

الكتاب الرابع

(حرية الدفاع والخطابات البرلمانية ونشر ما يجري بالجلسات)

الباب الأول

(حرية الدفاع)

الفصل الأول

(الدفاع المشروع وحدوده)

لا يوجد من حيث الدفاع في الجرائم السياسية قيود خاصة أو حدود ٣٤٥ معينة شذ بها المشرع عن القواعد العامة بل مثلها والجرائم العادية أمام حرية الدفاع القضاء سواء يتمتع المتهم بكامل حريته سواء اختار الدفاع بنفسه أو بواسطة غيره من المحامين المصرح لهم بالدفاع أمام المحكمة المختصة بل ان قانون تشكيل محاكم الجنايات نظر إلى خطورة موقف المتهم أمام هذه المحاكم والعقوبة التي هو عرضة لها وأنه لا يكون في موقف يمكنه من إبداء أوجه الدفاع وهو هادئ الفكر مطمئن البال فضلاً عما يعترض من النقط القانونية والمسائل الدقيقة يقضى بضرورة تعيين محام لتولى الدفاع وقضى بالمادة ٢٥ منه بأنه (عند ما يسلم ملف القضية لمؤسس المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعاً لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه)

٣٤٦

ونص الدستور وبالمادة (٢٣٠) على ما يأتي :-

الدستور

« كل متهم بجناية يجب ان يكون له من يدافع عنه »

٣٤٧ وقد قضت محكمة النقض ببطالان الاجراءات إذا لم يتول محام
الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات وأن هذا أمر يتعاق بالنظام العام
حتى انه لا يقبل من المتهم التنازل عنه (١)

وفي هذا من الرعاية لحق الدفاع وحرية والاشارة الى ما هنالك
من حاجة اليه لكشف الحقيقة والوصول إلى العدالة مالا يحتاج إلى
زيادة بيان

وليس أمام المتهم ما يقيد في دفاعه مادام ذلك في دائرة الاتهام
الموجهة اليه غير متخط حدوده أو متعرض إلى مالا تدعو الضرورة
للمساس به

٣٤٨ ولم يكتف المشرع بهذه الضمانة السليمة بل تمشى إلى ما هو أكثر
من ذلك وهو الاقرار بحق أباحه للسان الدفاع حتى لا يكون هنالك
ما يشله أو ما يهيبه من مسئولية قد تجره الى الوقوف في موقف الاتهام
فيحجم عن ذكر ما قد يكون فيه القضاء التام على التهمة وخروج
المتهم بريئاً بعد أن كان على أبواب الاجرام فنص بالمادة (٢٦٦) من
قانون العقوبات على ما يأتي : -

٣٤٩ « أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقهما على ما يختص بافتراء أحد
المادة ٢٦٦ الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاهاً أو تحريراً
فان هذا الافتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية
عقوبات (ق ٢٨ في ١٦ يونية سنة ١٩١٠) يجرى أيضاً تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل
دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة »

ولتقدير الحق المخول بهذه المادة يجب ايضاح المادتين المقصودين
من هذه المادة بالاحالة اليها

(١) نقض ٢ - ابريل سنة ١٩١٠ - المجموعه الرسميه سنة ١٩١٠ صفحة (٢٣٥)

والمادتان السابقتان على المادة (٢٦٦) هما بطبيعة الترتيب المادة ٢٦٤ التي تنص على معاقبة التبليغ الكاذب مع سوء القصد بالعقوبة والمادة ١٦٦ مكررة التي تحيل إليها الفقرة الاخير سبق شرحها في باب المسؤولية في جرائم الصحافة وهذه الفقرة كانت واردة بالمادة الرابعة من المشروع الذي عرض علي مجلس الشورى المستعملة على اضافة هذه الفقرة فوافقت الهيئة بالاجماع عليها كما هي كراي اللجنة وهي بنصها الحالي تماماً^(١)

ولتقدير الحق المخول بهذه المادة يجب ايضاح المادتين المقصودتين منها بالاحالة اليها. والمادتان السابقتان على المادة ١٦٦ عقوبات هما بطبيعة الترتيب المادة (٢٦٤) التي تنص على معاقبة التبليغ الكاذب مع سوء القصد بالعقوبة المقدرة للقذف والمادة (٢٦٥) التي تعاقب على السب ومع أن النص الفرنسي للمادة (٢٦٦) يعبر أيضاً بعبارة (qui précèdent) إلا أننا نرى أن مثل هذا الموقف وهو موقف المدافعة ليس بموقف تبليغ بل الذي قد يقع وأراد المشرع التسامح من أجله لمصلحة الدفاع إنما هو التطاول بالقذف أو السب فيستنتج من ذلك ومع الإشارة إلى المادة (٢٦٥) أن المشرع إنما يريد المادة الملازمة لها وهي المادة (٢٦١) وأنه أراد بقوله المادتين السابقتين الإشارة إلى المادتين الأصليتين الواردتين بهذا الباب وهما (٢٦١ و ٢٦٥) إذ عليها تبني أحكام الباب السابع وكل ما عداهما متفرع عنها يؤيد ذلك نص الفقرة الثالثة من المادة (٤١) من قانون المطبوعات

(١) الوقائع المصرية — ملحق العدد (١٣٧) — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٠

الفرنسي التي تقابل هذه المادة حيث أنها تنص على عدم جواز رفع دعوى عن القذف أو السب أو الإهانة التي تقع أثناء المدافعة أمام المحاكم شفاهاً كان أو تحريراً الخ.

الفصل الثاني

(شروط الاستفادة من هذا الحق)

ويؤخذ من المادة (٢٦٦) والمادة المقابلة لها من القانون الفرنسي ضرورة توافر الشروط الآتية للاستفادة من هذا الحق : —
أولاً — وقوع القذف أو السب أثناء المدافعة (dans les défenses)
ثانياً — حصول ذلك أمام المحكمة
ثالثاً — أن يكون ذلك من أحد الخصوم علي الآخر
رابعاً — كون ذلك مما تستدعيه المدافعة عن الحقوق

٣٥٠

شروط

النجواز عن

الوقوع

(الشرط الاول)

أول شرط هو ضرورة حصول ذلك أثناء المدافعة التي كانتكون شفاهاً
قد تكون كتابة وبهم بيان حكم كل منهما

٣٥١

١ — المرافعة شفاهاً (défenses orales)

وتعتبر مادة القانون الفرنسي عن ذلك بقولها (discours prononcés) ٣٥٢

المرافعة وهو ما يقابل قولنا « المرافعات » ولا يختلف ذلك عما عبر به المشرع المصري وغاية ما هنالك أن المشرع المصري عبر بالطريقة أو الواسطة لا بالاسم الذي يطلق على أثرها وتعبيره هذا سهل علينا ما اهتم الشراح الفرنسيون بالتنبيه اليه وهو أن لفظة المرافعة يجب أن تفهم على أوسع

المرافعة

شفاهاً

معانيها بأن تشمل مجرد التعبير البسيط كما تشمل الخطابة المدبجة وأن لا تقتصر فقط على المرافعة بمعنى الكلمة بل أى تعبير يصدر عن اختيار أو استفزاز إلا أن محكمة النقض الفرنسية قضت بحكم صادر بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٨٤٢ (Bull. Crim.) بأن الالفاظ الجارحة التى تصدر من أحد الخصوم أثناء دفاع محاميه وبدون إذن من رئيس الجلسة لا تعتبر جزءاً من الدفاع وبذا لا تستفيد من الحق الخول بمقتضى المادة ٢٣ من قانون سنة ١٨١٩ « راجع المادة - ٨٢ مرافعات أهلى »

وينتقد « بارييه » هذا الرأي ويرى ان مثل هذه الاعتراضات أو المقاطعات التى تصدر بالجلسة بطريقة خارجة عن حد اللياقة وبخشونة هى فى الواقع بنفسها مخالفة لنظام الجلسة بحيث يحق للقاضي أن يوقع العقوبة من أجلها بمقتضى المادتين - ٥٠٤ و ٥٠٩ من قانون تحقيق الجنايات و ٨٩ من قانون المرافعات (٨٥ - ٨٩ مرافعات أهلى) وهذه لم تشذ عنها المادة ٤١ مطبوعات فرنسي (٢٦٦ ع . م .) فى شيء - وإذا ما تعدى ذلك إلى درجة أكثر خطورة فإن للمحكمة بمقتضى المادتين ٢٣٧ جنابات و ٨٩ مرافعات (١٧١ و ١٠٥ جنابات فرنسي) أن توقع العقوبة التى يجيزها القانون باعتبارها جرائم وقعت أثناء انعقاد الجلسة وتقضى فوراً بالعقوبة التى ينص عليها القانون عن القذف أو السب .

ولكن كل هذا ليس معناه اخراج هذه الاعتراضات أو المقاطعات عن اعتبارها كما هى فى الواقع مرافعة أو دفاع قيل بالجلسة وبهذا الاعتبار يجب أن يشملها حق الاباحة الذى نص عليه القانون بحيث لا يمكن

بجمال من الأحوال أن تخول حق رفع دعوى مستقلة بناء على طلب
أو شكوي من وجهت إليه^(١).

٣٥٣ المدافعة تحريراً (Défenses écrites) ويعبر القانون الفرنسي
المرافعة كتابة عن ذلك بقوله المكاتبات التي تقدم (les écrits produits) وقد
تساءل الشراح الفرنسيون عن المقصود بالمكاتبات التي تقدم للمحكمة
بوالتي يمكن أن تستفيد من هذا الحق

وأجمع الشراح والمحاكم على وجوب فهم ذلك بأوسع معاني الكلمة فلا
يقصر على ما يتعلق بإجراءات الدعوى بل يشمل أيضاً المذكرات
والتعليقات والملاحظات أو أي محرر آخر سواء كان مطبوعاً أو محرراً
باليد يقدمه الخصوم للمحكمة في ميدان المناقشة للاستناد عليه في دفاعهم^(٢)
وقضت محكمة - أجن (Agen 23 12/1851-D. 522,117) بأنه ليس من
الضروري أن تكون معلنة كما قضت أحكام عدة من محاكم النقض بأنه لا يشترط
أن يكون موقفاً عليها من الخصوم أو وكلائهم

(نقض جنائي - ٣ يولية سنة ١٨٢٥ و٦ فبراير سنة ١٨٢٩ - P.29,3,35)
وأنه يكفي توزيعها على القضاة أو تلاوة بعض عبارات منها بالجلسة أو
إيداعها ضمن حافظة مقدمة (نقض ٣٠ / ١٢ / ١٨٥١ - دالوز: ١٥٤ / ١ / ٥٢)
أما حكم الأوراق الخارجة عن دائرة التقاضي

(Actes extra-judiciaires) كالأذارات - فإنه يكون هنالك محل
لاعتبارها مدافعات تحريرية قدمت للمحكمة إذا كانت مع مباشرتها

(١) بارييه - بند (٧٨٥)

(٢) نقض جنائي - ٣٠ يولية سنة ١٨٢٥ - (D. Pr. out. 1198)

(de grattier. T.I.P.247 et Suiv.)

(Chassan T.I.No.125)

مقدماً لدعوى منظورة قدمت أيضاً ضمن ما دار بالجلسة عند نظرها
وأشير إليها كجزء منها (١)

(نقض جنائي ١٤/١٢/١٨٣٨ — D. Pr. out 1211)

وبناء على هذا الأساس حكم بأن مجرد المعارضة في التفتية دون
شمولها بتحديد جلسه لنظر الدعوى لا يمكن أن تعتبر عملاً أولياً من
أعمال الدعوى وبالتالي مدافعة تحريرية قدمت للقضاء (نقض جنائي ١٠
أغسطس سنة ١٨٨٣ — دالوز ٨٤ / ١ / ٣٠٩) وبمعكس ذلك يكون
الحكم اذ كانت المعارضة في الوقت نفسه شاملة لتحديد جلسة لنظر
الدعوى (٢)

ولم يبد مسيو (باربييه) ارتياحاً للموافقة على حكم صادر من الدائرة
الجنائية بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٢٨ (D. Pr. out. 857-6٠) قضي بعدم
اعتبار الشكوي التي تقدم من المجني عليه في جنحة من المدافعة التحريرية
التي يمكن ان يستفيد صاحبها بحق الاباحة الوارد في القانون وتساءل
عن الحكمة في أن لا يسوغ لهذه مثل الامتياز المسلم به بالنسبة
مريضة الدعوى المباشرة أمام محكمة الجنح :

ويلاحظ عند استعمال حق الدفاع التحريري أن يتبع في النشر
ما تقضي اليه حاجة الدفاع فاذا حصل التوسع في ذلك بأن وزعت على
الجمهور بقصد التشهير ولم يقتصر ذلك على القضاة أو المحامين المرتبطين
بالدعوى أو المحلفين اذا كان القانون يقضي بوجودهم فانه يمكن القول
بصدد هذا النشر الخارج عن دائرة الدفاع بأن مثل هذا التصرف

(١) باربييه — بند (٧٨٦)

(٢) شاشان — جزء أول صفحة (٣٦٠)

يمكن أن يكون أساساً لدعوى القذف أو السب حسب القواعد العامة سواء من جهة الخصوم أو أجنبي عنهم كان له مساس به ولا فرق في ذلك بين أن يحصل التوزيع أثناء نظر الدعوى أو بعد الفصل فيها (نقض جنائي ١٥ يونيو سنة ١٨٥٤ داللو ٥٤ / ١ / ٢٦١ — ونقض ٦ نوفمبر سنة ١٨٦٣ داللو ٦٤ / ١ / ٥٥)

ملحوظة — ترفع ضد هذا الرأي (امب رندو "Amb. rendu" داللو ١٨٦٣ / ١ / ٣٧٨)

ولا يكون أمام من يؤخذ جنائياً عن مثل هذا الفعل إلا أن يدفع التهمة بحسن نيته مقبلاً الدليل بأنه إنما اتبع عادة سار عليها الكثيرون وأنه لم يكن فيما أتاه مدفوعاً بقصد سيء^(١)

وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩١١ بأنه لا يمكن المحامي المتهم لانه أورد في مذكرته التي قدمها دافعاً عن موكله عبارات تفيد القذف في حق الخصم الآخر أن يستند في دفاعه على المادة (٢٦٦ عقوبات) إذا ثبت أنه طمع هذه المذكرة ووزعها على الغير ونصت في حيثيات حكمها على ما يأتي : —

«وحيث أن المسئلة موضوع هذه الدعوى ليست فيما قيل أثناء الدفاع الشفهي أو التحريري بل هي مسئلة النشر الذي حصل خارجاً عن المحاكم بواسطة أوراق لو كانت محدودة العدد للغرض الحقيقي الذي وضعت له فربما كانت تخرج من احكام قانون العقوبات الخ. (٢)

«وقضى حكم صادر من محكمة النقض في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ بالمعاقبة على السب الوارد في مذكرات قدمت في دعوى بمقتضى المادة ٢٦٥ عقوبات وان

(١) بلزيبه — بند (٧٨٧)

(٢) المجموعة الرسمية — السنة الثانية عشرة — صفحة (٢٣٧) حكم رقم (١١٩) وسيأتي ذكر هذا الحكم عند الكلام عن تجاوز حدود الدفاع

العينية متوافرة لأن المذكرات متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس (١)

واضح مما سبق بيانه بصدر هذا الباب أن ما أراد المشرع التجاوز ٣٥٤ عنه صيانة لحرية الدفاع هو جريمتي القذف والسب فيخرج بذلك ما الجرائم التي يرد في الدفاع من عبارات قد تكون جرائم أخرى من جرائم النشر نفى المادة كالتحريض على ارتكاب الجرائم أو كراهة الحكومة أو انتهاك حرمة منها الآداب أو غير ذلك وهذا مع احتفاظ جلي هو أن سرد الدفاع للمواقعة المرفوع من أجلها الدعوى وورودها على لسانه عند دفع التهمة لا يمكن أن يكون جريمة أخرى مستقلة وإلا لضاق الدفاع ذرعاً ولتفرع عن كل قضية سلسلة قضايا لا حد ولا نهاية لها

(نقض جنائي في ٢٧ ر ٢٨٣٢٢ ١٨٣٢٢ ٣ D. Pr-out 1433-3°)

ويزيد قانون المطبوعات الفرنسي على القذف والسب الإهانة (Outrage) وكانت محل بحث مستفيض عن مرمى الشارع من هذه العبارة. وقد أشار (بارون لانسي - le baron de Lancy) إلى أن هذه الكلمة لا تشير إلا إلى ما يمس الوكلاء السياسيين أو انتهاك حرمة الآداب. وقد عبرت المادتين ٣٧ و ٢٨ من قانون المطبوعات الفرنسي فيما يتعلق بهما بمثل هذه اللفظة وهي (outrage) فلا يمكن التوسع في ذلك إلى ما يتعلق بالهيئات النظامية والموظفين العموميين بل والأفراد الذين لا يعترف القانون بالنسبة لهم إلا بجريمتي القذف أو السب. وقد أيد هذا الرأي مقرر القانون الذي طلب حذف هذه

(١) المجموعة الرسمية — السنة الثانية عشرة — صفحة (٤)

وسأني الاستشهاد بهذا الحكم في الشرط الثالث عن الأشخاص الذين نعيمهم هذه المادة وما ورد بهذا الحكم من ذلك

اللفظة إلا أنها أقيمت بناء على ما أبداه (ننارد — Nénard) وقد لاحظ (باربييه) أن رأيه هذا لا يحمل له من أن القانون الجديد ليس إلا تثبيتاً للتشريع الواقع. ولكن لا خلاف في أن هذه اللفظة الواردة في القانون الفرنسي لا يمكن أن تمتد إلى الإهانة التي تقع في الجلسة ضد أعضاء المحكمة^(١)

(نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٠٩ — دالوز ٩ ر ١ (٥٣٧))

(الشرط الثاني)

لم تقصر المادة مفعولها على نوع خاص من المحاكم بل عبارتها في ذلك عامة فتدخل المحاكم العادية كما تشمل المحاكم الاستثنائية والمجالس التأديبية^(٢)

٣٥٥

المحاكم

المفصولة

وكذا المجالس العسكرية^(٣)

وظاهر من طبيعة هذا الحق انه لا يمكن الاستفادة منه الا أمام الاختصاص القضائي بمعنى الكلمة حيث يطرح الموضوع للقضاء للفصل فيه (Juridictions contentieuses) فيخرج من ذلك اختصاص القاضي الإداري (Juridictions graieuses) الخاص بالتصرفات التي يأمر بها بناء على طلب الافراد دون انتظار دفاع الآخر او اشتراط حضوره كالتصريح بتوقيع حجز او ضم محصول

ولا يستفاد بهذا الحق إلا إذا اتبع الدفاع الاجراءات التي يقضى

(١) باربييه — بند (٧٨٨).

(٢) محكمة تولوز — ١٢ يولييه سنة ١٨٨٥ — (Gaz. Pal 87, 1, suppl.)

(٣) بواتقان — الجزء الاول — صفحة (٤٥٣) بند (٤٩٧)

بها القانون وذلك في دائرة المحكمة المختصة بالفصل في الموضوع أى أمام القضاة المختصين بنظر الدعوى فإذا صدر ذلك أمام المحكمة وإنما بعد نطقها بالحكم فلا يكون هنالك محل للتمسك بأية رعاية خاصة لأنه لا جدال في أنه أصبح خارج حدود الدفاع (محكمة جرينوبل

" Grenoble " في ٩ مايو سنة ١٨٣٨ — D. Pr. out. 682-20)

وقد حيد مسيو بارييه حكماً لمحكمة النقض بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٢٦ (D. Pr. out. 1196) قضي بأن السب الذي يصدر من أحد الخصوم ضد الآخر في قاعة الجلسة وقت انسحاب القضاة للمداولة لا يحتّم صاحبه بنص المادة ٣٣ من قانون سنة ١٨١٩

ولكن الموضوع محل بحث بالنسبة للدفاع أمام المحكمين وقد أجاب البعض بأنه ولو أنها ليست محاكم بمعنى الكلمة إلا أنه يجب أن يكون للدفاع أمامها من الحرية ماله أمام المحاكم العادية وإذا راعينا المحكمة التي يرمى إليها المشرح لما ترددنا في التسليم بذلك إلا أن كثيراً من الشراح يعارضون هذا الرأي بانين حكمهم على أن المحكمين لا يستمعون سلطتهم إلا من إرادة الخصوم أنفسهم (١)

ويستنتج أيضاً مثل هذا الرأي الثاني بطريق الأولوية من حكم صادر من محكمة النقض (في ٦ يونيو سنة ١٩٠٢ — دالوز ٧ و ١٥٣٤) (٢)

(الشرط الثالث)

وواضح مما سبق بيانه أن الغرض من وضع هذه المادة هو حماية حرية

(١) Fabrguettes T. 1. No 3 P. 14 ote 1, de Grattier T. 1. P

243, Chassan, t. 1. P. 80. Le Poittevin T. 1. No. 422. P. 56.

(٢) راجع بارييه — بند (٧٨٤)

٣٥٦ دفاع الخصوم أمام المحاكم ومساعدتهم بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم على الأشخاص تنوير القضاء دون أن يكون هنالك ما يقيد أفكارهم أو يقلل لسانهم انزيه أو يشل بيانهم في تأدية هذا الواجب . فهذا الحق خاص إذا بالخصوم أو محسبهم المادة من يتولى الدفاع عنهم - وتشمل العبارة الأخيرة كل من يوكل أو ينتدب قانوناً للقيام بذلك (١)

وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٠ بأن كلمة الخصوم الواردة بالمادة (٢٦٦ عقوبات) تشمل المحامين عن المتقاضين (٢)
يمكن أن تتساءل الآن مما إذا كانت هيئة المحكمه تدخل ضمن المادة ٢٦٦ أم لا

٣٥٧ فصل الشراح الفرنسيون في ذلك تحت قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ شهادة (وليس المادة ١١/٣ و ٤ من قانون سنة ١٨٨١ إلا ترديداً للمادة ٢٣ الشهود من ذلك القانون) وأشاروا إلى أن المبدأ الذي نحن بصددده الآن يختص وتقرير بالرافعات التي تتلى والمذكرات التي تقدم بمعرفة الخصوم أو المدافعين الخبراء عنهم . فالغرض الوحيد الذي يرمى إليه المشرع هو حرية الدفاع وهذا وهيئة المحكمه ما يؤخذ من الأعمال التحضيرية لقانون سنة ١٨١٩ فلم يكن المشرع يقصد التعرض إلى المرافعات أو المذكرات التي تقدم من الهيئة القضائية أو الشهود أو الخبراء الذين ينتدبون لكشف الحقيقة (٣)

ولمثل هذا الغرض وضعت المادة ٤١ من قانون سنة ١٨٨١ وهذا ما يفهم من نصها ويزيد ذلك إيضاحاً ما قرره (لسين) في تقريره حيث

(١) باربييه - - بند (٧٨٣)

(٢) المجموعة الرسمية - السنة الثانية عشرة - صفحة (٤)

(٣) Chassan, t. 1. p. 106 et suiv., de Grattier t. 1. p. 232 et suiv.

قال (ان المادة — ٤١) توفى الى درجة مناسبة بين حرية الدفاع وحقوق الغير)
وقد أيد ذلك (بارييه) من جهة أخرى بأنه لا يمكن ادخال مرافعات
أو ملاحظات الرجال القضائيين أو أقوال الشهود أو بيانات الخبراء دون
التسليم بسرمان الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة نفسها على ذلك
وظاهر من نص هاتين الفقرتين (اللتين تعطيان قاضي الموضوع سلطة
تأديبية في مثل هذه الأحوال واستبعاد ما يصدر من الطعن في المدافعة
والقضاء بالتعويض مع حفظ الحق للطالب في إقامة الدعوى عن ذلك اذا
تمدى حدود الدفاع) ان محل تطبيقهما المدافعات او المذكرات التي
تقدم من الخصوم أو من يتولى الدفاع عنهم لأنه من التعدي على استقلال
النيابة العمومية تخويل قاضي الموضوع حق استبعاد الجزء الوارد به
الطعن من مرافعة النيابة والقضاء بتعويض ضد العضو الذي يقع منه
ذلك وحفظ الحق لمن وقع عليه التعدي في مقاضاته بالتقرير بأن ما ذكر كان
خارجاً عن موضوع الدعوى ولا محل للشك في أن عضو النيابة الذي
يأتي ما يستحق اللوم لا يمكن أن يؤخذ أو ينبه إلى واجبه إلا من
وزير الحقانية أو النائب العمومي الذي منه يستمد سلطته (١)

(نقض ١١ يناير سنة ١٨٥١ — دالوز ٥١ و ٥٠ و ٤٠٨)

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية أيضاً بأن الاباحة الواردة بالمادة ٤١
من قانون المطبوعات لا تنطبق على أعضاء النيابة فيما يتعلق بمرافعاتهم الجنائية
(نقض ٢ فبراير سنة ١٩٠٠ — دالوز ١٠ / ٥ / ٥٣٠)
وواضح بطريقة أجلى أن هاتين الفقرتين لا يمكن تطبيقهما بالنسبة

(١) راجع الباب السادس من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

لما يصدر من القاضي نفسه من الملاحظات في الجلسة أو في حكمه إذ أنه لا يتصور إمكان الاحتفاظ بحق رفع الدعوى مستقبلاً عن ذلك إلا إذا سلمنا بإمكان أن يقضي القاضي على نفسه بنفسه

كل هذه المبادئ تساعد المادة ٢٦٦ ع. م على التسليم بها أيضاً وليس معنى ما سبق أن القانون يترك رجال القضاء أو النيابة أو الشهود أو الخبراء عرضة للدعوى الجنائية عما يفات منهم ضد الخصوم أو غيرهم وذلك أثناء قيامهم بتأدية واجباتهم بل بالعكس لأن الحرية التي تشمل بها القانون حرية الدفاع جاد بمثلها أو بأكثر منها بالنسبة للمذكورين لدرجة أنها لا تحتاج إلى نص خاص بل تعتمد على ذاك المبدأ الأساسي الذي يقضي بأن لا جريمة في حالة وقوع فعل أثناء القيام بواجب يقضي به القانون (راجع المادة ٥٨ من قانون العقوبات المصري) وفي ظل هذه المادة يحتّم رجال القضاء والشهود والخبراء ما دام أنهم لم يتعدوا حدود واجباتهم (١)

ونرى فوق ما تقدم أن الحرية التي يسان بها الشهود تستخلص من طبيعة الموضوع نفسه والأساس القانوني لهذا الحق يمكن استخلاصه أيضاً من مجموع النصوص التي نجدّها في قانون تحقيق الجنايات والمرافعات وكلها تلزم الشاهد بضرورة المثول أمام القضاء والاجابة عما يسأل عنه بالحقيقة وإلا يكون عرضة للعقاب (المواد ١٤١—١٤٥ و ١٦٧—١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات و ٤٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمواد

(١) باربييه — بند ٧٧٩

وبواتقان — الجزء الاول — صفحة (٤٣٧) بند (٤٠١)

و دي جراتيه (de Grattier) — الجزء الاول — صفحة (٢٣٤)

١٩٦-٢٠٧ من قانون المرافعات) وهو يؤدي واجبه هذا تحت مراقبة رئيس الجلسة الذي له أن يقدر ما إذا كان للشهادة علاقة بموضوع الدعوى أم لا كما أن له حق منع ما يحيد عن ذلك أو يكون له مساس بكرامة الخصوم أو آخرين بغير ضرورة تدعوا لذلك مستعملا هذه السلطة بمقتضى المادة ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات في القضايا الجنائية و٢١٤ من قانون المرافعات في الأحوال المدنية (١٠٣٣ مرافعات فرنسي)

« وتنص المادة - ١٣٦ على انه - يجوز للقاضي في أي حالة كانت عليه الدعوى أن يوجه للشهود أي سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للخصوم بذلك . ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول

ويجوز له أيضاً ان يمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له انها واضحة وضوحاً كافياً

ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفسكاره أو تخويفه وعليه أيضاً ان يمنع توجيه أي سؤال مخالف للأداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى »

« وتنص المادة ٢١٤ مرافعات على انه - في اثناء ابداء الاسئلة من احد الاخصام عما يرغب استشهاد الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد اللياقة وللقاضي منع ذلك السؤال »

وهناك حق آخر للقاضي أو سلطة وسم وهي الحق المخول له بتوقيع العقوبة عما يقع من الجرائم في الجلسة بحيث يمكن ادخال ما يصدر خارجاً عن موضوع الدعوى أو الدفاع واعتبار أن هنالك جريمة تستحق للعقاب كما أن له أن يحكم أيضاً من تلقاء نفسه بالعقوبة المقررة للجنة

شهادة الزور اذا تبين له ذلك في شهادة أحد شهود (راجع المواد ٢٣٧ جنائيات ٨٢ - ٩٠ مرافعات - ١٨١ و ٥٠٤ ت - ج . ف .)
(نقص ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٨ - داللو ٦٩ / ١ / ٢٦٣)

وبهذه الوسيلة التي تعتبر أقلها ضرراً بحقوق الافراد تضمن الحرية اللازمة لاطهار الحقيقة التي يجب أن يعني بها قبل كل شيء فلا يجب التغالي إلى درجة عدم اعتبار الشاهد مسؤولاً إلا اذا اعتبر أنه شهد زوراً كما ذهبت الى ذلك دائرة الالتماس (La Chambre des requêtes) بموجب حكم بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ داللو ٨٤ / ١ / ٤٥٧) معللة ذلك بأن القانون بتحتيمه على الشاهد أن يقرر الحقيقة برمتها يحيطه بالحماية والضمانة المطلقة لذلك ما دام انه لم يخرج عن الحقيقة بحيث تعتبر شهادته مزورة . وقد انتقد (بارييه) تعليلاً هذا مبيناً المؤثر الذي دفع بهذه الهيئة الى هذا الرأي وهو تمسكها بلفظية عبارة صرح بها عرضاً (دي سير "M. de serre") أثناء مناقشة المادة السادسة من قانون سنة ١٨٢٢ عند شرحه المسؤولية التي قد يتعرض لها الشاهد بسبب شهادته حيث قرر ما يأتي : -

«لا يمكن أن يعتبر الشاهد مسؤولاً عن شهادته الا أثناء انعقاد الجلسة وفي حالة شهادة الزور فبمجرد انتهاء الجلسة لا يكون هنالك محل لاعادة مؤاخذته عما قرره اذ ان المحكمة بعدم مؤاخذتها اياه عن شيء من هذا القبيل تكون قد أقالته من كل مسؤولية »

ويرى (بارييه) أن مثل هذه الاباحة لا يمكن أن يعتبر كدفع قانوني يدفع به ضد أي دعوى تقام ضد الشاهد بعد انتهاء الجلسة

بسبب شهادته اذ أن مثل هذا المعنى لا يوجد من جهة القانون ما يساعد عليه .

ومع التسليم بأن مثل هذه الاباحة لا تخلو من بعض الحقيقة إلا أنه يجب أن لا يؤخذ ذلك على علته بل بشيء من التحفظ اذ أنه لا ينكر انه في حالة رفع دعوى في مثل هذا الطرف يكون أمام الشاهد مجال واسع للدفاع والاعتراض بأنه لم يتم بأكثر من تأدية الواجب المفروض عليه وأن سكوت المحكمة أمام شهادته التي أداها كاف لاثبات عدم اتيانه اى محذور يستوجب مسؤوليته ولكن مثل هذا الاعتبار لا يكون مانعاً من ان شهادته قد ينبنى عليها في المستقبل رفع دعوى مستقلة وان رافع هذه الدعوى قد ينجح في دعواه اذا وفق الى اثبات عدم توافر حسن النية بأن يكون الشاهد تجاوز الواجب المفروض عليه حتى أدى الأمر الى ان ينبيه الى ذلك رئيس الجلسة و أن عدم ملاحظة رئيس الجلسة لذلك أو توقيع الجزاء اللازم من المحكمة لم يكن الا لعدم توجيه نظر المحكمة في وقتها الى ان في الموضوع اساءة مقصودة وهذا مما قد يقع عادة ويكون عذر القاضي في ذلك اعتقاده أن الشاهد لم يرو إلا حقا ولم يتجاوز الحسد المطلوب فسكوت القضاء لا يسوغ ان يسقط معه حق الرجوع بدعوى القذف او يؤثر على دعوى شهادة الزور

وقد يكون الاعتراض السابق على ماقرره (دي سير—De serre) اكثر وضوحاً وجلاء في حالة وقوع التعدي لا على الخصوم أنفسهم بل على اجنبي عنهم اذ لو سلمنا رأي (De serre) لكان معني ذلك

في مثل هذه الحالة الافلات من العقاب بطريقة قاطعة لأننا لسنا امام شهادة مزورة ولا يمكن اعتبارها كذلك ويؤخذ من مجموع ما سبق ان الشهود اذا خرجوا عن دائرة الواجب بدافع سيء ولم يكن عملهم تلبية لعاطفة شريفة تستفزهم لا عطاء الواجب حقه بل حصل ذلك عن كراهة شخصية فانهم بذلك يخلعون عن أنفسهم تلك الصفة العمومية التي تحميهم ورداء الواجب الذي يصونهم ولا تكون لهم حماية من حق الاباحة الوارد بالمادة ٢٦٦ (٤١ مطبوعات فرنسي) بل يصبحون مسؤولين جنائياً ومدنياً عما فرط منهم وذلك تطبيقاً لقواعد القانون العام (تقضى ٢٧ يونيو سنة ١٨٥١ دالوز ٥١/٥/٤١٦) (١)

(الشرط الرابع)

٣٥٨ بعد أن نص المشرع على ان هذا الحق يخلى من المسؤولية عما يقع بسببه القذف أو السب قرر أن ما يقع من (الاقتراء لا يستوجب إلا الدعوى الدفاع على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية)

وأول ما يلاحظ على هذا النص التعبير بلفظة (اقتراء) وبالرجوع إلى النص الفرنسي لهذه المادة نجد المشرع عبر عن ذلك بلفظة (imputaion) وهذه سبق أن أوردتها بالمادتين (٢٦١ و ٢٦٥) وترجمها في النص العربي بلفظة (أسند) فلم يقصد المشرع باستعمال هذه اللفظة في النص العربي مثل ما قصده بلفظة (اقتري) الواردة بالمادة (١٥٩) عقوبات) والتي عبر عنها بالنص الفرنسي لتلك المادة بكلمة (Calomnie)

كما سبق تفصيله بل وضع هذه الكلمة قاصداً بأنها لفظة عامة شاملة لما يقع من قذف أو سب غير محترز إلى اكساب هذه الكلمة معنى اصطلاحى بحيث لا تتعداه كلما استعملت في مواد القانون كما يراعى ذلك المشرع الفرنسى

ويؤخذ من نص هذه العبارة ترك الباب مفتوحاً لمن يريد رفع دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض ورفع الأمر الى الجهة التأديبية المختصة للفصل في ذلك اذا كان التعدي وقع من محام أو موظف عمومى (مندوب قضائى مثلاً) يتولى الدفاع عن جهة معينة (راجع المادة - ١٩ من لائحة المحاماة أمام المحاكم الاهلية والمادة - ١٩ من لائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية وستأتى الإشارة اليهما

٣٥٩

القانون
الفرنسى

وقد فصلت المادة ٤١ من القانون الفرنسى هذه القيود بالفقرتين الرابعة والخامسة فنصت بالفقرة الرابعة على أن للقاضى المخصص بالنظر في الموضوع ان يقضى باستبعاد العبارة الجارحة المشتملة على قذف أو سب أو اهانة وان يلزم من صدرت منه بالتعويض المدنى كماله ايضاً في الوقت نفسه ان يبدى ما يراه من الملاحظات الى المحامين والموظفين الرسميين او يوقفهم عن وظائفهم اذا رأى ذلك بحيث لا تزيد مدة الايقاف عن شهر وفي حالة العود في بحر السنة عن ستة أشهر

وتنص الفقرة الخامسة على أن القذف الخارج عن موضوع الدعوى (étranger à la cause) يمكن أن يعطى الحق لكلتا الدعوتين الجنائية والمدنية اذا حفظت المحكمة هذا الحق لصاحب الشأن وهذا لا يؤثر على حق الاجنبى في دعواه على أى حال

وسنناقش في الفصل التالى ما ورد في هاتين الفقرتين لمعرفة مرماهما وما اذا

كان نص المادة (٢٦٦ عقوبات مصرى) يقبل مثل هذه النصوص أو القيود وما

اذا كان في القانون المصرى ما ينحول القاضى الحقوق المبينة بالفقرة الرابعة

وينبج أن يلاحظ قبل كل اعتبار انه اذا كان القانون قد نص على عدم المعاقبة على القذف أو السب اذا ما قضت ضرورة الدفاع بذلك فليس معنى هذا أن يترك بلا عقاب اذا ما تخطى ذلك وبلغ من الشدة درجة تتمهن معها كرامة القضاء أو اذا ما تجاوز حدود الدفاع القانونية وسبق بيان ما للقاضي في مثل هذه الحالة من المعاقبة على ما يقع من الجرائم في الجلسات (٨٥ - ٩٠ مرافعات و ٢٣٧ جنايات « ١٨١ - ٥٠٥ ج . ف »)

ولا يكون القاضي بذلك قد تعرض لحق الدفاع الذي أورده القانون والذي لم يقصد به الا حماية الافراد قبل بعضهم بل يكون قد نظر الى مصلحة فوق ذلك يقضى بها النظام العام وهي الضرب على كل ما يعد خروجاً عن الاحترام الواجب والمكانة التي يستلزمها نظام الجلسات وفي مثل هذه الحالة لا يكون الغرض الذي ترمى اليه المحكمة هو المعاقبة على ما وقع من أحد الخصوم قبل الآخر بل على الاضطراب ومس الكرامة التي لحقت بالمحكمة ونسيان الرعاية المفروضة للقضاء فيلجأ القضاء الى حقه هذا غير محرك من النيابة أو أحد الخصوم ويرى الشراح الفرنسيون أن المحكمة تكون مختصة بالفصل في ذلك ولو أن الجريمة حسب القانون من اختصاص محكمة أخرى كمحكمة الجنايات وان كانت جنحة في الواقع حسب التقسيم العام (كجرائم الصحافة مثلاً) والمادة ٢٣٧ جنايات قد تساعد على مثل هذا الرأي لأنها تستثنى الجنايات فقط

وقد صدرت عدة أحكام فرنسية بتطبيق ذلك في أحوال رأت فيها المحاكم أن الموقف يستدعي ذلك للمعبرة (١)

فيستنتج مما سبق بيانه أن حرية الدفاع هذه مقيدة بما تقتضيه قواعد القانون العام وما أضافه القانون من قيود خاصة ولم ينص المشرع المصري على قيود خاصة الا ما أورده في نهاية المادة من أن (الافتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية)

الفصل الثالث

(تجاوز حدود الدفاع)

والآن نبين الى أى حد فهم الشراح الفرنسيون وفسروا القيود الواردة ٣٦٠ بالفقرتين السابقين الإشارة اليهما وهما الرابعة والخامسة من المادة ٤١ من قانون تجاوز حدود المطبوعات ثم نعقب ذلك بالتنقيب عما اذا كان القانون المصرى بحكم المادة ٢٦٦ الدفاع والقواعد العامة يسع مثل ذلك (١)

أول ما لاحظته الشراح بالنسبة لهذه الفقرة أن المشرع استعمل ٣٦١ لفظة مرافعة (discours) الا انه يجب ان يفهم ذلك بمعنى أعم بأن الفقرة تشمل المدافعات التحريرية والشفهية خصوصاً وأن المشرع لم يميزها الرابعة من بقوله التى ينطق بها (Prononcés) كما اتبع ذلك فى الفقرة السابقة التى مادة النص على حق حرية الدفاع . يضاف الى ذلك انها أقرب الى التطبيق فى القانون الفرنسي حالة المدافعة التحريرية (٢)

ولاحظوا أيضاً انها وان تكن تشير بصفة عامة الى المدافعة دون أن تشير الى ما اذا كان لها علاقة بموضوع الدعوى من عدمه إلا أن المعقول هو ضرورة كون ما وقع لا علاقة له بالدعوى أو يرى القاضى أنه مع ارتباطه بها تخطى حدود الدفاع . ومترك ذلك لتقدير القاضى لاستعمال الساطة المخولة له بمقتضى هذه الفقرة

(نقض ٨ مايو سنة ١٨٧٦ - دالوز ٧٦/١/٢٥٩)

(١) بارييه — بند (٧٨٩)

(٢) » » (٨٩٢)

(نقض ١٤ يونيه سنة ١٨٥٤ - دالوز ٣٨٩/١/٥٤)
والحقوق والسلطة المخولتان للقضاء . تقتضى هذه الفقرة بعد مراعاة ما سبق
تنحصر فيما يأتى : —

اولا — حق استبعاد الجزء المشتعل على القذف او السب من الدفاع
ثانياً — القضاء لمن له حق فى التعريض سواء كان ذلك ضد الخصوم فى
الدعوى او خصم ثالث فيها
ثالثاً — ابداء ما يمين له من الملاحظات للمحامين او الموظفين الرسميين مع
حق ايقافهم اذا شاء (١)

(الفرع الاول - حق الاستبعاد)

٣٦٢ الذى يهتم معرفته بالنسبة لهذا الحق هو كيفية الاستبعاد وهل
من يكون ذلك باعدام أثرها مادياً ام يكفي الاشارة الى ذلك واثباته فى
الاستبعاد المحضر ؟

الذى رآه دالوز (Pr. out. 1275) ووافق عليه (بارييه) هو انه
يجب ان يفهم ذلك لاجتماعه المادى وذلك بطريقة تمزيقه او محو الجزء
المقصود بل مجرد اسقاطه من الموضوع ويكون من مظاهر ذلك
توبيخ يوجه من القاضى الذى له ان يزيد على قرار الاستبعاد توجيه
التوبيخ رسمياً الى الخصوم أو متولى الدفاع عنهم كما له أيضاً أن يأمر
بتسليم الاوراق المستبعدة الى الخصم او ايداعها بقلم الكتاب حتى
يمكن ان يؤشر من قلم الكتاب بأنها استبعدت بناء على قرار المحكمة
لان المحو المادى ليس من العدل فى شيء اذ كيف نسلم بمحو وثيقه قد يتخذ
منها احد الخصوم مستنداً له أو إزالة عبارة مع ما للخصوم من المصلحة

في الرجوع اليها ثبات حق كل منهم قبل الآخر — هذا ما لم ير القاضي ان الاوراق بطبيعتها تستوجب اعدامها ماديا (قارن ذلك بما ورد بالمادة ٤٩ مطبوعات فرنسي و ١٠٣٦ مرافعات فرنسي «١٩٧ عقوبات مصري») والأمر بالنسبة للمرافعة الشفهية أقل كلفة اذ أنه لا يمكن أن يفهم مفعوله الا بطريق توجيه التوبيخ أو اللوم الى الخصوم أو المدافعين عنهم^(١)

وطلب الاستبعاد هذا اجازته القانون صيانة للنظام العام وحسن إدارة العدالة والقضاء الذي يجب أن لا يكون مسرحا لتبادل التنابذ والتشاتم كما اراد به ايضا حماية مصلحة الأفراد الذين يصيبهم سهام ذلك ولذا أجازت الشراح والأحكام التقرير بذلك من تلقاء نفس المحكمة كما يقضي به بناء على طلب النيابة العمومية أو صاحب الشأن^(٢)

أما الاجراءات التي تتبع لتطبيق هذا الحق فسيأتي الكلام عليها ضمن الاجراءات الخاصة بطلب التعويض للارتباط ومنعاً من التكرار ولذا سنرجى بحث حق الاستبعاد فيما يتعلق بالقانون المصري الى بعد ايضاح حق التعويض^(٣)

(١) بارييه — بند (٧٩٢)

(٢) شاشان — الجزء الاول — صفحة (٨٠) وبواتقان — الجزء الاول — صفحة (٤٧١)

بند (٤٣٦)

Bastia : 8 2 1888 — D.88,2,317

(٣) بارييه — بند (٧٩٤)

(الفرع الثاني - القضاء بالتعويض)

من له الحق في المطالبة وضد من يقضى به ؟

٣٦٣ مع ما سبق بيناه من حق الاستبعاد فانه يجوز بناء على طلب التعويض صاحب الشأن أن يقضى بالتعويض اللازم

ولا نزاع في أن التعويض يقضى به ضد الشخص المسؤول مدنياً فيجوز أن يقضى به ضد المدافع عن الخصوم كما يقضى به ضد الخصوم أنفسهم دون أن يؤثر ذلك على العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها عليهم وذلك اذا ما تخطوا بما صدر منهم حدود الدفاع

وإليك ما قاله (دي جراتيه - de Grattier t. 1. No. 244) في هذا الموضوع وأمن عليه (باريه)

« لا يكفي لاخلاء المحامي من المسؤولية أن يكون موكله اعتمد الدفاع الذي قدمه كما انه لا يغير من هذا الموقف حصول المحامي على توكيل صريح بهذا الخصوص أو توقيع صاحب الشأن أو حضوره بالجلسة لان استقلال المحاماة وكرامتها تنافي تخلصهم من المسؤولية على هذا الاساس اذ هم في الواقع اول قضاء تعرض عليه الخصومة للاستنارة بنوره والاهتداء بهديه فلواجب يقضى عليهم أن يطهروا الدعوى من كل ما هو خارج عنها والتنزه عن أن يكونوا آلة في يد الخصوم بها يشفى كل منهم غليله قبل الآخر وأن ينبهوا موكلهم الى مواطن الخطر وما لا يناسب ذكره في الدفاع . فعلى هذا الاعتبار يكونون مسؤولين شخصياً عما يفرض منهم أو يجزوه في دفاعهم من قذف أو سب كصاحب الشأن نفسه الذي يعتبر شريكاً لهم » (١)

(راجع المادة ١٩ من لائحة المحاماة امام المحاكم الاهلية ومن لائحة المحاكم الشرعية)

وقد قضى حكم صادر من محكمة (Bordeaux) - بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٤٤ - (دالوز ٤٥/٢/٨٣) بأن الخصم الذي يحضر دفاع محاميه يعتبر بسكوته مقراً لما يسنده محاميه الى خصمه وبذا يكون مسؤولاً شخصياً عن التعويض. وقد دحض هذا الرأي دالوز (Pr. out. No 1218) مشيراً الى انه لا يصح التسليم قانوناً بأن يتخذ من سكوت الموكل حجة عليه وتأيد لمبارات القذف التي ترد ضمن دفاع محاميه ما دام انه لم يجوز اليه كتابة القاءها حسب المادة ١٧ من قانون ١٠ أبريل سنة ١٨١٠

واذا كان طلب التعويض موجه الى الخصم في الدعوى فان القاضي المختص بالفصل في الدعوى الاصلية يجوز له أن يقدر ذلك بناء على الطلبات الفرعية التي توجه من خصمه او من شخص أجنبي وجهت اليه ودخل في الدعوى كخصم ثالث ولا يقضى بالتعويض الا بناء على طلب صاحب الشأن (١)

وعلة ذلك أن التعويض لا ينظر فيه الا لمصلحة الافراد بخلاف الاستبعاد الذي قررنا أنه تراعى فيه المصلحة العامة ايضاً كما تراعى المصلحة الخاصة (٢)

ننتقل الآن إلى بيان الاجراءات التي تتبع للاستبعاد وطلب التعويض ٣٦٤
فاذا كان الطلب موجهاً من أحد الاخصام في الدعوى قبل الآخر اجراءات فان ذلك يرفع أمام القاضي المنظورة أمامه الدعوى بشكل دعوى فرعية متبعا الاستبعاد الاجراءات التي يقضى بها القانون أمامها ولكن الموضوع يكون بالتعويض

(١) بارييه — بند (٧٩٣)

(٢) بارييه — بند (٧٩٤)

أكثر صـ موبة في حالة رفع الطاب من أجنبي عن الخصوم (محام .
شاهد . خبير . موظف أو أى شخص كان) لا علاقة له شخصياً بموضوع
الدعوى .

وللإجابة على ذلك نرى أن المادة ٤١ من قانون المطبوعات الفرنسى
بمخاطرها حق دعوى القذف أو السب بطريقة أصلية أو بطريقة تبعية
للدعوى العمومية عما يقع أثناء المدافعة حتى بالنسبة للأجنبي عن الدعوى ما لم
يكن عن وقائع قذف لا علاقة لها بالدعوى فإنه يكون مما ينافى العدالة أن
نذكر على الأجنبي المجنى عليه فى أحوال أخرى وهى التى لا يمكن التقرير
فيها بأن ما صدر لا علاقة بالدعوى بأن كان متصلاً بها كل حق فى طلب
تعويض ما لحقه من ضرر إذ أنه ليس من المعقول التسليم بأن القانون
يحرم الأجنبي عن الدعوى من حماية يمنحها للخصوم أنفسهم بمقتضى
الفقرة الرابعة من المادة (٤١) مع أن حماس الدفاع المحتدم بينهم قد
يهون ما يعترض من الغلو ويفتقر معه الخروج أو التغالى فى الدفاع ومتى
صح ذلك لا يكون محل للشك فى أن الأجنبي كما للخصوم أنفسهم الحق
فى أن يطلب من القاضى المطروحة أمامه الدعوى استبعاد الدفاع الماس
بشخصه مع تعويض ما لحقه من ضرر بسببها ولا يكون ذلك إلا
بدخوله خصماً ثالثاً فى الدعوى سواء كان ذلك أمام المحكمة الابتدائية
أو الاستئنافية وأمام القضاء المدنى أو الجنائى . وهذا الحق ان لم نجد
ما يبرره فى قواعد القانون العام فإن له كل مبرر من المادة ٤١ التى تقرر
هذا الحق بصفة عامة بحيث يشمل الخصوم والأجنبي عنهم . وقد
قضت المحاكم بذلك وأن دخوله لا يكون قاصراً على المحكمة الابتدائية

جنايئة كانت أومدنية (نقض جنائي ١٩ يولية سنة ١٨٥١ - داللو ز ٥١/٥
٤١٧/٥ ونقض ٢ يولية سنة ١٨٦٦ - داللو ز ٦٦/١/٤٣٠) بل وأمام
المحكمة الاستئنافية بصرف النظر عن نص المادة ٤٦٦ مرافعات
فرنسي الذي يقضي بعدم قبول الدخول كخصم ثالث أمام الاستئناف
إلا ممن لهم حق المعارضة في الحكم (tiers opposition) وهذه
قاصرة على حالة صدور حكم يمس بحق الاجنبي عن الدعوى^(١) (هذه
الطريقة واردة عندنا بالقانون المختلطة مادة ٣٣٨ مرافعات والمحاكم
الشرعية بالمادتين ٣٣٧ و٣٣٨ مرافعات)

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٨٦٩ - داللو ز ٧٠/١/١٣٥)

ومن الامثلة على حق دخول الاجنبي خصما ثالثا في الدعوى حكم
قضى (بقبول دخوله في دعوى طلاق أشير اليه ضمنها أثناء مرافعة
الخصوم بأنه شريك في الزنا)

(محكمة بواتيير "poitiers" في ١٩ يولية سنة ١٨٩٣ - داللو ز

١٤٩/٢/٩٤

وهناك فرض آخر يستحق البحث وهو حالة ما إذا اراد المجني
عليه (سواء كان من الخصوم أو أجنبيا عنهم) طاب التعويض قبل المحامي المترافع
في الدعوى والذي لا تكون له في الواقع صلة بنفس موضوعها . فاللبادى
العمومية تقضى بأنه لا يمكن الحكم ضده بأى تعويض دون رفع دعوى قبله
شخصيا وتكليفه بالحضور لسماع الطلبات ولا يكون أمام صاحب الشأن في
هذه الحالة الا رفع دعوى بصفة أصلية وضمها الى دعوى الموضوع حتى

يفصل في الدعويين بحكم وفي وقت واحد ولكن هذا قد يسبب ارتباكاً وتشعباً في الاجراءات ويمكن التخلص من ذلك بل ويكون من مصلحته في حالة ما اذا كان ما ناله من قذف لا علاقة له بموضوع الدعوى أن يرفع دعواه فيما بعد على حدة تطبيقاً للفقرة الخامسة من المادة

ويتبع فيما يقضى به من تعويض قواعد الاختصاص العامة وطرق الطعن العمومية وهي المعارضة والاستئناف حسب نصوص القانون كما يمكن أن ينظر في الاستبعاد بطريقة تبعية عند الطعن في التعويض بأحدى هاتين الطريقتين بخلاف ما اذا كان قاصراً على الاستبعاد فإنه لا يمكن اعتباره حكماً قاضياً بعقوبة بمعنى الكلمة بل ان هو الا زجر أدبي لا يكون محلاً بنفسه للاستئناف (١)

ويوجد بقانون المرافعات الفرنسي مادة واردة ضمن القواعد العامة وهي (١٠٣٦) بمقتضاها يجوز للمحاكم حسب جسامه الظروف أن تقضى ولو من تلقاء نفسها عند نظر الدعوى المطروحة أمامها بما تراه من الملاحظات أو استبعاد ما تراه مهيناً من المحررات وان تأسر بطبع ونشر حكمها القاضي بذلك . وقد أجمعت المحاكم على أن هذه المادة لم يلغها قانون سنة ١٨١٩ أو قانون سنة ١٨٨١ وظاهر من نصها أنه أكثر تعميماً من عبارة المادة ٤١/٤ من قانون المطبوعات (٢)

الفرع الثالث - السلطة التأديبية

تبيح الفقرة الرابعة للقاضي حق ابداء ما يراه من التحذير (injonctions) الى المحامين والموظفين والحق في ايقافهم وذلك لمدة لا تزيد عن شهرين وفي حالة العود في بحر السنة لا تزيد مدة الايقاف عن ستة أشهر (٣)

٣٦٥

السلطة

التأديبية

(١) بارييه — بتد (٧٩٦)

(٢) > > (٧٩٧)

(٣) > > (٧٩٨)

وهذاك نصوص أخرى بالقانون الفرنسى تبين السلطة التأديبية للمحاكم لا محل للتوسع فى شرحها هنا اذ يمكن الرجوع الى ذلك فى كتب الشراح الفرنسيين لمن يريد التوغل فى ذلك من الوجهة الفنية وغاية ما هنالك تبين النصوص نفسها للرجوع اليها عند تطبيق ما يتقابلها من القانون المصرى

«فالمادة ١٠٣ من قانون ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ تنص على انه (فى المحاكم الابتدائية يكون لكل عضو من أعضائها الفصل فى المخالفات التأديبية التى ترتكب أو تكتشف أثناء انعقاد الجلسة وأما ما لا يرتكب منها أثناء انعقاد الجلسة أولاً يكتشف فى دائرتها فانه يفصل فيه بمعرفة الجمعية العمومية وذلك بناء على طلب الأفراد أو النيابة العمومية بعد اعلان الشخص المسئول ولا تكون هذه القرارات قابلة للاستئناف أو النقض الا فى حالة ما اذا كان الايقاف صادراً ضمن حكم صادر من المحكمة فى الموضوع . ورغم اعتراض نقابة المحامين والشراح تعتبر هذه المحاكم المادة سارية على المحامين والموظفين العموميين الا أن المادة (٦٣) من قانون ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٠ تعتبر كاتب الجلسة جزءاً متمماً لهيئة المحكمة فلا يمكن مؤاخذته بمقتضى المادة ١٠٣ (نقض ٧ مايو سنة ١٨٨٠ سى ٢٨٠/١/٨١) واذا رجعنا الى المادة (١٦) من لائحة المحامين نجد أن حق الفصل فيما يكتشف أثناء الجلسة دون أن يقع فى دائرتها محل للشك

«وتنص المادة ١٥ من لائحة نظام المحاماة وتأديب المحامين الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٢٢ على ان مجلس تأديب المحامين يفصل من تلقاء نفسه أو بناء على ما يقدم اليه من الشكاوى فيما يقع من المحامين من المخالفات أو ما يرتكبونه من هفوات

وتنص المادة - ١٦ من اللائحة على ان النص السابق لا يؤثر على حق المحكمة في المعاقبة عما يقع من المحامين في الجلسات
(Les fautes commises à leur audience)

« وتنص المادة الثامنة عشرة على العقوبات التأديبية وهي الانذار والتوبيخ والايقاف المؤقت الذي لا يزيد بحال من الأحوال عن سنة ومحو الاسم من الجدول

« وتنص المادة - ٤٣ من اللائحة على ان أى طعن يصدر من المحامي في مرافقته أو في مذكراته ضد الديانة أو نظام الحكومة أو القوانين يجازى من أجله في الحال من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بعد سماع طلبات النيابة العمومية ويكون لها أن تقضى بأحدى العقوبات الواردة في المادة ١٨ من هذه اللائحة فضلاً عما يتخذ عدا ذلك من الاجراءات اذا كان هنالك مسوغ لها

وتنص المادة - ٩٠ من قانون المرافعات على انه اذا حصل تشويش من موظف يؤدي واجباً عمومياً بالمحكمة يجوز للمحكمة فضلاً عن العقوبات الأخرى المعادية حسب القانون العام أن توقفه عن وظيفته ولا يجوز أن يزيد الايقاف في المرة الاولى عن ثلاثة أشهر

وقضت محكمة النقض بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٥ - دالوز ٧٥/١/٤٤١ بأن المحامين يؤدون بمقتضى واجبهم وظيفة عمومية أمام المحكمة وبذلك يدخلون تحت نص هذه المادة

ثم يضاف الى كل ما سبق النص الوارد بالمادة (٤١) التي نحن بصدددها وهو لا يبيح الحق في الايقاف إلا في حال اشتهل المدافعة على سب أو

قذف حسب الشروط السابق بيانها أما فيما عدا ذلك فيرجع للنصوص السابقة - وللمحكمة أن تكتفي بأحالة الفصل في المخالفة الواقعة في حالة المحامين أو الموظفين العموميين على مجلس التأديب المختص وجميع ما سبق لا يمنع من حق النيابة المومية في رفع الدعوى عما يقع من الجرائم الأخرى ضد القانون العام (١)
(القانون المصري)

هذه هي قيود الفقرة الرابعة من المادة (٤١ مطبوعات فرنسي) ٣٦٦ وما يرتبط بها فهل في القانون المصري ما يعطى مثل هذه الحقوق أو القانون يخول المحكمة مثل هذه السلطة المبينة في البنود الثلاث السابق شرحها المصري كما تفهمها المحاكم والشرح الفرنسيون ؟

الملاحظات والاستبعاد

لا نجد في القانون المصري ما يحول دونه بل بالعكس نجد في ٣٦٧
نصوص القانون ما يساعد عليه

ففي قانون المرافعات تنص المادة (٨٥) على أن ضبط وربط الجلسة منوطان بالرئيس ولا نزاع أن مما يساعد على ذلك أمره بالاستبعاد أو استبعاد ما لا علاقة له بموضوع الدعوى

« وتنص المادة - ١٥٤ على أنه يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة إليه كلها أو بعضها إذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجازة القبول »
« والمادة - ١٥٥ على أن الأسئلة التي توجه للخصم هي التي يميزها رئيس المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في قبولها

« والمادة - ٢١٤ على أن للخصم الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد الدياقة وان للقاضي منع ذلك السؤال » وتنص المادة - ١٣٦ جنابات على ان للقاضي منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول كما له أيضاً أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للآداب أو محل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة الدعوى

« وتنص المادة - ١٦٧ عقوبات على انه في حالة اقامة دعوى على أى شخص بسبب ارتكاب جنحة او جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر..... يلزم أن يكون الحكم الصادر بالمعقوبة مشتملاً بحسب الاقتضاء على الامر بازاله أو اعدام كل أو بعض الاشياء التى ضبطت أو تضبط فيما بعد وليسوغ أيضاً اصدار أمر بطبع الحكم المذكور فى جريدة واحدة أو اكثر والصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه (وهذه المادة تقابل ما ورد بالمادة ١٠٣٦ من قانون المرافعات الفرنسى)

لجميع النصوص السابقة يستنتج منها بطريق الأولوية ان للقاضي جق استبعاد ما يرد بالدفاع مما يرى انه فضلاً عن عدم علاقته بالموضوع أو خروجه عن دائرة الدفاع فانه جازح بالنسبة للخصوم أو خلافهم

وقد تعرض حضرة الاستاذ عزيز بك خانكى الى المرافعة وآدابها فى كتابه ٣٦٩
نقد الاستاذ (ما هنا وما هنالك) حيث أورد بالرسالة الثالثة عشرة (صفحة ٦٣ بند - ٣٠)
ما يأتى : -

فانكى

« تطيش أفلام بعض المحامين أحياناً فتخرج بهم الحدة عن الحد . تخرج بهم حدة الكتابة عن حد آداب المناظرة وآداب المرافعة فينسبون كرامتهم الذاتية وكرامة اخوانهم وكرامة الخصوم وكرامة الشهود والاعتبار الواجب لرجال القضاء ولرجال النيابة ولرجال الادارة ويحشون مذكراتهم بألفاظ الشتم والسب والقذف ويوجهون لهم ما شاء تهوهم من قوارص المطاعن ومر الاهانات صحيح أن اللائحة أوجبت على المحامين أن يمتنعوا عن سب الاخصام وذكر الامور الشخصية التى تسيئهم

صحيح أن اللائحة أوجبت على المحامين أن يمتنعوا عن اتهام الاخصام بما يندش

شرفهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام بشرط أن يكونوا مسؤولين عنه
وخدم دون سواهم

صحيح أن القانون نص على جواز المحاكمة التأديبية أو المدنية عند افتراء
أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم
كل هذا صحيح ولكن القانون المصرى أهمل الكلام على كيفية محو أثر
الجريمة الادبية أو الجريمة الجنائية من أوراق الدعوى كي لا يسجل الخزي على
الشخص المطعون في حقه أبد الآبدين بجواز اخذ صور المذكرات المدونة فيها
هذه المطاعن والاستشهاد بها في كل زمان وفي كل مكان

في أوروبا أجازوا للقضاة أن يأمرؤا باعدام المذكرة ان كانت كلها مطاعن
ومفتريات أو بشطب الفقرات التي فيها الطعن والقذف والافتراء ان كان البعض
الآخر سليما منها

أجازوا ذلك مطلقاً . كان الطعن موجهاً الى القضاة أو الى أعضاء النيابة . الى
الخصم أو الى وكيله . الى شاهد في الدعوى أو الى شخص خارج عن
الدعوى سواء

لم يكتفوا باجادة اعدام المذكرات وشطب الفقرات بل أجازوا أيضاً الحكم
على كاتبها بالتعويض والتضمينات ثم توسعوا فأجازوا طلب التعويضات للخصم
الداخل في الدعوى وللشخص الخارج عن الخصومة اذا دخل خصماً في الدعوى
لهذا الغرض ليس الا

خافوا أن يفوت الخصوم طلب اعدام المذكرة أو شطب الفقرة فحولوا القضاة
حق الحكم بذلك من تلقاء أنفسهم
يمثل هذه الاحكام أمن الناس على أعراضهم وكرامتهم وشرفهم أن يسجل
عليها العار أبد الدهر

هذا ما يجري هنالك . أما هنا في مصر فليس في القوانين المصرية نص بهذا المعنى
قضاة المحاكم المختلطة لم يبالوا بخلو القانون المختلط من النص على مثل هذه
الاحكام فأجازوا في عدة أحكام أصدروها شطب الجمل الماسة بكرامة القضاة (١) أو
خادشة لناموس المحاكم القنصلية ولرجال الاكليروس ولو كانوا غير مقيمين في القطر

المعري (١) أو فيها سب لمستخدم من مستخدمي الخصم (٢) وأعلنوا أن هذا حق للقضاة يستعملونه من تلقاء أنفسهم ولو لم يطلبه أحد الخصوم مراعاة لآداب المناظرة وحفظ الكرامة القضاء (٣) فبذا لو تحرى قضاة المحاكم الأهلية مذهب اخوانهم في أوروبا وفي مصر فأولئك تحروا رشداً

وقد سطر عبارة أخرى في هذا الموضوع نفسه بمجلة المحاماة (٤) تحت عنوان (شطب العبارات الجارحة من الأوراق القضائية) فبعد أن عدد أوجه التعدي الذي يقع في الأوراق القضائية (صحف دعاوى . صحف الاستئناف . المذكرات . الاعلانات . الانذارات) وأنه لا يليق أن تبقى مسجلة في الأوراق القضائية حبذ السنة التي جرت عليها المحاكم المختلطة في مثل هذه الاحوال وهي : — « يأمر القضاء المختلط من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن قلم الكتاب بحذف الجمل والكلمات التي يعدها القاضي مادة بالكرامة » وبين أنها تتبع ذلك دون تمييز عمن وقع عليه التعدي مادام الطعن موجودا وخارجاً عن الحق المباح وعدد بعض الامثلة الآتية : —

١ — حرر أحد الخصوم مذكرة تضمنت طعنا في قضاة محكمة أ ل درجة بعبارات ماسة بكرامتهم . فأمرت محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بمحو هذه العبارات من المذكرة محوآ تالما بحكم أصدرته بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٢ (٥) ٢ — وقضت بحكم أصدرته بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٩١ بشطب جملة فقرات تضمنت سبا وجهه أحد الخصوم في مذكرة قدمها في الدوسيه الى أشخاص في خدمة خصمه

٣ — وحكم بأن لمحكمة الاستئناف مراعاة للآداب الواجب الاحتفاظ بها أمام المحاكم ومراعاة للأصول وقواعد المجاملة الدولية أن تأمر من تلقاء

(١) راجع حكم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠

(٢) » » ٣١ مايو سنة ١٨٩٤

(٣) » » ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠

(٤) مجلة المحاماة — السنة الثالثة — العدد الثامن — صفحة (٣٦٩)

(٥) المجلة المختلطة — جزء (٤) صفحة (٣٠٢)

تفسها بحذف العبارات التي يكتبها أحد الخصوم المترافعين امامها وتتضمن طعنا جارحاً في السلطات القنصلية أو الكنائسية الأجنبية سواء كان الطعن صريحاً أو ضمناً ولا سيما اذا كان الطعن حاصلًا عن طيش وبسوء نية (١)

٤ - قدح خصم في حكم ابتدائي قال أن خصمه حصل عليه من طريق تضليل قضاء محكمة أول درجة بطريقة غير شريفة - فحكمت محكمة الاستئناف بمحو هذه العبارة وعدتها خارجة عن حد الالفاظ والآداب (٢)

٥ - وأمرت محكمة الاستئناف المختلطة بشطب جمل وردت في بعض الاعلانات وفي بعض المذكرات عدت لهجتها لهجة جارحة لا يليق أن تبقى مسجلة على من وجهت اليه في أوراق قضائية (٣)

ثم ختم ذلك متمنياً أن لو اقتدى رجال القضاء الاهلي بأخوانهم رجال المختلطة حتى يسنوا لنا ولاخلف سنة طيبة تذكر لهم بالشكر

١ - «وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩١٠ بأن حق الدفاع حر ٣٦٨ يجب احترامه الا أنه من الواجب أيضاً تفسير هذا الحق بمراعاة حقوق غير المتهمين من الافراد وحقوق الهيئة الاجتماعية على العموم وعلى ذلك اذا منع رئيس الجلسة أحد المحامين من ذكر عبارات خارجة عن الموضوع يحتمل اعتبارها طعناً في حق أحد الافراد أو نهبه الى نصوص قانون العقوبات الخاصة بتحسين الجرائم فلا يعتبر ذلك مساساً بحق الدفاع» (٤)

٢ - وصدر حكم آخر من محكمة النقض بهذا المعنى بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وضمن حيثياته ما يأتي :- (٥)

«..... والوجه الثاني ان سعادة رئيس الجلسة في أثناء الدفاع عن المتهم وجه نظر المحامي انه اذا كان الدفاع يتناول الكلام عن علاقات غير شريفة بين المتهم

(١) المجلة المختلطة - جزء (٢٣) صفحة (٦٣) حكم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠

(٢) > > > - > (٣٠) > (١٧٩) > ٣٠ يناير سنة ١٩١٨

(٣) > > > - > > > (٢١٩) > ١٣ يناير > >

(٤) المجموعة الرسمية سنة ١٩١٠ صفحة (٢٨٧)

(٥) المحاماة - السنة الثالثة - العدد الثاني والثالث - صفحة (٧٠) حكم رقم (٣٩)

والمجنى عليها فهذا يكون من الظروف المشددة للعقوبة وذلك يعد حجراً على حرية الدفاع ومن جهة أخرى فإن ابداء مثل هذه الملحوظات يعتبر في حكم ابداء رأى في القضية قبل الحكم فيها وهذا من الأوجه المهمة لبطلان الحكم وحيث أن الوقائع الواردة بأوجه الثاني غير ثابتة بمحضر الجلسة على أنه لو حصلت لما ترتب عليها بطلان لأن المحكمة نهت الدفاع الى عدم المساس بسمعة المجنى عليها ولا حرج عايناً في ذلك وإذا فالوجه الثاني في غير محله «

٣ - وقضت محكمة التمييز أيضاً بأنه إذا طلب محامى المتهم سماع أقوال باقى الشهود اثباتاً وتقياً فلا يجوز للمحكمة رفض طلبه بحجة أن المتهم معترف بالجريمة إذا كان اعترافه معللاً بالدفاع عن النفس وقبلت النقض لهذا السبب وذلك للأسباب الآتية :-

« حيث أن الطعن مبنى على أن المحامى عن المتهم طلب سماع أقوال باقى الشهود اثباتاً وتقياً والمحكمة لم تجبه الى طلبه وهذا يخالف لنص المادة (١٣٥) جنائيات) ويعد اجحافاً بحق الدفاع

وحيث أن المحكمة استغنت عن سماع شهود النفى مع تشبث المحامى بطلب سماع شهادتهم مرتكئة على اعتراف المتهم

وحيث ان اعتراف المتهم معلل بالدفاع عن النفس ولو سمعت المحكمة شهوده ربما أثر ذلك على اعتقادها في وصف التهمة أو الظروف المخففة وإذا يكون المتهم حرم من الدفاع وعليه يتعين قبول النقض الخ (١) »

الفصل فى التعويض

لا يوجد بالقواعد العامة ما يمنع من طلب ذلك بطريقة تبعية بدعوى فرعية حسب الاجراءات الواردة بالفصل الرابع من الباب السابع من قانون المرافعات (مواد ٢٩٣ - ٢٩٦) ويشترط فى حالة رفع ذلك لمحكمة جنائية أن يكون تبعاً لجنحة ترفع من صاحب الشأن مباشرة (٥٢ جنائيات) او من النيابة العمومية لأنه لا يفصل فى التعويض الا بطريق التبعية

(١) الحمامة - السنة الثانية - العدد التاسع - صفحة (٤٤٧) حكم رقم (١٤٨)

(ا بداء الملاحظات للمحامين أو الموظفين الرسميين مع حق إيقافهم ٣٧٠
إذا شاء) الحق الثالث

أما الأول وهو حق ا بداء الملاحظات والتحذيرات فإن هذا حق مرتبط بضبط وربط الجلسة المخول للقاضي بمقتضى المادة (٨٥ مرافعات) والتي تخوله أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام . ولا يتصور أن يكون للجلسة نظام إذا كان رئيسها آلة صامتة مغلوقة لا يزجر مسيئاً ولا يقيل عاثراً والشارع الذي يبيح للقاضي حق طرد من يشاء من الجلسة وفي هذا من الزجر ما فيه لا يصعب أمامه تجاوز القاضي عن ذلك والاكتفاء بعبارة او نصيحة يرى فيها الكفاية . والمشرع الذي يعطى القاضي حق اصدار الحكم بالحبس على من يقع منه تشويش في الجلسة (مادة - ٨٩ مرافعات) لا يتصور ان يحجر على القاضي سلطة مراقبة ما يقع امامه وتسيير دفعة الدفاع بما لا يخرج عن دائرة القانون

١- «وقضت محكمة النقض في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ بأنه إذا نبه ٣٧١
رئيس محكمة الجنايات الشهود عند سماع أقوالهم إلى ما يجب عليهم الامتناع
من ذكر الحقيقة حتى ولو كان ذلك بطريقة التحذير فلا يعتبر هذا
اخلافاً بحق الدفاع ومن ثم فلا يترتب عليه أي بطلان للأجراءات
وقد بنت حكمها على ما يأتي : -

«وحيث أن النقض مبني على أقوال قيل انها بدرت من حضرة

رئيس محكمة الجنايات أثناء سماع القضية واستنتجوا منها أن المحكمة خالفت بذلك نصوص المادة ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات وأنها أخلت بحقوق الدفاع

وحيث أن تنبيه الشهود إلى ما يترتب على شهادتهم إن كانت على غير الحق ولو كان ذلك بطريقة التحذير لا يترتب عليه شيء من بطلان الاجراءات - فلهذه الاسباب الخ (١)

٢ - وصدر حكم آخر ينص بأنه : -

«من حقوق المحكمة أن تفهم شاهداً من الشهود بأنها غير معتقدة بصدق قوله وهذا لا يبطل الاجراءات الا اذا اتضح أن العبارة المذكورة أدت إلى القاء الرعب والخوف في نفوس باقي الشهود فشهدوا بما أرادت المحكمة لا : رأوا» (٢)

والقانون الذي نص على أن للقاضي حق المعاقبة على ما يقع من الجرائم بالجلسات (٨٩ مرافعات و ٢٣٧ تحقيق الجنايات) لا يضمن عليه بحق تحذير الخصوم أو وكلائهم من الاتيان بما يوقعهم في مثل هذا المحذور

أما حق الايقاف فيتفرع منه أمران : -

٣٧٢

الايقاف

الاول - الموظفون العموميون : نصت المادة ٨٦ على أنه اذا حصل التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حالة انعقاد الجلسة وهذه سلطة تأديبية لا حد لها

(١) المجموعة الرسمية - السنة الثالثة والعشرون - صفحة (١٦٥) حكم رقم (١٠٧)

(٢) الشرائع - محكمة النقض في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ - السنة الثالثة - صفحة (٥٩) حكم رقم (٨)

ولم يقيدھا القانون بشيء الا كون الموظف يؤدي عملا مرتبطاً بالمحكمة.

(Remplissant une fonction Prés Le Tribunal)

الثاني - المحامون : اذا تمسینا مع ما سبق الاشارة اليه من أن

المحاكم الفرنسية قضت باعتبار المحامين داخين تحت نص المادة (٩٠) مرافعات المقابلة لهذه المادة باعتبار انهم يؤدون في الواقع وظيفة قضائية أمام المحكمة (١)

(Leur Ministère constituant de toute évidence une fonction judiciaire)

لكان في هذا الكفاية للاحاطة بحق الايقاف الوارد بالمادة

٤/٤١ وزيادة اذ أنه غير محدد بمحد أو أجل كما تنص هذه المادة

وقد كانت لائحة المحاماة الصادرة في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ تخول

القاضي الجزئي بمقتضى المادة السابعة عشرة من تلك اللائحة حق ايقاف المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية فقط لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك في حالة ما اذا وقع منهم ما يدل على عدم تبصر في الدفاع الموكول اليهم وكان مثل هذا القرار قابلا للاستئناف أمام المحكمة الابتدائية

اذا ما زادت مدة الايقاف عن شهر .

وقد صدرت لائحة جديدة للمحاماه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٢

والباب الثالث منها خاص بتأديب المحامين والمواد التي بهم ذكر نصها من هذا الباب هي الآتية : -

« المادة (٢٥) من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طاقته أو

خط من قدرها بسبب سيره في أعمال حرفته أو في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد :

أولاً — التوبيخ

ثانياً — الايقاف لمدة لا تتجاوز سنة

ثالثاً — محو الاسم من الجدول

وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية ومجلس النقابة انذارهم

«المادة (٢٦) يكون تأديب المحامين من خصائص مجلس مؤلف من رئيس محكمة الاستئناف أو من ينوب عنه ومن ثلاثة من مستشاريها تعيينهم الجمعية العمومية في كل سنة ومن تقيب المحامين أو من عضو من أعضاء مجلس النقابة يندبه المجلس المذكور بدلا منه

«المادة (٢٧) ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة العمومية سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة

وتجرى التحقيقات بمعرفة النائب العمومي أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة يندبه هو لاجرائها

«المادة (٢٨) اذا ارتكب المحامون المقبولون في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية دون سواها والمحامون الذين في دور التمرين هفوات أقل أهمية مما تقدم جاز الحكم بتوبيخهم أو بايقافهم لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بمعرفة مجلس تأديب يؤلف في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تندبه كل سنة الجمعية العمومية ومن محام من المقبولين أمام محكمة الاستئناف يندبه مجلس النقابة - وفي هذه الحالة يباشر التحقيقات رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أو وكيل نيابة يندبه لذلك

وتنص بقية المواد الواردة في هذه الباب وتنتهى بالمادة ٣٦ على بقية الاجراءات التي تتبع في ذلك

ومبين بالباب الرابع منها تأسيس نقابة المحامين ونظامها»

(الفقرة الخامسة من المادة ٤١)

(رفع لدعوى بطريقة أصلية)

(Action Principale ultérieure)

لاستعمال هذا الحق يجب أن لا يكون صاحب الشأن قد اختار ٣٧٣
الطريق الوارد بالفقرة الرابعة من هذه المادة ما لم يكن اتخذ الاحتياط رفع
اللازم بحيث يمكن تحريك الدعوى العمومية بناء على شكواه سواء الدعوى
كان أحد الخصوم أو أجنبياً عنهم
ولا يؤثر على هذا الحق استعمال القاضى حقه المخول له عن توجيه ما
يراه من التحذيرات أو الايقاف (١)

وقد قصرت الفقرة الخامسة الحق المبين بها على حالة القذف
شرط آخر هو أن لا يكون له علاقة بموضوع الدعوى
(étrangères à la cause) فلا يمكن الاستفادة منه في حالة السب الذى
لا يوجد أى حائل بالنسبة له إلا القيد السابق بيانه وتفصيل حدوده بالفقرة
الرابعة ولا في حالة ما إذا كان ذلك عن قذف إلا أنه مرتبط بالموضوع (٢)
(Se rattachant à la cause)

واستعمال هذا الحق معلق في حالة الخصوم أنفسهم على شرط
صريح يقضي به نص هذه الفقرة وهو (حفظ المحكمة هذا الحق
لصاحب الشأن مع التقرير بأن وقائع القذف لا علاقة لها بموضوع الدعوى)
وتقرير هذا متروك للمحكمة ويكون لقرارها في ذلك قوة الشيء

(١) باربييه — بند (٧٩٩)

(٢) » (٨٠٠)

المحكوم فيه بحيث لا يتعرض فيما بعد أمام المحكمة لعلاقة الواقعة بالدعوى من عدمه (١)

فاذا أغفلت المحكمة الفصل في حفظ الحق في قرارها فان هذا يكون معناه اغفال له كلية (Défaut absolu de réserve)

ولسكن لا ينظر الى ذلك كدفع من النظام العام. فاذا اغفل صاحب الشأن التمسك به يكون المحكمة في هذه الحالة ان تفصل في ذلك وتقدر ما إذا كان للوقائع المسندة علاقة بالدعوى الاصلية من عدمه وقد كان هذا مثار أحكام مختلفة إلا ان خلافها الظاهري يمكن ان يفسر حسب الرأى السابق بيانه. ولسكن لا خلاف بين الأحكام أو الشراح بعدم قبول الدعوى مدنية كانت أو جنائية اذا لم يتوافر القرار بحفظ الحق إذ أن الدعوى إنما تبني عليه (نقض جنائي ٢١ يولييه سنة ١٨٣٨ D. Pr. out. 7221) والدفع في هذه الحالة يكون من النظام العام بحيث يصح ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى وأمام الاستئناف (نقض ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - دالوز ١٨٩٨/١/١٥١)

وظاهر من نص المادة أن هذا الحق لا يحتفظ به الا بالنسبة لما يصدر من أحد الأخصام أو متولى الدفاع عنهم قبل الآخر فليس للمحكمة أن تمنحهم هذا الحق بالنسبة لما يصدر من النيابة في مرافعتها (نقض ١١ يناير سنة ١٨٥١ - دالوز ١٨٥١/٥/٤٠٨) أو من الشهود ضمن شهادتهم

ويكفى احتفاظ النيابة لهذا الحق حتى يكون لصاحب الشأن حق رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية أو رفع دعواه مدنياً.

وليس للقاضي أن يتعدي ذلك الى الفصل في وقائع القذف وما إذا كانت جنائية من عدمه بل يترك ذلك للقاضي الذي سيفصل في هذا الموضوع إذ أنه بذاته موضوع الدعوى المحتفظ بحق رفعها برمته^(١)

وهناك ملاحظة للشرح بالنسبة لتعبير المادة عن حق الاجنبي عن الدعوى بقولها: —

(في جميع الأحوال للدعوى المدنية من الاجنبي عن الدعوى)

(Et dans tous les cas, à l' action civile des tiers)

اذ أنه مما لا نزاع فيه أن له الحق في الدعويين المدنية والجنائية لأنه لا يعقل مع ما هنالك من قصر في التعبير أن لا يكون له الا حق الدعوى المدنية وتكون حمايته أقل شأنًا من الخصوم انفسهم الذين قد تغتفر المشادة في الدفاع بالنسبة لهم ما قد يبدر من قذف فلذا يجب تفهم هذه العبارة بأن المقصود ان للاجنبي تحريك الدعوى المدنية او الجنائية من تلقاء نفسه أو بالشكوى للنياابة العمومية بدون حاجة الى تحفظ سابق

(تقض جنائي في ٥ يولييه سنة ١٨٥١ - دالوز ٤٠٨/٥/٥١) (٢)

الا انه يجب في هذه الحالة ايضًا ان تكون الواقعة مشتملة على قذف ولا علاقة لها بموضوع الدعوى الاصلية ويكون للمحكمة المطروحة أمامها الدعوى الفصل في ذلك وتقديره وهذا لا يمنع من أن للاجنبي اذا شاء وكانت ظروف الدعوى الاصلية تسمح بذلك ان

(١) باربييه — بند (٨٠٤)

(٢) بواتقان — الجزء الاول بند (٤٦٤) صفحة (٥٠٥)

ودى جراتيه (De Grattier) الجزء الاول صفحة (٢٦٦)

وفابرجت (Fabreguettes) الجزء الاول بند (١٣) صفحة (٣٨)

يدخل فيها ويطلب حفظ الحق له وبذلك يحصل على قرار ضمناً بأن لا علاقة لوقائع القذف بموضوع الدعوى وبذا يريح نفسه من عناء بحث ذلك عند الفصل في دعواه الا ان طرح الموضوع امام القاضي بهذه الطريقة يحتمل معه ايضاً صدور القرار بالرفض بناء على ان الوقائع مرتبطة بموضوع الدعوى وبذا يشل نفسه من استعمال هذا الحق ويصبح مقيداً بهذا القرار وكان من قبل مطلقاً من كل قيد فلا يمكنه العودة والاتجاه الى ذلك مرة اخرى بعد ان قضى في الأمر

وليس استعمال هذا الحق معلقاً في حالة الأجنبي عن الدعوى على مثل هذا التحفظ سواء من جهة الدعوى العمومية التي يمكن أن تقيمها النيابة العمومية بناء على شكواه أو الدعوى المدنية التي له بمقتضاها أن يحرك المحكمة الجنائية برفع دعواه مباشرة أو المحكمة المدنية في حالة اقتصراره على طلب التعويض لأن المشرع لا حظ أن الاجنبي ليست لديه فرصة الاحتفاظ بمثل هذا الحق

ومثل هذه التفرقة تجعل من المهم التمييز بين من يعتبر خصماً في الدعوى ومن يعتبر أجنبياً عنها وذلك في الأحوال التي قد يشكل فيها ذلك بأن كان للشخص ضلع في شيء منها^(١)

ويرى معظم الشراح ادماج من يتولون الدفاع عن الاخصام معهم وعدم النظر اليهم كأجانب عن الدعوى. ويعارض هذا الرأي (فابريجت)^(٢) الا أن المجمع عليه والذي تسلم به الأحكام ايضاً هو أن المحامين وكل من

(١) بارييه — بند (٨٠٥)

(٢) الجزء الاول — صفحة (٣٩) بند (١٣)

يتولى الدفاع بموجب انتداب قضائي يعتبرون أخصاماً في الدعوى وأن كل من عدا الأخصام ومتولى الدفاع عنهم لا يمكن اعتبارهم أخصاماً في الدعوى مهما كانت أهمية الدور الذي يقومون به . وقد قضى كثير من الأحكام بعكس ذلك بالنسبة للشهود

(نقض جنائي ١١ أغسطس سنة ١٨٢٠ — 125 D. Défense) كما قضت أحكام أخرى بنقيضها (١)

ويرجع (بارييه) الرأي الثاني مشيراً إلى أنه أقرب إلى القانون الذي ينص على أن للأجنبي هذا الحق في جميع الأحوال (dans tous les cas) وإلى مصاحبة الشهود الذين قد يكونون غائبين عن الجلسة ويكون معنى ذلك حرمانهم في بعض الأحوال من حق أعطى للخصوم أنفسهم مع ما هنالك من ضرورة الدفاع التي قد تشفع كل حدة أو تطرف بالنسبة لهم .

ويعتبر قاضي التحقيق أجنبياً عن الدعوى بالنسبة لما يوجه إليه عند نظر القضية بالجلسة وكذا عضو النيابة يعتبر أجنبياً عنها في حالة الطعن الذي يوجه إليه في الاستئناف عما قام به أمام المحكمة الابتدائية بخلاف ما إذا كان الطعن موجهاً إليه أثناء جلوسه في الجلسة فإنه لا يكون هنالك محل لاحتفاظه بثقل هذا الحق لأنه يعتبر في هذه الحالة أن الإهانة وجهت إليه أثناء تأديته وظيفته وهذا لا تحسبه حرية الدفاع (٢)

(١) محكمة موندلية — ٢ أبريل سنة ١٨٥٥ — دالوز — ٥٠ ٥٥ — ٣٥٠

(٢) بارييه — بند (٨٠٣)

(القانون المصرى)

٣٧٤ نريد أن نعرف الآن الى أى حد تمتشى المشرع المصرى بالنسبة
القانونه للقيود التى وضعها المشرع الفرنسى لرفع الدعوى بصفة مستقلة
المصرى لأنجد بالمادة (٢٦٦ ع . م) الا لفقرة الأخيرة السابق الاشارة
إليها ويلاحظ عليها ما يأتى : -

أولا - أنها أشارت الى الدعوى المدنية فقط (action civile)
ثانياً - لم تبين الأحوال التى تسوغ ذلك
ثالثاً - لم تبين الطرق التى تتبع للوصول الى هذا الحق
وأمام ذلك يمكننا أن نتساءل بما يأتى : -
أولا - هل قصد المشرع أن تكون الحماية مطلقة من الوجهة الجنائية
بحيث لا ترفع الدعوى ضد ذلك ولو كان القذف أو السب لا علاقة له
بموضوع الدعوى أو تجاوز حدود الدفاع ؟
ثانياً - ها الحق فى الدعوى المدنية غير مقيد بكون القذف أو
السب لا علاقة له بموضوع الدعوى أو تخفى حدود الدفاع ؟

١ - الذى نراه أن الاجابة على السؤال الأول بالسلب لأن
هذا ما نص عليه المشرع الفرنسى وهو أساس تشريعنا ونرى المحاكم
المصرية ترفع اليها جنح من هذا القبيل للفصل فيها فتقضى بالاحتياط
الذى سار عليه المشرع الفرنسى والشرح الفرنسيون أعنى ضرورة
كون ما وقع لا علاقة له بموضوع الدعوى أو تخفى حدود الدفاع
للقضاء بالمعقوبة فيجب أن تفسر حرية الدفاع وعدم سرعان المادتين

المشار اليهما بالمادة ٢٦٦ وهما (٢٦١ ر ٢٦٥) بهذا المعنى وهو ضرورة ارتباطه بموضوع الدعوى وعدم تخطية حدود الدفاع والا لما اعتبر مدافعة في الواقع حسب النص الوارد بها ويكون للنياابة العمومية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى صاحب الشأن أو في حالة رفع الدعوى مباشرة بمقتضى المادة ٥٢ جنيات السير في ذلك وطلب توقيع العقوبة اللازمة عما فرط مع حق صاحب الشأن في التعويض أو الاقتصار على ثانيهما اذا شاء ذلك ولم تكن النياابة حركت الدعوى العمومية وليس لدينا نص يحتم الاحتفاظ مقدما بهذا الحق أو صدور قرار به

- ١ - وقد قضت محكمة النفض بأنه اذا اتهم محامى أحد الخصوم في قضية بأنه افترى على الخصم الآخر فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة ٢٦٦ عقوبات ^{الامطام} اذا لم يكن هذا الافتراء لازماً لصالح الدفاع عن موكله في القضية ولم تكن له ^{ونضار بها} علاقة بموضوع الدعوى وتشمل كافة الخصوم الواردة بالمادة (٢٦٦) عقوبات المحامين عن المتقاضين (١)

المحكمة

«وحيث ان الأوجه التي يستند عليها الطاعن في تقريره تنحصر - أولاً ان قانون العقوبات لا يطبق على الافتراء الحاصل من أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم وذلك عملاً بالمادة (٢٦٦) من قانون العقوبات - ثانياً بفرض ان الافتراء الحاصل من أحد المحامين أثناء مرافعته أمام المحكمة على محام آخر ينطبق على أحكام قانون العقوبات العام لا حكم

(١) المجموعة الرسمية - السنة الثانية عشرة - صفحة (٤) حكم رقم (٢)
(٢) نقض بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٠ في الطعن اقدم من أحد أفندي عبد اللطيف بصفته الشخصية بالحسنة المشككة تحت رئاسة يحيى ابراهيم باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أحد موسى بك وأحد ذوالفقار بك ومحمد صفوت بك ومسيو سودان مستشارين وعبد الحميد حلمى أفندي وكيل النيابة)

المادة ٢٦٦ عقوبات فقد الخطأ الحكم المطعون فيه في التطبيق باعتباره ذلك قدفاً لا يجوز اثباته - ثالثاً ان الواقعة لم تبين في الحكم الاستثنائي المطعون فيه «وحيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه تبين ان رافع النقض أثناء مرافقته في دعوى مدنية أمام محكمة مصر الأهلية بهيئة استئنافية في يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ تعدى بالتكذيب على مرقص افندي فهمي المحامي وذلك بدون أن يكون لهذا التعدى علاقة ما بأصل الدفاع في الدعوى التي كانت مطروحة للنظر أمام المحكمة المشار اليها فلهذا تكون الواقعة مبينة بياناً كافياً في الحكم المطعون فيه وان الوجه الاخير من أوجه النقض غير مقبول

«وحيث عن الوجه الأول فانه يؤخذ من نص المادة ٢٦٦ عقوبات ان افتراء الخصم على الآخر لا يجوز الا في الحالة التي يقتضيها صالح الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم ومن المبادئ الاصولية ان حق الدفاع لا يصح أن يتعدى الدائرة التي وضعت له بل يجب حصره في الادلة والبراهين المتعلقة بالدعوى فاذا ثبت أن الافتراء لا يفيد الدفاع بشيء في الدعوى فيعتبر اجنبياً عن موضوع الدعوى فشروط التكذيب متوفرة في ذلك الافتراء فهو لم يخطئ في تطبيق أحكام المادتين ٢٦١ و ٢٦٦ عقوبات على فاعله -

فلهذه الاسباب

٢- وقد كان لقصر عبارة المادة مادعا محكمة النقض الى التقرير بأن المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات التي نصت على الاحكام الواجب تطبيقها في حالة افتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحكمة شفاهاً أو تحريراً لم تنص على عقوبة جنائية ما بل جعلت الافتراء مستوجباً للحكم على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية فقط فالحكم الجنائي الذي يصدر بالعقوبة يكون قابلاً للنقض (١)

(١) مجلة المحاماة - السنة الثالثة - العدد السابع - صفحة (٢٦٤) حكم رقم (١٩٧)
(٢) حكم نقض صادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ في طعن جورج أفندي منسى المحامي ضد النيابة العمومية بالدائرة المشككة برئاسة معالي أحمد طلعت باشا وبحضور مستر برسفال وحافظ لطفي بك ومستركرى وهلى حسين بك مستشارين وعلى عزت بك رئيس النيابة)

المحكمة

«حيث ان المادة ٢٦٦ عقوبات نصت على ان الافتراءات التي تقع من الخصوم أثناء المرافعة لا تستوجب عقوبة بل تعويضاً فقط
«وحيث ان ما حصل من الطاعن هو من هذا القبيل فالحكم عليه بعقوبة في غير محله وانما التعويض في محله
«وحيث ان المحكمة التي أصدرت الحكم بينت العلانية بما فيه الكفاية
فلهذه الاسباب الخ .

ونحن أميل الى الأخذ بالرأى الآخر الذي يستخلص من الحكم الأول والذي يعلق فقط الدعوى الجنائية على كون ما يقع لا تكون له علاقة بالدعوى
٣- وهذا ما أخذت به محكمة النقض في حكم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩١١ حيث قررت انه : -

اذا اتهم أحد المحامين بالقذف لانه أورد في مذكرته التي قدمها دفاعاً عن موكله عبارات تفيد القذف في حق الخصم الآخر فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة (٢٦٦) عقوبات التي نصت على ان الافتراء الذي يحصل من أحد الخصوم على الآخر أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية اذا ثبت انه طبع هذه المذكرة ووزعها على الغير

المحكمة

«وحيث ان المسئلة موضوع هذه الدعوى ليست فيما قيل أثناء الدفاع الشفهي أو التحريري بل هي مسئلة النشر الذي حصل خارجاً عن المحاكم بواسطة أوراق لو كانت محدودة العدد للغرض الحقيقي الذي وضعت له فربما كانت تخرج من أحكام قانون العقوبات

(١) المجموعة الرسمية - السنة الثانية عشرة حكم رقم (١٠٩) صفحة (٢٣٧) بالجلسة المشككة تحت رئاسة المستر بوند وكيل المحكمة وبحضور حضرات احمد زور بك ومحمد صفوت بك ومحمد محفوظ بك والمسيو سودان مستشارين وعبد الحميد حلمي اخندي وكيل النيابة

«وحيث انه في هذه الحالة يجب اذا العود الى تطبيق أحكام القانون العام الذي استثناه نص المادة ٢٦٦ عقوبات وبما أن الحكم المطعون فيه قد أثبت وجود جميع الاركان المكونة للجريمة المنصوص عنها بالمادة (٢٦٢) عقوبات فكان له اذا الحق التام في تطبيق هذه المادة وأما المواد ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ من قانون العقوبات فانها غير منطبقة على هذه الدعوى بعكس ما يدعيه الطاعن»
٤- وكذا حكم من محكمة النقض في ٦ اكتوبر سنة ١٩١٧ قضى بأن عبارات السب الواردة في مذكرات قدمت في دعوى معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ عقوبات (١)

متى سلمنا بذلك فانه يمكن الانتقال الى السؤال الثانى والتساؤل
عن المحكمة في الدعوى المدنية المنصوص عنها بالفقرة الأخيرة وهل
قصود المشرع منها ما أوردناه بالسؤال السابق بيانه

الذى نراه بعد ما سبق إيضاحه أنه لا محل لمثل هذا النص إلا إذا فهم منه الحق في طلب التعويض على أي حال سواء كان القذف او السب له علاقة بموضوع الدعوى ومرتبط بالدفاع أم لا لأنه في حالة تخطى ذلك يكون ما أتاه خارجا عن نص المادة ويمكن الرجوع الى القواعد العامة في طلب العقوبة أو التعويض وفي هذا الرأي خلاف ظاهر للقواعد السابق بيانها وعلل المشرع المصرى لم يكن يرمى اليه وإنما إدماجه للمادة بالشكل التي هي عليه والاختصار المخل الذي صيغت به لا يمكن أن يستخلص منه الا ما أشرنا اليه والا لما كان هناك معنى لايرادها وهذا من العيوب الكثيرة التي كانت نتيجة مثل هذا التصرف في مواد القانون .

والانتقاد الذي وجهناه عن الدعوى المدنية يوجه أيضاً بالنسبة
للدعوى التأديبية .

ونظر لما للقضاء من حرية تقدير التعويض فانه يضع أمام نظره
ظروف الدعوى الأصلية وموقف الدفاع وهل كان لسانه قاصراً على ما
يقتضيه الواجب والقانون أم لا وهو خير ضمان يعتمد عليه

الفصل الرابع

٣٧٦ في القذف والسب الذي يرد في الأحكام أو مرافعات أو طلبات
الامم
النيابة العمومية أو في المحاضر أو أية وثيقة أخرى من أعمالها أثناء
والاوراق

الرسمية
وتأدية الوظيفة وفي مخاصمة القضاء
يستنتج من البيانات السابقة أن ما يبدر من رجال القضاء ضمن
وملاحظاتهم الشفهية أو في قراراتهم أثناء تأديتهم وظيفتهم يمكن أن
يترتب عليه مسئوليتهم اذا لم يكن الدافع لذلك مجرد الواجب بل كان
صادراً عن دافع سيء بالنسبة للخصوم او أجني عن الدعوى ومحل
بحثنا الآن هو الأوجه التي يمكن الاتجاء اليها لدفع هذا الضرر .
وظاهر أنه لا يمكن الرجوع الى المادة ٢٦٦ عقوبات (٤١ م . ف) لأن نصها
قاصر على ما يبدر من أحد الخصوم قبل الآخر

وللاجابة على ذلك ننظر أولاً الى أول فرض وهو ورود ذلك

ضمن أسباب الحكم .

٣٧٧ فإذا كان صادراً من محكمة أول درجة وكان نصه يقضى برفض ضمن
طلبات من اعتدى عليه فانه يمكنه بطريق الاستئناف أن يطلب أسباب الحكم

تعديل الحكم من جهة أسبابه طالما أن له أن يطالب ذلك من جهة نصه بخلاف ما إذا كان نص الحكم أصاحته فان الاستئناف الذي يكون مبناه طالب تعديل الأسباب فقط لا يكون مقبولا (تقضى ٢٩/١/١٨٢٤ (P. 1824, 1, 533) (1)

وما قيل عن حكم أول درجة يقال أيضاً عن الأحكام النهائية بالنسبة للنقض

وبمثل هذا الاعتبار يقال أيضاً عن حكم شمل طعناً ضمن أسبابه ضد أجنبي عن الدعوى دون أن يؤثر في نصه على حقوق ذاك الغير فإنه لا يمكن أن يجد وسيلة مباشرة للطعن ضد هذا الحكم كما أن الشراح الفرنسيين قرروا بأنه لا يمكنه أن يطعن بطريقة المعارضة بصفته خصماً ثالثاً بناء على المادة ٤٧٤ من أفعات فرنسي (Tierce-opposition) (يلاحظ أن قانون المرافعات المختلط واردة به المادة ٤١٧ وهي تقابل المادة ٤٧٤ من أفعات فرنسي بخلاف قانون المرافعات الأهلى فإنه لا يوجد به ما يقابل هذا النص لأن المشرع المصرى رأى على ما يظهر أنه كان في إمكانه الدخول في الدعوى أثناء نظرها وأن الأحكام من جهة أخرى لا تكون حجة الا قبل الأخصام فيها)

ولا يمكن هذا الشخص أيضاً أن يدخل في الدعوى الاستئنافية بصفته خصماً ثالثاً ليطلب من محكمة ثانی درجة تعديل أسباب هذا الحكم التى يعتبرها جارة بالنسبة اليه

(٤٦٦ موافعات فرنسي وتقضى - ٢ يولييه سنة ١٨٦٦ دالوز ٦٦/١/٤٧٦)

مب (٤٦٦) موافعات فرنسي وتقضى - ٢ يولييه سنة ١٨٦٦ دالوز ٦٦/١/٤٧٦

فيؤخذ مما سبق ان الأخصام أو الأجنبي عنهم لا يمكن أن يجدوا في أغلب الأحوال من الطرق العادية للطعن في الأحكام طريقة غير مباشرة تمكنهم من الوصول الى ما يستحقونه من اصلاح ما حل بهم من ضرر وانما اعتبرت غير مباشرة لأن الشخص لا يتضرر في الواقع من نفس الحكم دائما تضرره من القاضى او المحكمة التي أصدرته .
فبأية وسيلة يمكن الوصول اليهما وتلافي ما وقع ؟

مما لا جدال فيه أنه لا يمكنه السير بطريقة مباشرة بدعوى تعويض حسب الطرق الاعتيادية ضد القاضى أو القضاة المشككة منهم المحكمة التي أصدرت الحكم

وغاية ما يمكن التساؤل عنه هو ما اذا كان في امكانه أن يسير

ضدهم بطريقة «مخاصمة القضاة» (٦٥٤ - ٦٦٧ مرافعات أهلى ١/٥٠٥ ٣٧٨
مرافعات فرنسى)

ويبيح القانون هذه الحالة الغير العادية كلما كان هنالك تدليس
أو غش في الحكم

ويرى بعض الشراح الايجاب (شاذان - الجزء الاول بند - ١٤٦)

(de Grattier t. 1. p. 236. Le Poittevin t. 1. No. 499 p. 434)

كما أخذت بذلك الأحكام (نقض ٢٩ / ١ / ١٨٢٤ - ١٨٢٤ / ١ / 533 - 1824, p.)

و(نقض ٦ يوليه سنة ١٨٥٨ - داللو ٥٨ / ١ / ٢٧٩) وبأخذ المحاكم بهذا
المبدأ سارت على أن الصيغة الجارحة مع التسليم بأنها مما يؤسف لوقوعه

(١) راجع شرح لوزينا بك مرافعات الجزء الثانى صفحة (٣٤٤)

(٠٨٧) ٢٠٠٢ م ٢٠٠٢

إلا أنها لا تبسح حق مخاصمة القاضى الذى أصدره اذا لم يتبين أنه كان لديه قصد سيء فى التطاول الذى وقع منه

ولست هذه هى الوسيلة الوحيدة فى القانون الفرنسى أمام الشخص الذى وقع ضده التطاول بل هنالك طريقة أخرى بدلا من الالتجاء مباشرة إلى ذلك وهى أن يقدم شكواه الى النائب العمومى بناء على المادتين (٤٧٩ و ٤٨٣) من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى وبمقتضى ذلك للنائب العمومى حق اعلان القاضى أمام الدائرة الأولى للمحكمة التابع لها لتطبيق العقوبة الواردة فى القانون عن القذف أو السب وفى حالة استعمال النائب العمومى هذا الحق المخول اليه وحده يمكن صاحب الشأن ان يدخل مدعياً مدنياً أمام المحكمة ويطلب ما يراه من التعويض^(١)

ولا ينص القانون المصرى على مثل هذا الحق ولا يوجد بالقانون العام إلا (المادة - ١٠٦ عقوبات) عن حالة امتناع القاضى عن الحكم أو صدور الحكم منه على غير حق بناء على توسط من الغير . وما هو وارد بلأنحه ترتيب المحاكم عن المحاكم التأديبية بالفصل السادس مما لا تقضى كرامه القضاء بالالتجاء إليه إلا فى الأحوال الخطيرة التى نرى أن القضاء بماله من المركز السامى والمنزلة الرفيعة أكبر من أن يتدنى إليها وهو فى مركز المؤدب والسامى لا نضاف الغير

(١) بارييه — بند (٧٨٠)

وما قيل عن الأحكام يقال أيضاً عن القذف والسب الذى يرد ٣٧٩
فى التقارير أو الملخصات أو الملاحظات التى توجه فى الجلسات وبطريق التقارير
الإجمال كل ما يصدر منهم أثناء تأديتهم وظيفتهم كما يقال مثله أيضاً والملخصات
بالنسبة لما يصدر من أعضاء النيابة فى مرافعاتهم أو طلباتهم والملاحظات
وقد سارت المحاكم الفرنسية على أن قواعد خاصة بالقضاء
الواردة فى قانون المرافعات ليست قاصرة على القضاء بل تطبق أيضاً
بالنسبة لأعضاء النيابة (نقض ١٤ يوبه سنة ١٨٧٦ - دالوز ٣٠١/١/٧٦)
ولا نظن ان نص قانون المرافعات المصرى يعدل على ذلك خصوصاً
وان تعبيره قاصر على القضاء

وقد صدر حكم من محكمة مصر الابتدائية الاهلية فى مثل هذا ٣٨٠
الموضوع حصلنا على نصه ونشره بياناً لما ذهب اليه القضاء المصرى
فى هذا الموضوع (١)
(قضية النيابة العمومية غرة ٣٥٧٧ استئناف سنة ١٩٢١ وعبد الرحمن
أفندى الهندى مدعى مدنى
المعاضد
ورأى
المعاضد

ضد

- (١) حضرة قاضى محكمة الخليفة الجزئية
 - (٢) وزارة الحقانية ضامنة فى التعويض المدنى
- لأنه فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بسراى محكمة الخليفة - الاول قذف فى
حق عبد الرحمن أفندى الهندى وسبه علانية فى الحكم الصادر من المحكمة
فى القضية المرفوعة من المدعى المذكور

(١) جلسة الجنب والمخالفات المستأنفة المنعقدة علناً بسراى المحكمة فى يوم السبت ٢٥ مارس
سنة ١٩٢٢ - ٢٦ رجب سنة ١٣٤٠
تحت رئاسة حضرة على بك عبدالرازق وبحضور حضرة مصطفى بك رفعت وحسن بك حسين
خلة وحضرة أحمد أفندى ممدوح عضو النيابة وكاتب الجلسة على مصطفى أفندى

« بعد سماع تقرير التلخيص الذى تلاه حضرة حسن حسين بك القاضى وطلبات النيابة العمومية وأوجه الدفاع والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً » حيث أن عبد الرحمن أفندى الهندى رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الخليفة ضد حضرة القاضى لأنه أسند اليه فى حكم صدر منه فى القضية نمرة ٢٨ جنح سايرة سنة ١٩٢٠ الخليفة بأن اذن الخصومة وحكم ضم الثقة يثبتان غشه وتدليس واحتياله بل وسرقته لمبلغ ٢٠٠ جنيه من المستحقين الذين منهم اخوة وطلب الحكم على حضرة القاضى بمبلغ ٢١ جنيه تعويض بضمانة وزارة الحقانية

« وحيث ان وزارة الحقانية والحاضر عن حضرة (القاضى) دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية وبالثانى عدم قبول الجنحة لأن طريقة مطالبة القاضى بتعويض الضرر الناشئ عن حكمه هو طريق مخاصمة القضاة وليس الطريق العادى ومتى كانت الدعوى المدنية غير مقبولة تكون دعوى الجنحة غير مقبولة أيضاً وطلبت وزارة الحقانية الحكم لها بمبلغ ١٠٠ جنيه تعويض على عبد الرحمن أفندى الهندى

« وحيث أن محكمة الخليفة الجزئية أصدرت بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٢ حكماً برفض الدفع الفرعى المقدم من المدعى المدنى وقبول الوكيل عن حضرة (القاضى) فى المرافعة والمدافعة عنه ورفض الدفع الفرعى المقدم من وزارة الحقانية ووكيل المدعى عليه الأول وقبول الدعوى المدنية وبالتبعية الدعوى العمومية وبراءة المتهم الأول من التهمة المسندة له وبرفض الدعويين الأصلية والفرعية والزام كل واحد بمصاريف دعواه وبالمقاصة فى اتعاب المحاماة

« وحيث أن الوكيل عن حضرة (القاضى) استأنف الحكم المذكور فى ٥ مارس سنة ١٩٢١ كما أن المدعى عليه الأول نفسه استأنفه فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ وذلك بالنسبة للحكم برفض الدفع الفرعى الخاص بعدم قبول الدعوى المدنية

« وحيث أن عبد الرحمن أفندى الهندى استأنف الحكم فى ١٠ مارس سنة ١٩٢١ ومنذوب وزارة الحقانية استأنفه فى ١٢ مارس سنة ١٩٢١ » وحيث أن الاستئنافات المذكورة جازت شكلها القانونى

« وحيث أنه يجوز على القاضي ما يجوز على غيره من الناس من خطأ أو إهمال أو محاباة أو تحايل أو غش أو تدليس أو غير ذلك أثناء تأدية وتظيفته كما أن نصف الناس أعداء للقاضي حتى أن عدل وكثير منهم من يميل إلى اتهام القضاة بكل سوء ولهذا رأى الشارع أن لا يجرم المتقاضين من الحماية الكافية بسبب خروج القضاة عن حدود سلطتهم كما رأى في الوقت ذاته من الحق والعدل حماية القضاة أيضاً في وظيفتهم والمحافظة على طمأنينتهم وكرامتهم من غوائل التداعى والحرية الغير محدودة في مطالبتهم بالحساب عن الأحكام التي يصدرونها فحدد الأحوال التي يسألون من أجلها مدنياً والطريقة التي يمكن بها اختصاصهم . ووضع لذلك باباً مخصوصاً بقانون المرافعات تحت عنوان (مخاصمة القضاة) وهذه الطريقة هي مستقلة عن المحكمة التأديبية عملاً بالمادة ٦٥٥ مرافعات وعن المحكمة الجنائية المنصوص عنها بالمادتين ١٠٦ و ١٠٧ عقوبات فلا تقبل أى دعوى ضد القاضي بخصوص أعمال وظيفته إلا في الأحوال المذكورة وبالطرق المخصوصة ولا يجوز مطالبتة عن أعمال متعلقة بوظيفته بدعوى عادية ترفع عليه بل يجب أن تكون الخصومة حاصلة بطريق المخاصمة وفي الأحوال المبينة بالمادة ٦٥٤ (أنظر دالوز جزء ٢٦ صحيفة ٢٩٦ نبذة ٧ والبندكت - صحيفة ٩٢٣ نبذة ١٤ جزء ٢٥ وكتاب طرق التنفيذ للاستاذ أبى هيف بك نبذة ١٣٤٩ و ١٣٦٠ صحيفة ١٢٨)

« وحيث أن المادة - ٦٥٤ مرافعات أهلى تطابق المادة ٥٠٥ - مرافعات فرنسى وقد قال علماء القانون في شرحهم لها أن القذف والسب الذى ينسب الى قاض فى حكمه يدخل فى مدلول كلمة غش المنصوص عنها بالمادة المذكورة (أنظر فى هذا الصدد دالوز جزء ٢٦ صحيفة ٩٠٢ نبذة ١٧ والبندكت جزء ٤٥ صحيفة ٩٢٥ نبذة ٣٧ وملحق دالوز جزء ١٣ صحيفة ٦٦١ نبذة ١٦) فلا يسوغ لأحد أن يدعى ضد قاض فى الأحوال المذكورة بواسطة رفع جنحة مباشرة وإنما له الدخول فى الدعوى الجنائية اذا أقامتها النيابة ضد القاضى المطالبة بالتعويض المدنى بدون التجاء فى هذه الحالة فقط الى دعوى المخاصمة

« وحيث أن الدعوى العمومية لا يحصل تحريكها لدى محكمة الجنح بمجرد

رفع دعوى مدنية بالتعويضات مباشرة أمامها بل لا بد لتكون الدعوى العمومية مرفوعة قانوناً أل تكون الدعوى المدنية مقبولة قانوناً أيضاً فان كانت الدعوى المدنية غير مقبولة لعدم وجود صفة لرافعها أو لم يلب في اجراءاتها فتكون الدعوى العمومية غير مقبولة أيضاً وتكون محكمة الجنح غير مختصة بنظر الدعويين

(أنظر في هذا الصدد دالوز شرح تحقيق الجنايات صحيفة ١٥ نبذة ٤٥٢ و٤٥٤ وملحق دالوز جزء ١٤٠ صحيفة ٣٤٣ نبذة ٩٤ وكرنتيه جزء ٢ صحيفة ٥٢٣ نبذة ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ وحكم محكمة النقض والابرام المصرية الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ صحيفة ١٤٠)

«وحيث أنه ينتج مما تقدم جميعه أن الدعوى المدنية غير مقبولة لأنها مرفوعة على قاض مع أن القانون لا يسمح للأفراد بالتداعى ضد القاضى بغير الطريق المنصوص عنها في باب المخاصمة ولأن الامر المسند اليه يدخل في الأحوال المبينة قانوناً للمخاصمة وعليه فتكون الدعوى العمومية غير مقبولة تبعاً لهم

بناء عليه

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة بقول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالى عدم قبول الجنحة وبالزام عبد الرحمن أفندى الهندى بمصاريفه عن الدرجتين وتأنيده من حيث التعويض الذى نطلبه وزارة الحقانية والرافع بمصاريفه ما

ومرفوع عن هذا الحكم نقص ومحدد لنظره جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

الباب الثانى

(حرية المناقشات والخطابات البرلمانية)

- نحمد الله أن قيد لنا فرصة هذا البحث وأن نسجل بين صفحات ٣٨١ هذا الكتاب وفي هذا الباب مبدأ لم يكتف المشرع الفرنسي بإيراده حرية ضمن مواد الدستور بل أدمجه هو وحرية الدفاع بمادة واحدة هي المناقشات المادة ٤١ من قانون المطبوعات ولم يكن لهذا المبدأ أثر في تشريعنا من الخطابات قبل وظهر أثره بسطوع نور الحياة الدستورية إذ بتاريخ ١٩ أبريل البرلمانية سنة ١٩٢٣ فى الساعة العاشرة ليلاً أمضى الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية (نعيش فى ظله عيشاً سعيداً ٣٨٢ رضياً ونتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة) وقد نص الدستور المادة ١٤ منه على حرية الرأي فى حدود القانون وعلى حرية الصحافة بالمادة الخامسة عشرة . وقد اقتضى هذا النظام الجديد وما أصبح للامة من (الاشتراك العملى فى ادارة شؤون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها) أن يحاط أعضاء البرلمان الموكل اليهم ذلك بالضمانات الكافية التى تبعد آراءهم وأفكارهم عن كل مؤثر وأن يدلوا بها غير هيابين ولا وجاهين خدمة للمصلحة العامة فوضع بالفرع الثالث من الفصل الثالث قواعد تقيهم شر هذه العوامل سواء من حيث ٣٨٣ الترغيب أو الارهاب . عدم
- فبمقتضى المادة ١٠٩ من الدستور (لا يجوز مؤاخذه أعضاء مؤاخذه البرلمان بما يبدون من الافكار والآراء فى المجلسين) وهذا ما يعبر عنه الأعضاء

الشرح الفرنسيون بقولهم (Immunités parlementaires)

« وتنص المادة (١١٠) بأنه (لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هوله . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية)

« ولا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار من المجلس التابع هوله . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار باغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس » (المادة — ١١٢)

« وكل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس . ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه » (المادة — ١١٧)

هذه هي الضمانات ضد الارهاب والتي يتمتع بمقتضاها الاعضاء بأوسع قسط من الحرية

وأما الضمانة ضد الترغيب فهي الواردة بالمادة (١١١) من الدستور وتقضى بأنه (لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية)

والبرلمان حسب نص المادة (٧٣) يتكون من مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب

ومحل بحثنا الآن هو المادة (١٠٩) أى حرية الأفكار والآراء في المجلسين

تستهل المادة ٤١ من قانون المطبوعات الفرنسي نصها بأقرار هذا الحق وتقرر بأن الخطابات التي تلقى أمام أى المجلسين وكذا أي تقرير أو صحيفة تطبع بناء على أمر أيهما لا تخول الحق في رفع أى دعوى (جنائية كانت أو مدنية) فضاءع المشرع بذلك تأييد النص الوارد

٣٨٤

حرية الآراء
في المجلسين

بالمادة الثالثة عشر من دستور

(١٥ يولييه سنة ١٨٧٥) وتنص على أنه لا يجوز مؤاخذه أي عضو من أعضاء المجلس عما يبيده من الآراء أو الأفكار

وهذا الحق مقيد بما يبيده الاعضاء بين جدران إحدى المجلسين فلا تمشى الضمانة مع شخصية الأعضاء وتلازمهم بحيث يستفيدون بها خارج هذه الدائرة أيضاً ولو كان ذلك عن أعمال بحثت في المجلس وقد قصر الشارع الفرنسي هذا الحق في حالة المحررات على ما يطبع منها بناء على تصريح أي المجلسين فلا تشمل العضو (وبطريقة أولى الصحافي) اذا ما طبع خطبة القاها أمام المجلس - هذا اذا ما اقتصر على خطبة أو عبارة فردية ولم يكن نشرها لما دار بالجلسة (compte-rendu) عن حسن نية اذ أن هذا أبحاثه الفقرة الثانية من المادة ٤١ وسيأتي شرح ذلك عند الكلام على نشر ما يدور بالجلسات أو بالبرلمان بالباب الثالث من هذا الكتاب .

وعند بحث قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ الذي أخذت الفقرة الاولى من المادة ٤١ عن المادة ٢١ منه رفض اقتراح (مانبول - Manuel) كان يرمى به الى اضافة حالة طبع الخطابات بناء على أمر المجلس وبذا يمكن أن يستخلص من ذلك ان العضو لا يخلو من المسؤولية ولو أجاز المجلس طبع خطابته ما لم يدخل ذلك ضمن نشر ما يدور بالجلسات ولكن يمكن في هذه الحالة الاحتماء بالقواعد العامة اذا ما حصل عن حسن نية وعلى حقيقته .

وفضلاً عن ذلك فانه في الأحوال التي يمكن مؤاخذتهم والتي

٣٨٥ تخرج عما أشارت اليه المادة (١٠٩) لا يجوز بتقتضي المادة (١١٠) من إيقاف الدستور (اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اى عضو من الاجراءات أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له وذلك فيما الجنائية عدا حالة التلبس بالجناية) وهذه المادة ليست الانص المادة الرابعة عشرة من دستور فرنسا الصادر في ١٥ يوليه سنة ١٨٧٥

وعبارة (التلبس بالجناية) الواردة في مادة القانون المصرى لا يرمى بها المشرع أن تكون التهمة جنائية بالمعنى الخاص بل أحوال التلبس بالجرائم عامة حيث تعبر عن ذلك مادة القانون الفرنسى بقولها (Flagrant-délit) وعنها اخذ المشرع مادة القانون المصرى بنصها ولم يختلف عنها فى شىء

وعدم المؤاخذه الواردة بالمادة (١٠٩) مطلقة بحيث تحمى العضو من المؤاخذه الجنائية أو المدنية سياتى ما إذا كان ماوقع موجه ضد الافراد أو الحكومة بأن شملت العبارة تحريضاً على ارتكاب الجرائم او ماشابه ذلك من الجرائم الفكرية .

فيرى من ذلك ان هذه الحرية أوسع مجالا ونطاقا من حرية الدفاع وليس المقصود من قول المشرع فى المجلسين ان يكونا مجتمعين سوياً كحالة المادة (٤٢) عند افتتاح الملك لدور الانعقاد أو الحالة المنصوص عنها بالفريق الرابع من الفصل الثالث مادة (١٢٠) عن اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك أو فى حالة استعكام الخلاف بين المجلسين عند تقرير باب من ابواب الميزانية مادة (١٦٦) بل أراد المشرع ذلك على

اطلاقه من حيث صفة الأعضاء ولو انه قال (أى المجلسين) كنص
مادة الدستور الفرنسي والمادة ٤١ / ١ من قانون المطبوعات التي احتاطت
لهذا التعبير حتى عند التكرار بقولها (l' une des deux Chambres)
لكان أقرب في تعبيره الى المقصود (١)

ولا يقتصر هذا الحق على ما يلقي عن منبر الخطابة العام في المجلس
بل ما يلقي أيضاً في لجانه وبالأجمال كل ما يلقيه الأعضاء أثناء تأدية
وظائفهم . وبهذا عبرت المادة (١٣) من دستور فرنسا
(dans l'exercice de leurs fonctions)

ومع قصر مادة قانون المطبوعات الفرنسي على اطلاق هذا الحق
دون اشارة الى من يستفيد به كما أشارت المادة ١٣ من الدستور الفرنسي
بقولها أى عضو (aucun membre) فقد تساءل الشراح عما إذا
كان قاصراً فقط على أعضاء البرلمان . وقد رأي (بارييه) هذا الرأي
وبناء على ذلك ، قرر أن الشخص الأجنبي عن المجلسين الذي يدعى
لتقديم معلومات على منبره أو أمام لجنة تحقيق منه لا يستفيد من الحق
الوارد بالمادة ٤١ / ١ عما يلقيه من الخطابات وزاد على ذلك
(دى جراتيه) (٢) إخراج أعضاء الحكومة (الوزراء ووكلائهم الخ .) اذا
لم يكونوا أعضاء بأحد المجلسين وذلك لأن كل من المادتين ٢١ من
قانون سنة ١٨١٩ و ٤١ من قانون سنة ١٨٨١ ترمى فقط الى الخطابات
التي يلقيها هؤلاء الأعضاء أمام المجلس الذي ينتمون اليه وفي هذا

(١) بارييه — بند (٧٦١)

(٢) الجزء الاول — صفحة (٢٢٦)

ما يبررها. ولكن هذا الرأي اعترض عليه وقد قضت المحاكم أن نص المادة ٤١ عام ويشمل جميع ما يلقى أمام المجلسين ولو من غير اعضائهما بأن كان وزيراً غير عضو في أيهما أو موظفاً من الحكومة استدعى لتقديم معلومات أو بيانات أمام لجنة تحقيق^(١)

(محكمة باريس - ٣١ يناير سنة ١٩٠١ - Gaz. Trib. du 15.2.)

(محكمة السين ١٢ - ديسمبر سنة ١٨٨٤ - 13 " " ")

ولسكن لا نرى ان نص مادة الدستور المصرى التى لا يوجد لدينامرجع خلافاً يمكن التوسع فيها إلى هذا الحد لأنها قصرت نصها صراحة على (أعضاء البرلمان) فن لم يتصف بهذه الصفة لا يستفيد بهذا الحق ولذا نرى ان الأمر دقيق بالنسبة للوزراء الذين يحتم عليهم بمقتضى وظيفتهم حضور جلساته (مادة - ٦٣) ويعتبرون مسئولين أمامه (مادة - ٦٥) وملزمين بالاجابة على ما يوجه اليهم من الاسئلة او الاستجواب من أعضاء البرلمان (مادة ١٠٧) وتقديم الايضاحات التى يطلبها أى المجلسين (مادة ١١٦) وهم مع ذلك ليسوا بمقتضى منصبهم أعضاء بالبرلمان لان المادة (٦٣) تنص على انه (للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب ان يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأي معدود فى المداولات الا اذا كانوا أعضاء)

(١) بارييه — بند (٧٦٢)

وبواتقان الجزء الاول — صفحة (٤١٥ و ٤١٦) بند (٣٨٤)

العرائض التي تقدم للبرلمان والطعون أو الاحتجاجات التي تقدم ٣٨٦

العرائض

اليه عن الانتخابات

نصت المادة - ١١٦ من قانون الدستور بأنه لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان والاحتجاجات بشخصه ولكن له أن يرفع اليه مطلبه في عريضة وكل مجلس يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من هذه العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم .

ويمكن الاستنتاج مما سبق بطريق الأولى ولوية أن مثل هذه العرائض لا يمكن بحال من الأحوال أي يستفيد أربابها من الحق الذي نص عليه الدستور بالمادة (١٠٩) بالنسبة للأعضاء ولا يمكن من جهة أخرى اعتبارها خطابات أقيمت في دائرة البرلمان

أما بالنسبة للطعون والاحتجاجات التي تقدم عن مسائل الانتخابات فانه لا يمكن اعتبارها في حكم المدافعات التحريرية التي تقدم الى الحاكم وتستفيد من الحق الوارد بالمادة ٢٦٦ عقوبات مصرى (٤١/٣ م . ف) لأن المجلس في هذه الحالة عند ما يعرض عليه الفصل في صحة نيابة أعضائه انما يستعمل في ذلك حقه السياسى بمقتضى المادة (٩٥) من الدستور لا سلطة قضائية وبذا لا يمكن اعتباره محكمة بالمعنى المقصود من المادة ٢٦٦ (٤١/٣ ف) وإلا لو سلمنا بخلاف ذلك لكان محتملنا ايضاً التسليم ببقية ما يتبع ذلك من حق استبعاد ما نراه أو القضاء بتعويض الخ - وهذا لا يتفق مع مبدأ فصل السلطات وما سار عليه كل من مجلسى النواب والشيوخ في فرنسا من التحاشى بتاتاً عن اقامة نفسه قاضياً فيما يرد في مثل هذه الطعون من العبارات الجارحة المشينة .

والكن إذا لم يكن لمقدم العريضة أو الطعن متسع للاستفادة

من الحق المنصوص عنه بالمادة ١٠٩ من الدستور فإن له مع ذلك ملجأ
الى المبادئ العامة التي تقضي بعدم اعتبار الشخص الذي يستعمل حقاً
يخوله له القانون مسؤولاً جنائياً أو مدنياً (قارن ذلك بالمادة - ٥٨ فقرة
ثانية عقوبات مصرى)

ولكن إذا أسىء استعمال هذا الحق بأن كانت العريضة أو الطعن
مقدماً عن سوء نية وبدافع شر ومشتعلة على أمور تحط من قدر من
أسندت اليه فانها في هذه الحالة يمكن أن تكون أساساً لدعوى تعويض
بناء على المادة ١٥١ مدني (١٣٨٢ مدني فرنسي)

(محكمة بوج "Bourges" ١٤ / ١ / ١٨٧٩ - دالوز ٧٩ / ٢ / ١٤٩)
وقد تكون حسب ظروفها أساساً لدعوى بلاغ كاذب طبقاً للمادتين ٢٦٢
و ٢٦٤ ع . م (٣٧٣ ع . ف) أو دعوى قذف اذا توافرت أركانها والعلانية
المطلوبة وفي تقديم العريضة الى المجلس من حيث العلانية ما يكفي (١)

مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية

٣٨٧

مجالس
المديريات
وغربها
بقي أمامنا بحث هذا الحق بالنسبة لهذه المجالس والتي فضلا عن
عدم علانية جلساتها فإن مناقشتها لم تصل الى الدرجة التي يمكن أن
يخدم فيها الجدل الى حد الحاجة في هذه الآونة الى هذا الحق - اذا استثنيا
جلسات مجلس بلدى الاسكندرية. ولكن ما أشار اليه قانون الدستور
بالمادة - ١٣٣ من أن (ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على
اختلاف أنواعها واختصاصها وعلاقتها بجهات الحكومة تعيينها القوانين
التي يراعى فيها مبادئ عيبتها المادة وضمها بالبند الرابع علانية الجلسات

في الحدود المقررة بالقانون) تؤمل معه بلوغها المستوى الذي بلغه دستور البلاد وما يقضي به التطور في إدارة شؤونها .

وإذا ما رجعنا الى القانون الفرنسي نجد أن المشرع تعمد التفرقة بينها وبين البرلمان من جهة هذا الحق وواضح ذلك من عرض طلب تعميم هذه الإباحة على اللجنة بالنسبة لجميع المجالس واليك ما أجاب به (بليتاتان "Pelletan") رداً على ذلك في تقريره الى مجلس الشيوخ :

« لقد رأت اللجنة أن أهمية المصلحة التي حدثت بالمشرع الى غض النظر عما يدور بالمجلسين من العبارات لا تعاد لها مناقشات بقية المجالس ولذا تبقّى مباحثاتها تحت حكم القانون العام ويمكن أن ينبني عليها دعوى قذف إلا أنه يجب أن يلاحظ من جهة أخرى أن هذه المسؤولية ليست مطلقة لأن العضو في مثل هذه المجالس ملزم بحكم واجبه أن يعبر عما يراه بخصوص زيد أو عمرو مثلاً فيبدى اعتقاده لا عن دافع سيء أو حقد شخصي ولكن لمصلحة المقاطعة التي يمثلها ويدافع عن مصالحها . فهل يمكن مع هذا أن نوقفه أمام القضاء ونعتبره مسؤولاً عما أداه من واجب وقام به من خدمة ؟

لا أظن أن الانسان يتردد في الإجابة سلباً لأن ما يراد مؤاخذته عليه ليس في الواقع قذفاً بل عملاً إدارياً وبذلك لا يمكن اعتباره جريمة»

وبناء على هذا يمكن القول بأن ما يرد في بيانات هذه المجالس من عبارات السب أو القذف لا يستفيد بحق إباحة خاص بل يمكن أن يكون أساساً للدعوى الجنائية أو المدنية . وهذا هو ما يمكن السير عليه لدينا اذا لم يشمل القانون الذي تشير اليه المادة - ١٣٣ من الدستور هذه المجالس

بمثل الحرية التي شمل بها مباحثات البرلمان (١)

الباب الثالث

(نشر ما يدور بالجلسات)

الفصل الاول

(جلسات المحاكم)

٣٨٨ مع تسامح المشرع في حرية الدفاع فإنه احتاط لأمر آخر لا يقل عنه
نسراً بمجرى أهمية وهو تأثير ما يدور بالجلسات في الخارج من حيث الآداب
بالجلسات والنظام لأنه إذا كان الدفاع يبرر عدم وضع أى قيد وترك المجال حراً
للمتهم حتى لا يؤخذ على غرة فإنه رأى أنه لا محل لترويح تلك الأقوال
خارج جدران الجلسة مع ما قد تشمله مما قد يكون مغايراً للآداب
أو مهدداً للنظام

٣٨٩ ولتقدير ما للنشر من التأثير الخطير نعرض صفحة مما سطره
الاستاذ (ج . جلرمه) المحامى أمام محكمة باريس فى كتابه (السر فى
خطأ القضاء) بالباب السابع (الجمهور والمخلفين والصحافة الخ) (٢) قال:
« ولا ننس أن الأدوار التى تتقلب الجرائم فيها كثيراً ما تؤدى الصحافة
أهم دور منها فإن رواية حوادث الجنج والجرائم تفصيلاً ونشر صور المجرم فى
الصحيفة الاولى يجب اعتبارها من وسائل التشجيع لأولئك الذين دفعهم

(١) باربييه — بند (٧٦٥)

(٢) راجع هذا الكتاب معرباً صفحة (٢٧٥ — ٣٠٨) طبعة سنة ١٩١٤

آدابهم الى حافة هاوية الاجرام وأطراف ميدان الآثام ولا يبرح عن بالذا أيضا أن تأثيرها في البحث عن ادانة المتهم تأثير خطير جداً

والواجب بمقتضى الاصول أن يكون التحقيق سريعاً ولكننا نرى الواقع غير ذلك فان الوقائع والاستجواب وما يتعلق بقضايا الجرائم تنشرها الصحف بلا توان . واذا كان من المعلوم أن لا يد لقاضى التحقيق ولا لكاتب الجلسة ولا للمحاميين في نشر تلك الاخبار والتفاصيل فمن السهل اكتشاف سبب نشرها في أن الشاهد متى خرج من غرفة القاضى نقل الى الصحافي كل ما شاهده وسمعه على أنه اذا لم يعيب الشهود شاكلة الحق في أقوالهم أو اذا ارتكبوا غلطة مالا يمكن اثبات الغلطة أو سوء النية الا بالتناقض في الاقوال أو الشهادات ولكن اذا توصلت الصحافة الى التوفيق بين أقوال الشهود بأن جهزتهم بالمعلومات التي تموه شهاداتهم بطلاء الصدق والصحة أفلا يكون هذا الفعل منها خليقاً بوصف سوء التدبير بل أفلا يكون عنصراً من عناصر الغلط ؟ «

فوضع المشرع المصرى قواعد لذلك بمقتضى القانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ وأدمج ذلك بالمادتين ١٦٣ و ١٦٤ من قانون العقوبات وتنحصر المحظورات فيما يأتى : —

١ - عدم جواز نشر ما يجرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها .

٢ - عدم جواز نشر ما يجرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية

٣ - نشر ما يجرى في الجلسات العلنية على غير حقيقته

٤ - ما تحظر المحكمة نشره من المرافعات القضائية محافظة على النظام العام
فالأحوال الثلاث الأول داخله في المادة ١٦٣ والحالة الرابعة نص

عليها بقانون جديد (١٦ يونيه سنة ١٩١٠) ولم يدخل هذا القانون من جديد إلا ما هو وارد في المادة (١٦٤ عقوبات)

أما الحالتان الأولى والثانية فانه كان منصوص عنهما في القانون القديم بالمادة ١٧٠ ثم في المادة ١٦٣ مع خلاف بينهما فقط من حيث العقوبة

والحالة الثالثة كان منصوص عنها في المادة ١٧١ (يقابلها ١٦٤ من تعديل سنة ١٩٠٤) مع اختلاف فقط من حيث العقوبة أيضا

وقد أدمج المشرع بقانون سنة ١٩١٠ وهذه الأحوال الثلاث في مادة واحدة وشغل فراغ المادة ١٦٤ بالحالة الرابعة

١ - الحالة الأولى

٣٩٠

دعاوى
القذف
والسب
لم يأت قانون سنة ١٩١٠ بجديد على المادة - ١٦٣ إلا من حيث جعل النص منطبقا على وقائع القذف والسب وجعل الحد الاقصى للغرامة ١٠٠ جنيه بدلا من ٣٠ جنيه

وقد رأى الشارع المعاقبة على القذف والسب سواء كان ما أسند كذبا أو صحيحا وقد نص في المادة ٢٦١ الخاصة بالقذف بأنه لا يقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في حالة ما اذا كان الطعن في أعمال أحد الموظفين واحالت المادة - ٢٦٥ الخاصة بالسب على نفس هذا القيد والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أنه ليس من حق انسان أن ينهش أعراض الناس ويستبيح كرامتهم بحيث يجعلها محلا للتشهير والتشنيع وأنه ليس في صحة الواقعة المسندة وحقيقتها ما يبرر جعلها مضغة في الأفواه بحيث يصبح ذلك سلعة يتجر بها بعض من لا خلاق لهم ويتخذها

وسيلة للتعيش والسكسب وفضلاً عن ذلك فإن في فتح هذا الباب ما يزيد الطين بلة وقد يجعل المجنى عليه يغمض عينيه عما ناله من قذف أو سب قد يكون محلاً للشك أو اليقين من أن يجعل اسمه أو كرامته كل يوم غرضاً للمحاسبة أمام الملأ بحيث يوصمه القضاء كل يوم بوصمة ما كان أغناه عنها

هذا الأساس هو الذي حدا بالشارع أيضاً الى عدم إباحة ما يدور أثناء المحاكمة اذ في نشرها ترديد لعبارات رأى القانون المعاقبة على مجرد صدورهما فلا يتفق مع هذا أن يباح نشرها بحيث يكون الضرر أعم والتشهير أكثر

يؤخذ مما سبق أن النشر جائز في حالة ما اذا كانت الواقعة المسندة خاصة بأعمال موظف

وإذا رجعنا الى القانون الفرنسي نجد ما يقابل هذا القيد في المادة (٣٩/١) ٣٩١
القانون
الفرنسي
وقد أشارت هذه المادة الى أنه يجوز فقط نشر الشكوى بمعرفة المشتكي
وأول أساس في القانون الفرنسي لهذا المبدأ نجده في المادة (١٠) من قانون
٩ سبتمبر سنة ١٨٣٥ وقد علل ذلك (سوزيه - M. souzt...) مقرر هذا
القانون بقوله : -

«عند ما يكون اثبات صحة الواقعة المسندة مباحاً يجب أن تباح علمية النشر
لأن الموضوع هنا متعلق بالأعمال العامة لموظفي الحكومة . ولكن في
الأحوال الخاصة لا يكون ذلك الا إباحة للفضائح وبذا يشل حق الشكوى
بالتخوف من تشهير يكون أكثر وبالا تقل معه أهمية وقع الحكم والعقوبة
التي توقع على القاذف »

وفي تقرير (لسبن) عن المادة ٣٩ من قانون المطبوعات قرر ما يأتي :

« أن فكرة حماية المشتكى ضد ما يحيط بالنشر من التشهير والجلبة هي التي حدثت بالمرجع الى النص على عدم جواز النشر في مثل هذه الحالة التي لا يباح فيها اثبات الصحة فان المشتكى أراد التستر والسكون فيجب احترام ارادته وأن لا يزاع وينشر ما لم يكن هناك مفر من وقوعه بين جدران الجلسة من عبارات ملؤها الفضيحة والعار »

أراد المشرع بذلك عدم تجدد جرم وقع وزيادة الأمر حرجاً وشدة ولم يستثن المشرع من ذلك غير مجرد نشر الشكوى بمعرفة المشتكى نفسه ونشر الحكم بمعرفة أي مكان . ويمكن أن يستخلص من النص والاستثناء الذي أشير اليه في المادة نتيجة أولية وهي أن الحجر لا يشمل فقط ما يدور بالجلسة بل يشمل أيضاً كل ما يتعلق بالتحقيقات والاجراءات السابقة على نظر الدعوى . ونص المادة (٣٩) أوسع من نص المادة (٤١/٣) التي عبرت عما أباح نشره بحسن نية (بالمرافعات القضائية Débats judiciaires) حيث أن الاولى تشير الى عدم نشر ما يتعلق بالدعوى وهو نص واسع يدخل ضمنه ما يتعلق بالتحقيقات والوقائع وكل الاجراءات السابقة على الجلسة كـ تشمل ما يدور بالجلسة نفسها وإلا فبخلاف ذلك يضيع ما قصده الشارع - وهذا التفسير يؤيده ويعززه الاستثناء الوارد في المادة نفسها من حيث السماح للمشتكى بنشر الشكوى وهي ليست إلا أول سلم تبنى عليه التحقيقات والاجراءات . وهناك من الأحكام الفرنسية الكثير مما يعزز ذلك

يمكن أن نتساءل بعد هذا ما الذي يمكن اعتباره نشرًا لما جرى

في الدعاوى ؟ (Comptes rendus d'un procès)

والجواب على ذلك أنه روايته ونقله ولا يهم الشكل الذي يتخذه

٣٩٢

المقصود
بالنشر

النشر (بأن نشرت العبارة في جريدة بشكل خطاب مثلاً) فإن ذلك لا يغير من صفة الموضوع ويتوافق به النشر - هكذا قررت محكمة النقض المنعقدة بهيئة جمعية عمومية في ٢ مايو سنة ١٨٣٨ ومحكمة (ماين "Mayenne" - في ٢١ مايو سنة ١٨٩٧) ولا فرق بين ما إذا كان النشر كلياً أو جزئياً وبذا يعتبر الاقتصار على نشر جزء من الشكوى بدون رضا المشتكي أو الدفاع أو الاتهام مكوناً للركن الخاص بنشر ما جرى في الدعوى . ولكن يجب في مثل هذه الحالة على الأقل أن يكون ما نشر متعلقاً بجوهر الموضوع وأن يشمل بطريق الإيضاح أو التلميح واقعة القذف

١- «وتأييداً لهذا الرأي قضت محكمة نقض باريس بحكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٨٣٨ أن التعليق العام عن دعوى القذف الذي لا يشمل وقائع القذف لا يمكن اعتباره نشرًا لما جاء في الدعوى

٢- وقضت بمثل الحكم السابق محكمة تولوز عن عبارة نشرت في جريدة أحاطت ببعض التقدير فيما يتعلق بالدفاع والاثام وبينت بعض مهام وميزات الجلسة وشرحت نوع الجرم وتكوينه والمادة المنطبقة بدون سرد وقائع القذف لا نصاً ولا إيجازاً ولا إيضاحاً أو تلميحاً »

ولكن مثل هذا الرأي خالفته معظم المحاكم الفرنسية وفسرت المنع بطريقة أكثر شدة وتضييقاً فنقضت المحكمة العليا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩ الحكم الصادر من تولوز السابق بيانه وأشارت في حكمها الى أن النص لا يقتصر فقط على النشر الذي يشمل وقائع القذف بل يشمل أيضاً نشر كل ما يتعلق بالأجراآت والمناقشات والمرافعات والطواريء ووقع المحاكمة مهما كانت الصيغة التي يتخذها النشر

٣- «وبناء على هذا المبدأ قضى حكم صادر من محكمة (ريوم "riom") بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٣٦ بأن مجرد نشر تهديد الدفاع يكفى لتوافر الجريمة وان لم تشتمل العبارة التي نشرت موضوع الدعوى أو صيغة دفاع المتهم»

٤- «وقضى كذلك حكم صادر من محكمة جنح (سنت اتيين Saint Etienne) في ١٩ فبراير سنة ١٨٦٩ بأن المنع يشمل مجرد نشر عبارة تشير الى محتويات قاعة الجلسة ونفسية الجمهور الذي شغلها وشرح الاتهام والدفاع بدون أية اشارة نصاً أو تلميحاً للوقائع المعاقب من أجلها أو العبارات التي القيت في الجلسة»

٥- «وقضت محكمة جنح السين بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بأنه لا يقصر على منع ما يدور في الجلسة من المناقشات بل يشمل أيضاً كل ما يجري فيها بمعنى أنه يدخل في ذلك الاشارة الى حالة الجلسة النفسية والمادية كما يشمل أيضاً كل ما يحدث من الدفاع وان كان ذلك متعلقاً بنزاع عن الاختصاص أو مباحث قانونية»

٦- «وقضت المحكمة عينها بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٨ بأنه لا فرق بين ما اذا كانت المرافعة عن دفع تهديد أو عن موضوع الدعوى نفسه ولا بين حالة ما اذا كان عدم اباحة الاثبات مبنياً على صفة الشخص بكون الواقعة لا تتعلق بأعمال موظف عمومي أو ما اذا كان مباحاً أصلاً ولكن حرم منه المتهم لبعض الاجراءات التي أشارت اليها المادة - ٥٢» (تشير هذه المادة الى قواعد معينة الانتفاع بهذا الحق وهي أنه يجب على المتهم في ظرف خمسة أيام من تاريخ وصول الاعلان أن يعلن النيابة أو رافع الدعوى عن الوقائع التي يريد اثباتها ومستنداته وشهوده ومقرهم واتخاذ محل مختار له والا سقط حقه في الاثبات)

وقد انتقد العبارة الاخيرة (باربييه) (١) لان الشارع لم يقصد الا ما يتعلق بآحاد الناس لا الموظفين العموميين فان النشر بالنسبة لهم يجب أن يبقى مباحاً بصرف النظر عن حرمان المتهم من حق الاثبات لنقص في الاجراءات

٧- «وقضت محكمة النقض التي أيدت المبدأ الذي كانت تسير عليه قبل صدور قانون سنة ١٨٨١ بأن المادة (٣٩) لا تمنع فقط نشر وقائع القذف وانما يدخل ضمن ذلك نشر ما يتعلق بالاجراءات والتحقيقات والمرافعات والدفع وحالة الجلسة حتى

لا يزيد بهذا النشر وقع الضرر الذي لم يقصد من المحاكمة إلا وضع حد له وإيقاع العقاب بمرتكبه (١)

كان التشريع السابق على قانون المطبوعات يقصر ذلك على النشر في الجرائد أو الصحف السيارة ولكن نص المادة (٣٩) عام لا يدع طرق النشر محلاً للتمييز بين الصحف السيارة أو النشر العادية كما قد يشمل أيضاً النشر شفهاً بأية طريقة من طرق النشر (٢)

٣٩٣ ما الحكم إذا كانت دعوى القذف منظورة أمام المحكمة المدنية؟ يرى البعض عبثاً اعتماداً على كلمتي شكوى ومشتكى الواردتين في المادة ٣٩ واللتين أسىء اختيارهما أن المادة قاصرة فقط على الدعاوى الجنائية ولكن مثل هذا التفسير لا يتفق مع روح القانون الذي أريد منه حماية الأفراد المطعون في حقهم ضد نشر وقائع القذف بأذاعة ما يدور بشأنها في الجلسات ولفظة شكوى إذا نظر إليها نظرة عامة يمكن أن تحيط بعريضة الدعوى المقدمة من المطعون ضده للمحكمة المدنية وهناك أحكام كثيرة في ذلك منها حكم صادر من محكمة (فرساي) بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٨ وحكم من محكمة النقض في ١٥ يناير سنة ١٨٦٩ (٣)

وفي القانون الفرنسي أيضاً بالمادة (٣٥) من قانون المطبوعات كما في القانون المصري بالمادة (٢٦١ عقوبات) يباح اثبات صحة ما يتعلق بأعمال الموظف، فلا يقع نشر ذلك إذا تحتم الحجر المنصوص عنه بالمادة (٣٩) أيا كانت الهيئة القضائية المختصة بنظر مثل هذا

(١) بواتقان — الجزء الثاني — صفحة (٥٨٥ و ٥٨٦) بند (٩٨)

(٢) باربييه — الجزء الثاني — بند (٧٣٩)

(٣) — — — — — (٧٤٠)

الإثبات بان كانت محكمة الجنايات أو محكمة الجنج (حكم محكمة
ريوم - "Riom" في ١٧ يولييه سنة ١٩٠١)^(١)

سبق الإشارة الى أنه بمقتضى القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠ أصبحت
المادة منطبقة على دعوى القذف والسب

وقد بحث شراح القانون الفرنسى عما إذا كان النص لديهم ينطبق
على دعاوى السب والإهانة فاشاروا الى أن المادة ١١ من قانون ٢٧
يولييه سنة ١٨٤٩ ادخلت دعاوى السب والإهانة وبجحت فى دائرة هذا
القانون عما اذا كان مع سكوته يمكن ادخال دعاوى الإهانة
(offenses) وقد صدر حكم يوافق على ادخالها أيضاً من محكمة
(إكس Aix فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٧) ولم تنص المادة (٣٩) من
قانون الصحافة الا على دعاوى القذف

واذا رجعنا الى القواعد العامة نجد أن نصوص قانون العقوبات لا يمكن
التوسع فيها بطريق القياس ولا توجد أية وسيلة للقول بأنه بطريق التشبيه
يحسن أن يشمل النص هذه الدعاوى أيضاً. ويؤيد مثل هذا التفسير
اهمال المشرع الإشارة الى ما نص عنه فى القوانين السابقة والاقتصار على
القذف (مثل هذا الرأي بواتقان^(٢) وذهب (باربييه) الى أكثر من
ذلك بتقريره أن دعاوى الإهانة لا تدخل وان شملت إسناد وقائع قذف
لان هذا لا يخرج صفة الدعوى الأصلية عن كونها دعوى اهانة لها

(١) باربييه — الجزء الثانى — بند (٧٤١)

(٢) بواتقان — الجزء الثانى — بند (٩٨٠)

صفة مستقلة لا تدع محلاً لتشبيهها بدعوى القذف بمعنى الكلمة (١)

من رفع دعوى القذف أو السب أو الإهانة

٣٩٦

لا يمنع النص على عقوبة خاصة لنشر ما منع القانون نشره من
يجني عليه مرة أخرى بنشر ما جرى في الدعوى التالية من حق إعادة
طلب التعويض عما أصابه من ضرر جديد ويبقى للمتهم الدفع بحسن نيته
كما أن رفع النيابة للدعوى بناء على المادة (٣٩) لا يحرم المجني عليه من
استعمال حقه في رفع دعوى عن القذف أيضاً

(محكمة أورليان - Orléans في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٥)

وكانت المادة (١٧١) من قانون العقوبات المصري القديم والتي أدمجت
بالفقرة الثالثة من المادة - ١٦٣ عقوبات مذيلة بهذه العبارة (وهذا مع عدم
الاخلال بالحكم عليه بعقوبات أشد من الجزاء المذكور - وهو نفس
الجزاء المنصوص عليه بالمادة ١٧٠ - اذا اقتضى الحال ذلك بان كانت روايته
مشتملة على سب أو قذف أو افتراء) وقد حذف ذلك من القانون الجديد
لانه مستنتج من القواعد العامة التي لا تحتاج الى مثل هذا النص

وهناك مادة في قانون المطبوعات الفرنسي وهي (٤١) نص فيها على
أحوال الاباحة ومنها بالفقرة الثالثة حالة نشر ما يدور بالجلسات من مصراعات

ومناقشات بأمانة وحسن نية

(١) بارييه - الجزء الثاني - بند (٧٤٢)

وهذه الاباحة يمكن استنتاجها عندنا من نص الفقرة الثالثة من المادة (١٦٣) عقوبات) التي تشير الى عكس ذلك وهو نشر ما يجري في الجلسات العلنية على غير حقيقته اذا وقع ذلك بقصد سيء . فاذا ما انعدم هذان الشرطان وهما تغيير الحقيقة وسوء القصد فلا عقاب وسنشرح ذلك تفصيلا عند الكلام عن الفقرة الثالثة من المادة (١٦٣)

ومحل البحث الآن هو هل يمكن الاستفادة بذلك في الحالة التي أشارت اليها المادة ١٦٣/١ (مادة ٣٩ من القانون الفرنسي)^(١)

لأنزاع في أن ما يئنه القانون هو بطريق - ا- حصرو لا يمكن ادخال النشر في هذه الحالة ضمن حالة الاباحة المشار اليها بالمادة ٤١/٣ رغما عن كون عبارتها عامة . وفضلا عن ذلك فانه مما لا يمكن التسليم به ولا يقبله العقل أن يكون مجرد نشر عبارة بطبيعة وبدون أى اعتبار آخر جريمة معاقبا واذا ما حوى قذفا أو جريمة أخرى يكون ذلك سبباً لإفلاته من العقاب ورعايته بحق الاباحة

وهذا الرأي وهو أن حق الاباحة لا يحمي نشر ما يجري في دعاوى القذف أو غيرها مما نص عليه في المادتين ١٦٣ ر ١٦٤ عقوبات (٣٨ و ٣٩ مطبوعات فرنسي) قد أشير اليه بجلاء أثناء المناقشة التي دارت بمجلس الشيوخ عن المادة (٤١) من القانون الفرنسي

ويمكن الرجوع الى خطاب الميسو (باريس - Paris) بجلسة ١٥ يوايه سنة ١٨٨١ وزيادة على ما سبق فانه وان تكن المادة ١٦٣ (٣٩ فرنسي) لا تمنع من نشر ما يتعلق بدعاوى القذف للنباح فيها الاثبات (وإن يكن

(١) راجع باربييه — بند (٧٧٣ — الفقرة الاولى)

القانون الفرنسي لم يشر إلى دعاوي السب والاهانة أو العيب) الا أنه لا يمكن أن يستنتج من ذلك أن النشر في هذه الاحوال يكرن أمراً محللاً ولا يعطى حقاً لرفع دعوى القذف أو السب أو العيب اذا ما مارد ذكر الأمور المرفوع من أجلها الدعوى ولكن مثل هذه الأحوال الاخيرة قد يحميها حق الاباحة السابق الاشارة اليه ولا تكون محلاً لرفع الدعوي اذا اقتصر ذلك على مجرد النشر بأمانة وكان ذلك بحسن نية (١)

كانت المادة ١١ من قانون ٢٧ يولييه سنة ١٨٤٩ تنص على أن (الشكوي ٣٩٧ فقط هي التي يمكن اعلانها بناء على طلب المشتكي) واستعاضت المادة (٣٩) من المثنى عن ذلك بنصها على أن (الشكوي فقط هي التي يمكن نشرها بمعرفة المشتكي) في نشر ونص القانون المزمري قديماً وحديثاً يتفق مع العبارة الاولى الدعوى والنص الوارد في المادة (٣٩) من قانون المطبوعات الفرنسي يشير بوضوح الى أن المشتكي لا يقتصر حقه على اعلان اتخاذه الاجراءات القانونية ضدها أسند اليه وانما له أن ينشر الشكوي بنصها كقدمت للنيابة أو عريضة الدعوى في حالة رفعها بمعرفته مباشرة أو في حالة رفع دعوى مدنية بطلب التعويضات (محكمة أمين - amiens - في ١٧ مايو سنة ١٩٠١ السابق الاشارة اليه)

ويلاحظ أن هذا الحق الذي أعطى للمشتكي ليس فقط استثناء من المادة (٣٩) ولكنه استثناء أيضاً للمادة (٣٨) التي تحظر نشر جميع ما يتعلق بالتحقيقات أو الاجراءات فيما يتعلق بالجنايات أو الجنح الى

أن تلى بجلسة علنية (حكم محكمة أمين السابق ذكره)
وما دفع المشرع الى تقرير هذا الحق الا ما فطن اليه من انه من
الغبين الزام الشخص الذى كان هدفاً للطعن بأن يصبر صاغراً ساكناً
أمام السهام التى صوبت نحوه وانه يجب أن يخول على الأقل الحق فى
ان يعلن للجمهور احتجاجاً عاجلاً

ولم يقرر هذا الحق الا لمصلحة المشتكى فقط فلا يخلى الجريدة
التي تنشر الشكوى من العقاب الا اثباتها بالطرق الممكنة انها لم تقدم
على ذلك الا بناء على طلب المشتكى نفسه (محكمة السين ٦ ديسمبر
سنة ١٨٦٧) (١)

استثنت المادة أيضاً نشر الحكم الى أباحت نشره ويلاحظ انه
وان كان أشير اليه بالمادة (١٦٣ ع. م) عقب الحالة الثانية الا أن النص
شامل للحالتين لانه لا محل للفرقة بينهما خصوصاً وأن المادة (١٦٣)
كانت قاصرة عليهما قبل تعديل سنة ١٩١٠

٣٩٨
نشر الحكم

ولا فرق فى ذلك بين ما إذا كان الحكم تمهيدياً أو نهائياً أو ما إذا
كان صادراً فى دعوى قذف خاصة وهذا الحق قاصر على نشر الحكم
نفسه أعنى وقائع الدعوى وأسبابها لانه وان اشتمل الحكم على وقائع
القذف الا انه فى الوقت نفسه يحقر من شأنها ويصب عليها اللعنات
فالنشر الذى لا يقتصر على ذلك بل يعلق عليه وعلى أساس الدعوى
ويتنساوله بالشرح يقع تحت طائلة العقاب (محكمة السين الجزئية

في ٣٠ يولييه سنة ١٨٦٣ ويجب أن يكون النشر في وقت معاصر
لصدور الحكم

« وقد حكمت محكمة السين بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ (راجع دالوز
(p. ٢٠) سنة ١٩٠٥ جزء ٢ بند ١٥٠) بأن مدير الجريدة الذي ينشر في جريدته
حكماً صادراً في دعوى قذف مع اسم الشخص المحكوم عليه بعد مضي
ثلاث سنوات على صدوره يرتكب جريمة القذف »

ويجب أن لا يتوسع في هذا الحق بحيث يساء استعماله لانه وان
يكن نص المادة ٣٩ عاماً الا انه اذا تعدد النشر بسوء نية في جرائد
متعددة أكثر مما تدعو الحاجة اليه فان الخدم له أن يشكو من سوء
استعمال هذا الحق ويطلب تعويض ما أصابه من ضرر (مادة - ١٣٨٢ مدني
فرنسي و ١٥١ مزمري) « محكمة اكس في ٦ فبراير سنة ١٨٥٧
وبردو - في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٠ » ومن باب أولى حالة ما اذا كان النشر لم يقتصر
على الطريقة العادية وهي النشر في الجرائد بل تخطى ذلك الى نشرات
أو اعلانات ملصقة على الحيطان (وهذا الرأي وان كان لا نزاع فيه
من حيث التشريع السابق الذي قصر النشر على الصحف السيارة يمكن
قبوله أيضاً في دائرة القانون المالي ولو أن المادة ٣٩ مع ابحاثها مبدأ
النشر لم تبين طرق معينة له لانه مما لا جدال فيه أن من أساء استعمال
حق يلزم بتعويض الضرر الناتج من فعله) (Agen - 30.1/890)
وزيد على ما سبق ان النشرات السيارة وان اعتمدت في نشر الحكم على
المادة (٣٩) إلا أن هذا لا يحميها من حق الرد المبين بالمادة (١٣) من قانون
المطبوعات حيث أنه مخول بطريقة عامة لأي شخص يرد اسمه بالجريدة
لأنه وان كان لصاحب الجريدة حق النشر الا انه لم يكن هناك ما يحتم

عليه ذلك) والمادة ١٣ المشار اليها تنص على تخويل حق الدفاع لاي شخص يُعرض به في جريدة بالزام الجريدة بنشر الرد في ظرف ثلاثة أيام من وصول الرد اليها أو في أقرب عدد يلي ذلك وفي نفس المحل وبنفس الشكل الذي نشرت به العبارة التي استدعت الرد وذلك مجاناً بشرط أن لا يزيد الحجم عن تلك العبارة وما زاد عن ذلك يؤخذ عنه أجر حسب المقدر للنشرات القضائية وفي حالة مخالفته ذلك يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ فرنك) (١)

وتختلف العقوبة في القانون الفرنسي باختصارها على غرامة من ١٠٠ الى ٢٠٠٠ فرنك

والمحكمة المختصة هي التي حصل في دائرتها النشر.
ولمحكمة النقض الحق في تقرير ما اذا كانت العبارة المنشورة يمكن اعتبارها من قبيل النشر الذي يحظره القانون من عدمه (٢)

الحالة الثانية

عدم جواز نشر ما يجري في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي

قررت المحاكم سماعها بجلسة سرية

تتبع المحاكم ذلك عادة عند ما تدعو اليه الحاجة للمحافظة على النظام العام أو الآداب (المواد - ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية و ٨١ مرافعات (٨٧ مرافعات فرنسي) و ٢٣٠ تحقيق جنائيات)

ومثل هذه الاحراآت السلبية لا تؤثر في شيء على حرية الدفاع بل

٣٩٩

نشر

ما يجري

بالجلسات

السرية

(١) باربييه — الجزء الثاني — بند (٧٤٥)

(٢) » » » » (٧٤٦ — ٧٤٨)

قصد به اطمئنان الأمر في خارج المحكمة بعدم إثارة النفوس بما قد يستدعيه حماس الدفاع وشدة أو تلويث الأذهان وتنبيهها إلى أمور من الفحش يستلزم ذكرها الجرم الواقع

وقد رأى الشارع أن احتياطه هذا قد لا يكون سداً منيعاً وحائلاً لما أراد أن يتقيه وأنه قد يتسرب جميع ما يدور بين جدران قاعة الجلسة بواسطة مذكرات أو نشرات يطبعها الدفاع فتعم البلاد ويكون شرها مستطيراً وتأثيرها أكثر وبالأكثر من مجرد الاقتصار على العلنية وبذلك يفلت منه باليد البغي ما أراد أن يتقيه ويغلق أمامه باباً منيعاً باليد اليسرى فسنّ لهذا هذا النقص الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ ولم يميز بين ما إذا كانت الدعوى مدنية أو جنائية

وخول القانون الفرنسي - بناء على المادة ٨١ من دستور سنة ١٨٤٨ الذي ٤٠٠
لا يزال مفعوله نافذاً الآن - لجميع المحاكم حق جعل الجلسات سرية في الدعاوى المدنية والجنائية عند ما يكون هنالك خطورة من علميتها
القانون
الفرنسي

ولصت المادة (٢/١٦) من قانون ١٨ يولييه سنة ١٨٢٨ من جهة أخرى بأنه في جميع الدعاوى المدنية أو الجنائية التي تقرر المحاكم سماعها بجلسة سرية لا يكون للجرائد الا حق نشر الحكم فقط والا تجارى بفرامة ٢٠٠٠ فرنك

وبموجب هذا النص كان منع نشر ما يدور بالجلسات السرية (يستثنى من ذلك الحكم) مقرر بحكم القانون بمجرد تقرير سرية الجلسة وقررت الاحكام ان المنع يشمل أيضاً امر الاحالة او تقرير الاتهام الذي يتلى في الجلسة قبل تقرير سماع الدعوى بجلسة سرية

(محكمة ديجون (Digon) في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٤٣ ومحكمة اكس في ١٤ فبراير سنة ١٨٧٣)

ومما لا نزاع فيه أن قانون ٢٩ يوليه سنة ١٨٨١ ألغى بنص صريح بموجب المادة ٦٨ منه قانون ١٨ يوليه سنة ١٨٢٨ عن المطبوعات ونجده من جهة أخرى خلو من أى نص يقابل المادة ١٦/٢ من ذلك القانون وبذا يمكن القول بأنه لا يوجد الآن أى نص قانونى يمنع بحكم القانون نفسه نشر مايجرى فى الدعاوى السرية . ولكن ألا يمكن القول بأن المحكمة بتقريرها جعل الجلسة سرية يمكنها فى الوقت نفسه منع نشر مايجرى فيها : لاشك ان هذا من حقها فيما يتعلق بالدعاوى المدنية بموجب نص المادة ٣٩/١ ولكن محال أن نجد نصا فى القانون (وقد ألغيت المادة ١٧/٢ من قانون ٧ فبراير سنة ١٨٥٢) يخول للمحكمة حق منع نشر ما يدور فى الدعاوى الجنائية بحيث تصبح مخالفة ذلك جرما يقع تحت طائلة العقاب ولو نظرت بجلسة سرية . هذا مع التسليم بأن (سبن) فى تقريره عن هذا القانون (Celliez et le Senne P. 503) حفظ للمحاكم بنص صريح حق منع نشر مايجرى فى الدعاوى الجنائية فى حالة سماعها بجلسة سرية لأن مجرد صدور تصريح من مقرر القانون مع كل ما يحيط به من الصفة الرسمية لا يمكن أن يسد فراغ القانون نفسه عند ما يكون الامر متعلقا بمحظور وجعل مخالفته تحت طائلة العقاب (١) ومن جهة أخرى فانه لا يمكن اعتبار نشر مايجرى بالجلسة السرية (ولو أنه شامل لذكر بعض الاجراءات) واقعة تحت طائلة المادة (٣٨) مع ما هو ظاهر من عبارتها من أنها ترمى الى نشر أى مستند قبل تلاوته بجلسة علنية لانه مما لاشك فيه أن غرض المشرع الذى يرمى اليه بهذا النص هو معاقبة النشر السابق لأوانه الذى قد يشوش على مصلحة الدفاع أو الاتهام (محكمة بوردو — (Bordeaux) — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٣) ولا يمكن الاستفادة من حق الاباحة المشار اليه بالمادة ٤١/٣ فرنسى فى حالة نشر ما يدور بالجلسة السرية لان هذا الحق ملازم وتبعى لعلنية الجلسة ويجب بلا تردد التسليم بأن نشر مايجرى بالجلسة السرية ولو حصل بامانة وبحسن نية لا يمكن أن

(١) بواتفان — الجزء الاول — صفحة (٥٣٣) بند (٣٦٧)

يحميه حق الاباحة الذى نص عليه بالمادة ٤١ (١)
ولكن هنالك محلا لقبول ذلك بالنسبة لنشر ما يدور بجلسته علناً قبل تقرير
سرية الجلسة أو بعد التقرير بانتهائها (٢)
وسبق ان بينا عند شرح الحالة الأولى ان حق نشر الشكوى والحكم بشروطه
يشمل هذه الحالة ايضاً

الحالة الثالثة

٤٠١ عدم نشر المرافعات القضائية التى تمنع المحاكم نشرها محافظة على النظام
منع نشر
العام نظراً الى نوع الجريمة المقام من أجلها الدعوى
رأينا الحاق هذه الحالة الواردة بالمادة (١٦٤) بالموانع الوارد ذكرها فى
الحالتين السابقتين المبينتين فى الفقرتين الاولى والثانية من المادة (١٦٣) حتى
يمكن نظر ما حظره القانون دفعة واحدة أولاً ثم ننظر الحالة المبينة بالفقرة الثالثة
من المادة (١٦٣) متبعين بهذا تدرجاً أقرب الى طبيعة الجرائم وانواعها
٤٠٢ لم يكن لمثل هذا النص وجود فى التشريع المصرى قبل ادخاله بالقانون
القانون رقم ٢٨ بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩١٠
وقد ورد فى المذكرة الايضاحية المؤرخه ٣٠ ابريل سنة ١٩١٠ المرفوعة رقم ٢٨
لمجلس النظر وقتئذ عن هذا المشروع والتى عرض بها على مجلس شورى سنة ١٩١٠
القوانين ما يأتى (٣):

٤٠٣ « وقد تشمل المرافعات الجنائية أقوالاً مثيرة للافكار ويجوز أن يكون
فى نشرها بواسطة الصحف ضرر بالنظام العام فينبغى أن يكون للمحاكم
حق النظر المطلق فى ذلك . فان رأت أن فى نشر بعض الأقوال ما قد يضر
بذلك النظام جاز لها أن تحظر على الصحف اذاعته ومثل تلك النصوص وجد
فى القوانين الاوربية وعلى الاخص قوانين فرنسا والبرتغال ونظراً لوضع
الايضاحية

(١) يواتقان — الجزء الاول — صفحة (٤٩٧)

(٢) بارييه — بند (٧٥١)

(٣) الوقائع المصرية — ملحق العدد (١٣٧) المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ صفحة (٨)

محضر جلسة مجلس الشورى: أول يونيه سنة ١٩١٠ (٢٣) جاد الأولى سنة (١٣٢٨)

المادة ١٦٤ الجديدة بين المادتين ١٦٣ و ١٦٥ وجب تعديل نص المادة ١٦٥ وبالإحالة فيها على المادة ١٦٣ لبيان الطرق المستعملة في ارتكاب الجريمة ولهذا استبدلت عبارة (احدى الطرق المتقدمة) بعبارة (احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣) «

عرض هذا القانون على مجلس الشورى وتليت المادة الثانية منه الشاملة للمواد (١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥) فوافقت الهيئة بالاجماع عليها كما هي كراى اللجنة وهي كالنص الحالى لهذه المواد تماماً^(١) وقد أشار المستشار القضائى فى تقريره عن سنة ١٩١٠ (صفحة ١٢) عن الدافع لوضع هذا النص بقوله :-

« اذا كان من الواجب ترك الحرية التامة للدفاع بالجلسة فمن الواجب أيضاً الحذر من أن تصبح تلك الحرية سبباً فى اختلال الأمن العام قد تبديح المحاكم للمجامين أو الشهود الاسهاب فى نظريات تقصد الافكار لان لها علاقة بدفاع المتهم غير أنه يجب ان لا تصبح هذه المرافعات والشهادات وسيلة لنشر آراء وافكار ثورية ومثل تلك النصوص موجودة فى القوانين الاوربية وعلى الاخص فى قوانين فرنسا والبرتغال^(٢) »

واذا رجعنا الى تاريخ ذلك وشرحه فى القانون الفرنسى نجد أن المادة ١٧^٢ من قانون ١٧ فبراير سنة ١٨٥٢ اعطت هذا الحق للمحاكم سواء كانت الدعوى مدنية أو جنائية

وقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ قصر هذا الحق فى المادة ٣٩/اعلى الدعوى المدنية التى تختلف عن الدعوى الجنائية بكونها لا تفحص الا مصالح خاصة شخصية

والذى يقصد من الدعوى المدنية تلك التى تنظر أمام المحاكم المدنية وسبق الإشارة الى أن (لسبن) أشار فى تقريره صراحة الى أن المحاكم يجوز لها أن

٤٠٤

مجلس

الشورى

٤٠٥

المستشار

القضائى

٤٠٦

القانون

الفرنسى

(١) الوقائع المصرية - ملحق العدد (١٣٧) - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠

(٢) فى فرنسا - المادة الخامسة من قانون ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٤ (خاص بأعمال النهج

والفوضى (anarchiste) وفى البرتغال - قانون ١٣ فبراير سنة ١٨٩٦ (راجع المجموعة

السنوية للتشريع الاجنبى سنة ١٨٩٦ صفحة (٤٣٧).

تمنع نشر ما يجري في الدعاوى الجنائية التي يتقرر سماعها بجلسة سرية وبيننا قيمة مثل هذا التصريح وانه لا يمكن أن يسد نقصاً في القانون وهذا المنع يشمل كل ماله علاقة بالدعوي كما هو الحال في الحالة الأولى ولكنه لا يشمل الحكم الذي يجوز نشره بالقيود السابق شرحها وتعليقها وان لم ينص عن ذلك صراحة بالمادة ١٦٤ والنص الوارد في المادة ٣٩ فرنسي عن جواز نشر الحكم على مباشرة حائتي عدم جواز النشر عند عدم قبول الاثبات ومنع المحكمة ذلك وهذا الحق من النظام العام الذي يجوز للمحكمة استعماله من تلقاء نفسها دون أن تكون هناك حاجة لسماع طلبات النيابة أو الدفاع بهذا الخصوص (محكمة النقض ٢٣ أبريل سنة ١٨٥٦ و ٢٤ فبراير سنة ١٨٦٠) (١) ويلاحظ ان نص المادة ١٦٤ وان كان يعلق ذلك على خشية الضرر بالنظام العام الا انه متروك ذلك لتقدير المحكمة التي تصدر القرار وقد استعمل هذا الحق في قضية الشيخ الغاياني وقضايا أخرى استلزمت خطورتها ذلك والمحكمة المختصة بالفصل فيما يخالف ذلك هي التي يحصل في دائرتها النشر

الحالة الرابعة:

٤٠٧

نشر ما يجري بالجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقةه الفشر على

غير الحقيقة

قاصداً بذلك قصداً سيئاً

قصود المشرع بذلك احترام ما يتخذ من الاجراءات بالجلسة وعدم تعريض ذلك للتلاعب والنسخ والتغيير بحيث ينشر ما يدعو للتشهير بأعضائها أو غيرهم بنسبة أمور لا حقيقة ولا وجود لها ونظر الشارع لاحتمال حصول الخطأ سهواً وعن غير قصد

بمصول تحريف في النص أو الرواية أدى لما وقع فيه الناشر فحتم أن يكون التعبير حصل عن عمد مؤكداً ركن سوء النية بالنص عليه صراحة وإن كان من المفروض وجوب توافره . وقصد بذلك ضرورة اثبات سوء النية حتى تتوافر أركان الجريمة . واحتاط الشارع لهذا أيضاً نظراً لدقة الجريمة خصوصاً في حالة ما إذا كان النشر طبق الحقيقة والواقع وكان منصوص عن ذلك في القانون القديم وفي المادة ١٦٤ قبل تعديل سنة ١٩١٠ وقد أدمجت هذه الحالة بقانون سنة ١٩١٠ في المادة ١٦٣ وكانت العقوبة في القانون القديم لهذه الجريمة الحبس من ثمانية أيام الى شهرين أو بدفع غرامة من ١٠٠ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش وبالقانون الجديد (تعديل سنة ١٩٠٤) الحبس ستة شهور أو غرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيتها

وفي تعديل سنة ١٩١٠ وضعت نفس هذه العقوبة وإنما يلاحظ بالنص العربي الذي لم يدخله التغيير من حيث عبارته في القانون القديم أو الجديد أو النص المعدل بقانون سنة ١٩١٠ أن هنالك بعض الغموض من حيث المقصود من قوله (المنعقدة في المحاكم) إذ قد يفهم منه أن ذلك مقيد بالاجراءات التي تحصل بين جدران المحكمة المعدة لذلك مع أن المحكمة قد تقرر انتقالاً ويحصل أثناءه من الاستيفاءات مالا تشوبه شائبة من حيث العلانية. وإذا ما رجعنا الى النص الانجليزي أو الفرنسي نجد عبارته نصها

(of the public proceedings of any court or tribunal)

وهذه يفهم منها الاجراءات العلنية لأية جلسة أو محكمة. وهونص

عام شامل لجميع أعمالها التي لا يشترط لها الا العلنية. وإذا رجعنا الى القانون الفرنسي نجد هناك نصاً سلبياً وارداً في المادة (٤١ مطبوعات) الخاصة باحوال الاباحة يستخلص منه أنه في عكسه يكون هناك محل لدعوى القذف أو السب أو الإهانة اذا شمل النشر شيئاً من ذلك

وهذا النص هو الوارد في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة ونصها :-

« لا يكون هناك محل لدعوى القذف أو السب أو الإهانة في حالة نشر

الاجراءات القضائية بامانة وحسن نية »

وإذا رجعنا الى تاريخ ذلك في القانون الفرنسي نجد أن المادة السابعة
٤٠٨ من قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٢٢ تطابق تماماً نص الفقرة الثالثة الحالية من
القانون المادة ١٦٣ من القانون المصري ، بشرطه شرطين أيضاً وهما كون النشر على
الفرنسي غير الحقيقة وبتقصدي (infidèle et de mauvaise foi)

وكانت تنص على عقوبة الغرامة من ١٠٠٠ الى ٦٠٠٠ فرنك وهناك من
جهة أخرى نصوص الحالتين السابق شرحهما ولكن لم يكن هنالك في القوانين
القديمة أى نص يبيح صراحة حق نشر ما يجري في الجلسات بحقيقة وبحسن
نية اذا لم يدخل في ذلك المحظور نشره بنص خاص

وننتج من ذلك أن مثل هذا النشر مع حصوله بحسن نية وأمانة وفي غير
الأحوال المحظورة بنص خاص في القانون قد يجعل ناشره عرضة للدعوى
العمومية أو المدنية ولا يكون لمن اتخذت ضده الدعوى الا أن يدفع بحسن
نيته وأنه في نشره الأمر على حقيقته لم يتجاوز حقوقه المشروعة (١)

والآن وقد ألغى نص المادة السابعة من القانون السابق الاشارة اليه فانه
لم يستعض عنه بأى نص يعتبر مثل هذا الفعل جريمة لذاته معاقباً عليها بصرف
النظر عما قد تشمله من القذف أو أية جريمة أخرى

ومن جهة أخرى فان المشرع عند وضع قانون سنة ١٨٨١ رأى أن نشر
ما يدور في الجلسات ان هو الا من لزومات علميتها ومن نتائجها فلم يجد بداً
من شموله بالاباحة مثلها

٤٠٩

النشر

المقصود

يخرج من هذه الاباحة طبعاً ما نهى القانون عن نشره وقد سبق لنا شرحه
وعلة ذلك ظاهرة مما سبق بيانه (١)

بقى التساؤل عما يقصد بنشر ما يجري في الدعوى حسب نص المادة (٤١)
حتى يمكن شموله بحق الاباحة وهل هو مثله في الاحوال السابقة؟

الذي يراد الشراح أن المقصود بنشر ما يجري في الدعوى يختلف عما
قصد به في الاحوال التي حظر النشر فيها حيث انه في الاحوال السابقة يشمل
ذلك أى جزء مما له علاقة بالدعوى. ولادراك المقصود منه في الحالة التي نحن
بصددها الآن لا نجد أمامنا أثم وأجلي من أن نذكر ما نصت عليه محكمة النقض
الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٨٤ (دالوز ٨٠/١/٣٢٨) : —

« وحيث أنه لتطبيق حق الاباحة الوارد في المادة (٤١) فيما يتعلق بنشر
أمر مسندة تمس شرف واعتبار أحد المتخاصمين لا يكفي أن تكون العبارة
مقتبسة من دعوى كان المشتكى طرفاً فيها

« وحيث ان حق النشر الذي يعتبره القانون من لوازم علنية الجلسات
وكنوع من الرقابة المخولة للرأى العام لا يتوافر الا اذا كان هذا النشر له صلة
(Compte - rendu) أعنى نقل خلاصة ما جرى أو روايته بحيث يمكن أن
يترك مجالاً لتقدير الادعاءات المتباينة للاتهام والدفاع مما يكون مجموع أو عموم
مادار في الجلسة

« وحيث أنه ليس من الضروري لعدم الجنائية أن يكون النشر نقلاً لما
حصل برأيه بل يمكن أن يكون جزئياً وانما يجب أن لا يقصر خياره على احدى
الكفتين الدفاع أو الاتهام بل يجب أن تكون العبارة بما حوت تسمح بتقدير
الدعوى في مجموعها

« وحيث أن استخلاص عبارة واحدة خاصة بالسناد أمور معينة تمس
بشرف واعتبار أحد الطرفين دون ما يقابلها أو ما يدحضها من جهته مما
لا يمكن أن يدخل تحت نص المادة ٤١/٣ مهما كان النشر صحيحاً »

وبحسن نية ولا يستفيد من حق الاباحة المستثنى بهذه المادة
وقد فصات المحكمة العليا المنعقدة بهيئة جمعية عمومية بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٨٩٧

بناء على طلب النائب العمومي (مانو — Manau) هذا التعريف باعتبارها :
« نشر لما يجري في الدعوى بالمعنى المقصود بالمادة (٣/٤١) العبارة التي
تنشر عمادار الجلسة وتكون مشتملة لبيان أسباب الدعوى ودفاع المتهم والوقائع التي
قررها الشهود وملحوظات الرئيس في الجلسة وأسماء المحامين الذين تولوا الدفاع
ووقائع الحكم »

ومثل هذا أيضاً حالة تأليف رواية شاملة لفصول تروى مادار بجلستات سابقة
مضى عليها عدة أشهر وبذا يصبح اذاعة ذلك ونشره للملا دائماً الى امد بعيد .
ولما سبق من أن القانون لم يبيح النشر الا لأفمه من لوازم العلنية وكرقابة للرأى العام
عما يصدر من الأحكام يجب ان يستنتج من هذا أن النشر الذي يستفيد من هذا الحق
هو الذي يكون معاصر للجلسة والذي لا يعتبر في الواقع الا انتشاراً للعلنية الاصلية
ففي عكس ذلك يمكن أن يكون هنالك محل لدعوى القذف أو السب أو الاهانة
اذا ثبت ان الناشر لم يكن لديه دافع فني أو تاريخي يدفعه الى النشر بل كان
نشره بقصد سىء رمى به الى اعادة ذكرى ما تحته الايام وأسدت عليه ستاراً من
النسيان (راجع ما قيل بشأن حق نشر الحكم)

فلا يكفي اذا توافر حسن النية وذكر الحقيقة للافلات من العقوبة المنصوص
عنها في المادة (٣/١٦٣) بل يجب أن يكون النشر بالمعنى المبين بحكم محكمة
النقض وبقرار المحكمة العليا المبين فيما سبق

٤١٠
الصحف
غير السيارة
ما حكم النشر في غير الصحف السيارة ؟ وهل يمكن اعتباره مباحات تحت نص
المادة ٣/٤١ من القانون الفرنسي ؟ أو بعبارة أخرى غير معاقب عليه حسب نص
المادة ٣/١٦٣ من القانون المصري

النص عام ولم يقيد بقيد ولكن يجب مع ذلك التسليم بأنه يلزم أن يكون النشر
في صحيفة سيارة أعنى في وسائل النشر التي هي في الواقع وسيلة لانتار الرأى
العام وتهدة هو اجسه وخواطره

وهذا ما يلاحظ من المناقشة التي دارت حول هذه المادة في مجلس
الشيوخ الفرنسي بتاريخ ١٦ و ١٥ يونية سنة ١٨٨١ من أن المقصود هو
حماية أرباب الصحف . وفيما عدا ذلك يمكن المتهم الناشر للحقيقة أن
يتمسك بحسن نيته وأنه بالتجائه لنشرات خاصة لم يكن يقصد إضراراً

أو كيدا بالغير . ولا يكفي تمسكه بأنه لم يخرج عن ذكر حقيقة ماجري
في الجلسة (١)

(Infidélité et mauvaise foi)

٤١١ يمكن اعتبار النشر على حقيقته اذا كان مطابقاً للواقع ولو من حيث
تفسير الحقيقة المعنى فقط ولا أهمية لروايته بنصه وفصه ما دام أنه يظهر منه جوهر
والفهم المعنى الحقيقي ولا يغير من طبيعة الواقع .

السيء ويكون العمل بحسن نية كلما كان قصد الناشر أن يكون
نشره على صحة . فكون النشر على حقيقته يفترض معه حصول ذلك
عن حسن نية ولا عقاب عليه بهذه المادة ويستفيد من حق الاباحة
المنصوص عليه في المادة (٤١/٢ فرنسي) ولو أقيم الدليل ضد، من
المشتكي من النشر بأنه كان مدفوعاً بقصد سيء .

ولكن لا يصبح العكس دائماً بمعنى أنه يمكن أن يكون النشر
بحسن نية وبدون قصد سيء مع كونه على غير الحقيقة كأن يكون
التغيير حصل عن خطأ أو عدم احتياط في النقل غير معنى الوقائع . فمثل
هذا النشر لا يستفيد من حق الاباحة المنصوص عنه في المادة (٤١/٢
فرنسي) أو بمعنى آخر لا يفلت صاحبه من العقاب تحت نص المادة
(١٦٣ عقوبات مصري) الا اذا أثبت الناشر أنه ما كان يقصد قصداً
سيئاً بمن أصابه ضرر هذا الخطأ أي أنه يكون على الناشر في هذه الحالة
عبء اثبات حسن النية . ولكن تخلصه من المسؤولية الجنائية لا يقيله
على أي حال من التعويض المدني بموجب المادة (١٥١ مدني مصري

١٣٨٢ فرنسى) عن الضرر الناتج من الخطأ أو عدم الاحتياط أو الإهمال في مثل هذه الحالة

ولاعتبار النشر صحيحاً يكفي توافر ما سبق الإشارة إليه عن طبيعة النشر وما فصله حكم النقض وحكم المحكمة العليا الفرنسيين السابق يانها .

«وقد صدر حكم من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٤ بأنه لا تتوافر صفة النشر على حقيقته في نشر جريدة لعبارة شاملة لبعض الاجراءات والحكم الصادر على المتهم دون ذكر مادار في الجلسة العلنية من المناقشات والمرافعات» (١)

وسبق الإشارة الى أن النص الوارد في المادة ١٧١ من قانون العقوبات قبل تعديل سنة ١٩٠٤ كان يزيد الى ذلك (مع عدم الاخلال بالحكم عليه بعقوبات أشد من الجزاء المذكور اذا اقتضى الحال ذلك بان كانت روايته مشتملة على سب أو قذف أو افتراء)

وقصر نص القانون الفرنسى الاستفادة في حالة توافر شروط الاباحة على جرائم القذف والسب والاهانة دعا الشراح الى بحث الحكم في حالة ما اذا شمل النشر جرائم اخرى مع توافر حسن النية وذكر الحقيقة .

الظاهر من النص أنه لا يحى ما خرج عن الجرائم المنصوص عنها بقانون المطبوعات فالمادة تنص صراحة على حماية النشر المتوافر فيه ذكر الحقيقة وحسن النية ضد دعوى القذف والسب والاهانة . فالنشر

الذى يشمل أية جريمة أخرى خلاف ما بينته المادة المذكورة لا يستفيد من هذا الحق الخاص ويمكن اتخاذ الاجراءات الجنائية ضده بواسطة النيابة أو بواسطة المجنى عليه .

ولذا كان من المهم تعيين هذه الجرائم الثلاث وفهم مداها وقد بين (باربييه) في الطبعة الأولى من كتابه أن المقصود من الاهانة (Outrage) الوارد في المادة (٤١/٣) انما هو نفس المعنى المقصود بقانون المطبوعات نفسه وهو العيب في حق الوكلاء السياسيين (Outrage aux agents diplomatiques) وهذا الرأى الذى يعتمد على ما قرره (ديلنسى - M. de Lancy) في مجلس الشيوخ الفرنسي في ١٥ يولييه سنة ١٨٨١ لم تعتمد الاحكام فقد قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بأن الحق المنصوص عنه في المادة ٤١/٣ فيما يتعلق بحق الاباحة الخاص بما يدور في الجلسات من مناقشات أو يقدم للمحاكم من المستندات لا يقتصر فقط على العيب الذى يشير اليه هذا القانون بل المنصوص عنه أيضا في المادة (٢٢٢) وما يليها من قانون العقوبات الواردة في باب مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

وقضت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٠٩ بأن حق الاباحة لا يدخل ضمنه أيضا الاهانة التى تقع بالجلسة من المتهم ضد هيئة المحكمة

ومما لا نزاع فيه أن حق الاباحة لا يمتد أيضا الى الافعال الفاضحة

(Outrages aux bonnes mœurs)

لأن هذه الجرائم مختلفة عنها بطبيعتها وعن الغرض المقصود منها ولم يقرر القانون المصرى نصاً صريحاً للإباحة فالمرجع أذن للقواعد العامة فيما عدا الحالة المنصوص عنها فى المادة (١٦٤)

ومتى توافرت شروط الإباحة فإنه يسقط أيضاً حق التعويض بالنسبة للجرائم الثلاث التى حرم المشرع المتهم منها فى هذه الحالة وهى القذف والسب والاهانة (١)

بموجب المادة (١٦) من قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٢٢ كانت المحكمة ٤١٢ المختصة بمعاينة النشر على غير الحقيقة وبسوء نية هى نفس المحكمة التى الاختصاص حصل تحريف أو تغيير ما دار فيها باعتبارها أحسن استعداداً لتقدير الموضوع من حيث التغيير وسوء النية .

وعلى هذا الأساس اقترح (لى روييه — le Royer) أمام مجلس الشيوخ تعديل النص بالصيغة الآتية (فى حالة ما اذا كان هناك محل لرفع دعوى فى حالة نشر ما يدور بالجلسة تكون المحكمة المختصة بالفصل فى ذلك هى نفس المحكمة التى فصلت فى الدعوى الأصلية)

وقد رفض هذا التعديل الذى كان من المحتمل فى الواقع أن يسبب متاعب كثيرة بناء على ما وجه ضده من الطعون الشديدة من المسيو (جريف — griffe) وبناء على ذلك فإن الدعاوى التى قد تنجم عن هذه الحالة يتبع بشأنها القواعد العامة المتبعة بالنسبة لقضايا الصحافة فترفع أمام المحكمة التى وقع فى دائرتها التغيير (٢)

وهذا ما يمكن تقريره أيضاً بالنسبة للقانون المصرى .

(١) باربييه — بند (٧٧٦)

(٢) > > (٧٧٨)

الفصل الثاني

(منع نشر ما يجرى من المداولات السرية بالمحاكم)

٤١٣ لا يعتبر هذا المنع متعلقاً بأجراً آتٍ الدفاع أو نشرها إذاً في الواقع
المداولات حماية لهيئة القضاء وسرية المداولة وحريتها من أن يتسرب إليها التأثير
بنشر آراء أفرادها ومحاربتها

٤١٤ وقد وضع المشرع المصري لذلك المادة - ١٦٥ عقوبات
والنص الوارد في المادة ٣٩/٣ من القانون الفرنسي يشير الى عدم
القانون جواز نشر مداولات المحلفين والمحاكم وقد أشار الشراح الى أن المقصود
الفرنسي هو ضمان استقلال القضاء واكساب حكمه من القوة المعنوية ما هو
جدير به

وقد قال مقرر قانون سنة ١٨٣٥ بخصوص ذلك ما يأتي :

« لا يسوغ لانسان اذاعة ما أراد القانون ستره »

(Là où la loi veut le secret. nul n'a le droit de le révéler)

وقال شاشان (١) : —

« ان المنع يشمل المداولات السرية مهما كان موضوعها أو نتیجتها أو
ظروفها ويكون أكثر انطباقاً على المداولات التي تتعلق بأمر داخلي أو موضوع
نظامي أو بحث مشروع قانون أو خطاب »

وقد صدرت أحكام كثيرة فرنسية منها حكم صادر بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٨٤٧
من محكمة رومن Rouen قضى بأن المنع يشمل نشر الحكم قبل اعلانه
للجمهور

وقضى حكم آخر من محكمة النقض بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٨٣٧ بأن اذاعة

نسبة الأغلبية التي حازها القرار أو الحكم يعتبر اذاعة لسرية أخذ الاصوات ويدخل تحت المنع المنصوص عنه في المادة (٣٩)

وكذا نشر جريدة لخطاب لأحد المحلفين يذيع سبب منح المحلفين للمتهم الاستفادة من الظروف المخففة (محكمة السين في ٢١ يونيو سنة ١٨٦٤)

ومثل ذلك أيضاً حالة نشر خطاب لأحد المحلفين يشير فيه الى أنه لم يعط صوته مع الاغلبية التي أصدرت الحكم وبذا يلقي عن طاقه مسؤولية حكم اشترك في اصداره (محكمة السين ٢٦ مارس سنة ١٨٨٤)

٤١٥ وتتوافر الجريمة بأية طريقة من طرق النشر التي تشير اليها المادة ١٦٥ وهي المبينة في المادتين (١٤٨ و ١٥٠ عقوبات)

ركن النشر والقانون الفرنسي لا يحصر طرق النشر وقد زادها تعميماً لدينا وطرفه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣ حيث أن نص المادة (١٥٠) أصبح يحيط بجميع ما عدا ذلك من (طرق العلنية)

فالمحلف الذي يقف في محل عمومي ويبين شفهاً ما دار من المداولات السرية في الجلسات التي كان عضواً فيها يرتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة (٣٩) وقوانين سنة ١٨٣٥ و ١٨٤٩ كانت تمنع نشر اسم المحلفين الا فيما يتعلق بنشر ما يجري بالجلسة نفسها التي كان المحلفون من ضمن هيئتها والافأى نشر يتخطى ذلك يعتبر تهديداً لاستقلالهم. وقد أسف الشراح (باربييه وفابرجت)^(١) لعدم رؤية المشرع لقانون سنة ١٨٨١ ضرورة للنص على ذلك مع مافيه من حكمة

٤١٦ العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن عشرة جنهات

٤١٧ يراجع ما سبق شرحه بالأحوال السابقة^(٢) الاخصاص

(١) فابرجت — الجزء الثاني بند (٦٩٤)

(٢) باربييه — بند (٧٥٢)

الفصل الثالث

(نشر ما يجرى بجلسات البرلمان)

(Compte - rendu des débats parlementaires)

٤١٨ يرتبط بالبحث السابق نشر ما يجرى بجلسات البرلمان وقد نص
ما برور عليه المشرع الفرنسي في نفس المادة ٤١ من قانون المطبوعات بالفقرة
بجلسات الثانية وتقضي بأنه لا يسوغ رفع أية دعوى عن نشر ما يجرى بجلسات
البرلمان المجلسين العلنية بالجرائد عن حسن نية

٤١٩ وإذا رجعنا الى تاريخ ذلك في القانون الفرنسي نجد أن المادة (٢٢) من
قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ كانت تتفق مع نص المادة الحالية من حيث عدم
العقوبة وتزيد عليها شرطاً آخر وهو كون النشر على حقيقته (Fidèle)
الفرنسي وبمقتضى المادة السابعة من قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٢٢ نص على معاقبة

من يقدم على نشر ذلك على غير حقيقته وبسوء نية بغرامة من ١٠٠٠ فرنك
الى ٦٠٠٠ فرنك وذلك مع عدم الاخلال بما قد يترتب على ذلك من الجرائم
الأخرى (تجريض أو قذف أو سب الخ .) أى أنه اعتبر في ذاته جريمة مستقلة
وصار تعديل ذلك بمقتضى المادة (٤٢) من دستور سنة ١٨٥٢ الى
استبدلت اباحة نشر ما يدور بالجلسات بمبدأ آخر هو النشر بصفة رسمية ونصت
المادة - ١٤ - من قانون ١٧ فبراير سنة ١٨٥٢ على معاقبة النشر في الجرائد (الذى يحيد
عن الصيغة التى تنشر بالجريدة الرسمية) بغرامة من ١٠٠٠ فرنك الى ٥٠٠٠ فرنك
ولو كان ذلك على حقيقته وبحسن نية

ومع تعرض النشر لعقوبة هذه المادة في حالة مخالفته للصيغة الرسمية
وعدم اغتفار ذلك بحسن النية وعدم الخروج عن الحقيقة فان المادة (٢٢)
من قانون سنة ١٨١٩ من جهة أخرى كانت في حالة حسن النية وحصول النشر
على حقيقته تحميه ضد أية دعوى مدنية أو جنائية

وقد سقط ذلك بسقوط دستور سنة ١٨٥٢ وبمقتضى الفقرة الثانية من

المادة ٤١ من قانون المطبوعات رجع المشرع الى قاعدة قانون سنة ١٨١٩ وظهر من هذا ان مادة قانون المطبوعات الحالية اكدت بحسن النية دون أن تتطلب الشرط الثاني وهو أن يكون النشر على حقيقته (Fidèle) كنص المادة (٢٢) من قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ وكان مجلس النواب أثبتتها في نص المادة وحذفت عند عرضها على مجلس الشيوخ وعلة هذا الحذف ما أشار اليه (اميل لينول — Emile Linoël) عن لجنة الشيوخ بجملة ١١ يولييه سنة ١٨٨١ بقوله : —

«من الواضح انه اذا كان النشر على حقيقته فلا يمكن ان يترتب عليه جريمة ولو حصل النشر عن سوء نية وهذا ما دفعنا الى حذف كلمة (Fidèle) فالذي جعلناه مطمحناً هو انه يجب أن يكون النشر عن حسن نية وفي هذا ما يكفي لحماية الناشر ضد اية دعوى ترفع ضده عن النشر في هذه الحالة »

وقد انتقد بارييه هذا التعديل مشيراً الى أن الناشر يستفيد منه ولو حصل النشر على غير حقيقته مع أن الواقع هو ان أول مبرر للنشر هو حصوله على حقيقته قبل أى اعتبار آخر . ومع التسليم بأنه من العدل عدم مؤاخذته عن جريمة وردت في نشر محرف عن غير عمد وذلك لحسن نية الناشر الا أنه من التعالى التوسع في ذلك الى حمايته ضد أية دعوى والقول بعدم مسؤوليته أيضاً عن التعويض المدني عما أحدثه من ضرر بسبب ايماله . ولكن ليس هنالك في الواقع ما يخشى من الوجهة العملية اذ أنه يصعب في حالة النشر على غير الحقيقة اقامة الدليل على حسن النية (١) .

وعلة إقرار هذا الحق أنه يتفق مع علانية الجلسات التي ليس
النشر في الواقع الا نوسيحاً لمجالها بحيث يمكن أن يتمتع عدد غير محدود
بمن حضروا جلسات البرلمان بمعرفة ما دار في جلساته وهذا مما يهم
الجمهور عامة . ولا يبقى بعد ذلك الا المسؤولية تحت القواعد العامة في
حالة النشر على غير الحقيقة وبسوء نية عما يحويه النشر في مثل هذه

الحالة من قذف أو سب أو غير ذلك من الجرائم^(١).
والحق المخول بمقتضى المادة ٢/٤١ مطلق بمعنى أنه يحمى الناشر
من الدعويين المدنية والجنائية^(٢)

ويؤخذ من قصر النص على الجلسات العلنية أن ذلك لا يشمل
الجلسات السرية أو مداولات اللجان الداخلية . وقد كانت المادة (١٢)
من قانون سنة ١٨١٩ تعاقب ذلك بغرامة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ ف . . . إذا حصل
النشر بدون تصريح سابق من المجلس . ولا يوجد الآن بالقانون الفرنسي
نص يحظر ذلك وإنما يلاحظ أن النشر في هذه الحالة يكون تحت
مسئولية صاحبه حسب القواعد العامة

٤٢١ ويستخلص من نص قانون المطبوعات أن النشر المباح هو الذي يكون
النشر مجموع مادار بالجلسة . فإذا اقتصر على نشر خطبة أو عبارة فردية فإنه لا يعطى
الجزئى حكم نشر مادار بالجلسة وبذا لا يحتفى الناشر بالحق المنصوص عنه
بالمادة ٢/٤١ . ويؤيد هذا رفض مجلس النواب سنة ١٨١٩ لتعديل
أراد اضافته (بنجامن - Benjamin) يرمى به الى ادخال : (نشر
الخطب أو التقارير أو أية وثيقة أخرى سواء كان نصاً أو تلخيصاً) .
والحكمة في ذلك أنه بنشر ما يجرى برمته يتجلى أمام الجمهور النقد
تقابله الحجة والمغالطة والآراء السقيمة الخطرة يفهمها البرهان
الساطع والرأى الصائب .^(٣)

(١) بلديه بند (٧٦٦ و ٧٦٧)

(٢) > > (٧٧٠)

(٣) > > (٧٦٨)

وهو قاصر حسب نص المادة على النشر في الجرائد ولكن اذا ٤٢٢
حصل النشر عن حسن نية وعلى حقيقته في صحيفة غير دورية فانه ^{مطابق للنشر}
يمكن أن يحتذى بالقواعد العامة

٤٢٣ ولا يشمل النص المجالس الأخرى « المجالس البلدية وغيرها »
ولذا يتبع بشأنها القواعد العامة (١)

٤٢٤ ولا نجد بالمادة (١٦٣ عقوبات مصرى) المقابلة للمادة ٤١ نصا يقابل
الفقرة الثانية منها لأنه لم يكن لدينا وقت وضعها دستور معمول به يتفق مع
المبادئ الحديثة .

وبالرجوع الى مواد الدستور الحالى نجده نص على ما يأتى : -
٤٢٥ « جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على
طلب الحكومة أو عشرة من الاعضاء ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع
المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية ام لا » المادة - ٩٨
ولم يتعد الدستور الى أكثر من ذلك إلا أن المادة (١١٩) تنص
من جهة أخرى على ما يأتى : -

« يضع كل مجلس لأئحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير فى تأدية أعماله »
فليس هنالك نص خاص يضع قواعد عن حرية نشر ما يدور بجلسات
البرلمان أو قيودا لذلك . ولكن بالرجوع الى القواعد العامة والى المبدأ
الذى سار عليه المشرع بالنسبة لجلسات المحاكم بالفقرة الثالثة من المادة
(١٦٣ عقوبات) نجد أنه يمكن أن يستخلص من ذلك نفس المبادئ
الواردة بالقانون الفرنسى بالنسبة لنشر ما يجرى بالبرلمان لأنه لا يعقل

(١) باربييه — بند (٧٦٩)

أن يكون المشرع أكثر شدة بشأنه مع أهمية ذلك بالنسبة لتجسُّد
منه عن نشر ما يجرى بجلسات المحاكم مع أنها لا تتناول إلا بحث حقوق
الخصوم فقط ولأنهم الجمهور إلا بطريقة غير مباشرة .
ومن المنتظر أن يكون هذا موضوع عناية البرلمان عند انعقاده
وخصوصا نشر ما يدور بالجلسات التي تعقد بصفة سرية .

الكتاب الخامس

(التنفيذ)

٤٢٦ سبق ينأ عند كلامنا عن الجريمة السياسية وفي الكتاب الثالث
التنفيذ الخاص بالتحقيقات صفحة (٣٥٤) و التفتيش صفحة (٣٦٨) بند (٢٥٢)
والحبس الاحتياطي صفحة (٣٧٤-٣٧٦) بند (٢٦٣ - ٢٦٧) أنه لم
يُسن نظام خاص يشمل المجرمين السياسيين بمعاملة استثنائية تتناسب مع
يُتهم وحالتهم النفسية ودرجتهم الأدبية مما فيه الكفاية .

٤٢٧ والعقوبات التي قد توقع متنوعة حسب الجريمة المعاقب من أجلها
العقوبات (راجع القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون
العقوبات - المواد ١٣ - ٢٣) هذا عدا العقوبات التبعية وتنص المادة
(٢٢) منه عن عقوبة الغرامة

٤٢٨ ومشار الجرائم السياسية كما أوضحنا هو العواطف ويكون
الغرامة مرتكبها في معظم الأحوال محل عطف الجمهور وعنايته . ولما كان
الغرض من العقوبة الزجر وإيلام الجاني حتي لا تكون الأحكام محلا

للاستهانة والاستخفاف بها وكانت عقوبة الغرامة هي العقوبة الوحيدة التي قد يتسرب ويتطوع الغير اشارة الجاني في تحمل عبئها رأي الشارع أن يضع حداً لذلك

ومثل هذا التدخل بطبيعته لا يمكن ولا محل لأن يتجاوز الدرجة التي يوقف بها الظهور بمظهر الخروج على القانون والتعاضيد للخارجين عليه ولا يتخذ هذه الصفة إلا إذا أخذ مظهرأ علنيا بحيث يجعل العقوبة أثرا بعد عين

هذا ماذهب اليه المشرع وهذا ما وضع من أجله المادة ١٦٦ عقوبات وتنص على ما يأتي :-

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا ٤٢٩
مصريا كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعاة
أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم
بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة »

المادة ١٦٦
عقوبات

ولما كانت هذه المادة ضمن جرائم الصحافة الواردة في قانون العقوبات وكانت أكثر وقوعا في العقوبة عن جريمة سياسية كان لا مفر من التعرض لبحثها بحيث تكون خاتمة هذا الكتاب

ويقابل هذه المادة من القانون القديم المادة ١٧٣ عقوبات وتختلف عنها فقط من حيث العقوبة بكونها (من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش) وتتفق معها فيما عدا ذلك وعلة الخلاف في العقوبة ظاهرة من المادة الثانية من الامر العالى رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ الذي صدر به قانون العقوبات المعدل للقانون القديم من

حيث امكان تخفيف الغرامة الى خمسة قروش وما هو وارد بها من النص على أن للقاضي الحكم بأي العقوبتين الحبس أو الغرامة فيما يتعلق بالجناح والجنايات المنصوص عنها في قوانين أخرى وكانت هذه الروح هي التي سار عليها المشرع في تعديل قانون العقوبات

٤٣٠
القانون
الفرنسي
ويقالها من القانون الفرنسي المادة (٤٠) من قانون المطبوعات وتتفق معها من حيث النص عدا العقوبة فانها الحبس من ثمانية أيام الى ستة شهور والغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين وتاريخ هذا التشريع في القانون الفرنسي يرجع الى سنة ١٨٣٥ حيث نص عن ذلك بالمادة ١١ من قانون ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٥ وعنها اخذت المادة الخامسة من قانون ٢٧ يولييه سنة ١٨٤٩ ومنها اشتقت المادة الحالية مع تعديل بسيط وقد فسر (لسبن) في تقريره عن قانون سنة ١٨٨١ الحكم في وضع هذه المادة بقوله : —

٤٣١
الحكمة في
النص
« ليس فتح الاكتاب لتعويض المصاريف المقضى بها من محكمة الجنايات او الجناح في ذاته هو المكون للجريمة فكل امرئ حر في التصرف عن طيب خاطر في عواطفه وامواله ولكن العلانية التي تعطى لمثل هذا العمل أو النشر عن مثل هذه الاعانة هي التي قصد القانون حظرها والمعاقبة من أجلها وخشى من جهة أخرى ان مثل هذا التظاهر قد يأخذ صبغة الاحتجاج ضد أحكام القضاء ولا يكون لسلطتها الاحترام اللائق ولذا لم نجد وجهاً لرفض هذا النص الذي قصد منه الحيلة لذلك »

وبمثل هذا المعنى فسر (سوزيه - M.souzet) قانون سنة ١٨٣٥ (١)

٤٣٢
طرق النشر
ينتج من هذا أن الحظر لا يالحق الاكتابات الخاصة التي تحصل بغير علانية وانما ينطبق على الاعانات والاكتابات التي تفتح وتزوج بصفة عامة (راجع النص الفرنسي للمادة - ١٦٦ عقوبات مصرى 'Ouvert ou annonce

ولا تحيل مادة القانون الفرنسي الى طرق معينة أو الى ما ورد في
المواد السابقة عليها كنص مادة القانون المصري بل اقتصر على قولها افتح
أو اشهارا ككتابات بطريقة علنية

(ouvrir ou annoncer publiquement)

ولكن الطارق التي بينها القانون المصري بالمادتين (١٤٨ و ١٥٠) قد زادها
تعميم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ المعدل لبعض مواد من قانون العقوبات
منها المادة (٥٠) حيث انه بعد عبارة رمز وتمثيل زاد ما يأتي :-
(أو عرضه للبيع في أى محل أو بغير ذلك من طرق العلنية)
وبذا أصبحت مادة القانون المصري لا تختلف في شيء من جهة
طرق النشر المطلوبة عن مادة القانون الفرنسي

وقد صدر منشور بتاريخ أول أغسطس سنة ١٨٤٩ من وزير
داخلية فرنسا (دوفور - M. Dufaure) يوضح ذلك بقوله :-
« لا يقتصر المنع على الجرائد والرسائل الدورية بل يشمل أى عمل ظاهر
للعيان يقصد به تحريض الجمهور على الأخذ بناصر شخص حكم عليه قضائياً »
فيقع تحت نص هذه المادة ايداع قائمة اكتتاب في قهوة أو في أي
محل عمومي ويعتبر مدير القهوة مسئولاً مع الناشر اذا حصل ذلك
عن علمه

وتطبق المادة أيضاً على حالة التجول من منزل لآخر بعرض
قائمة اكتتاب (١)

وهنا نرى الإشارة الى ما في النص العربي للمادة ١٦٦ - عقوبات

(١) باربييه — بند (٧٥٥)
وشاشان — الجزء الثاني - صفحة (٦٧٤)

مضرى من تحريف قد يؤدى الى فهم ما لم يقصده الشارع . فعبارة (نشر اعلانات الخ .) يفهم منها ضرورة كون ذلك كتابة لأن لفظة اعلانات تطلق عادة على الاعلانات الكتابية ولكن بالرجوع الى نص هذه المادة الفرنسى نجد متفقاً مع نص القانون الفرنسى ويعبر عن ذلك بما سبق ذكره وهو (ouvert ou annoncé) كما أن عبارة أو (باشر بنفسه جمعها) قد يفهم منها عدم ضرورة العلانية التي أوردتها في صدر المادة ولكن مثل هذه العبارة لا وجود لها في النص الفرنسى وهذا نتيجة الخروج في الترجمة عن النص أو المعنى الواضح من عبارة المشرع وخصصت المادة الاعانات بشرطين : —

٤٣٣

الاعانات

الاول — أن تكون لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات
الثاني — أن يكون محكوماً بها بسبب ارتكاب جناية أو جنحة
فبالشرط الاول تخرج حالة ما اذا جمعت لمساعدة المتهم على رفع
استئناف أو تقض وأبرام

(محكمة دُوا — «Douai» في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٤٧ — دالوز

(٢١٤/٢/٤٧)

وبالشرط الثاني لا تدخل المخالفات أو التعويضات عن حكم مدنى

أو ادارى (١)

٤٣٤

الاعانات

ولا يمكن الهرب من القانون بطريق الحيلة . فالنشر عن ذلك بأية

طريقة كانت لا يمتحو الجريمة ما دام الغرض من ذلك ظاهراً وواضحاً
ويرمى في الواقع الى مساعدة المجرم

بطريقة غير

مباشرة

أو مستترة

وصدرت عدة أحكام من المحاكم الفرنسية مؤيدة لذلك ومنها
حكم قضى بتوافر الجريمة في حالة نشر جريدة لحكم صادر ضدها معقبة
ذلك بنص هذه المادة

(محكمة بر دو في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٣٦)

وكذا حالة نشر جريدة لحكم صدر ضد أحد الكتاب مضافة الى
ذلك (أنه يذاع فتح اكتاب فيما بين الطلبة لمشتري المكتبة الى
أشهرها هذا الكتاب للبيع لدفع الغرامة ومصاريف دعواه (تقض
٢ أغسطس سنة ١٨٦٢ - دالوز : ١/٦٢ / ٤٤٥) (١)

٤٣٥
نوع هذه
الجريمة
تعتبر هذه الجريمة من الجرائم المادية التي يكفي فيها توافر الركن المادي
فالقصد يتوافر بإرادة اذاعة النشر . فعبثا يحاول المتهم تبرير عمله
هذا بأنه لم يكن يقصد الاحتجاج على الحكم الذي أصدره القضاء .
وتنطبق عليها أيضاً قواعد الاشتراك

وتتكرر الجريمة كلما تكرر النشر إلا أنها في الواقع تكون لغرض
واحد وتطبقاً المادة - ٣٢ عقوبات تعتبر كلها كأنها جريمة واحدة (٢)

—•••—

(١) بارييه — بند (٧٥٧)

(٢) > > (٧٥٩)

تكلمة

١ - « الاتفاقات الجنائية (الفصل الثاني من الباب الاول الكتاب الاول في المسئولية صفحة ٢٠) »

حكم (٦)

٤٣٦ « انه وان كانت الظروف السياسية هي التي دعت الى سن المادة ٤٧ مكررة ٢٠ مكررة عقوبات الا أنه مع ذلك لا يصح أن يكون تطبيقها قاصراً على الاتفاقات الجنائية الامم التي يكون الغرض منها ارتكاب جرائم سياسية .
وعليه يجوز تطبيق تلك المادة على الاتفاقات الخاصة بارتكاب الجرائم الاخرى المخالفة للقانون العام بشرط أن يكون الاتفاق منظماً على نوع ما ومستمرّاً برهة من الزمن » (١)

٢ - الوزارة السعدية وقانون الاجتماعات

— منشور وزارى جديد —

(الفصل الرابع من الباب الاول من الكتاب الاول في المسئولية صفحة ١١٨)

٤٣٧ أصدر صاحب الدولة سعد باشا زغلول فى الاسبوع الأول لتولى رئاسة ٤٩ مكررة الحكومة منشوراً جديداً وزعته وزارة الداخلية على حضرات المحافظين والمديرين منشور عن فى شأن قانون الاجتماعات وهذا نصه : —

المجموعات « قضت المادة ٢٠ من الدستور أن المصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره لكن هذا الحكم لا يسرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون

(١) نقض فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ بالجلسة المشككة تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا واحمد عرفان باشا وحافظ لطفى بك ومتولى غنيم بك المستشارين وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المداوى كاتب الجلسة

« المجموعة الرسمية — السنة الرابعة والعشرون — حكم رقم (٦٢) صفحة ١٠٣ »

« وقد صدر القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢٣ بتعريف الاجتماعات العامة وهي التي تعقد في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية وبيان الشروط اللازمة لعقدتها والاجراءات التي تتخذ نحوها

« وعلى هذا فكل اجتماع لا يوجد فيه الا من بيده دعوة شخصية فردية هو اجتماع خاص يجوز عقده بغير حاجة لاشعار البوليس ولا تسرى عليه نصوص القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢٣ السالف الذكر وليس لرجال البوليس حضوره ولا التعرض له بأى حال من الأحوال ما دام لا يخرج عن حدود المادة العشرين من الدستور »

« فنلفت ... تكم مراعاة ذلك واتباعه وتنفيذه »

٣ - الاضراب

(الباب الرابع من الكتاب الاول في المسؤولية صفحة ٢٠٣)

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون الصادر باضافة أحكام لقانون العقوبات (١)

قرر مجلس الوزراء في جلسته الماضية نشر البيان الايضاحي الذي وضعته ٤٣٨
وزارة الحقانية شرحاً وتفسيراً لنصوص القانون الصادر في ٩ سبتمبر الماضى ١١٧ مكررة
المرقوم رقم ٣٧ الخاص باضافة أحكام الى قانون العقوبات الاهلى وهي :
المذكورة
« الفرض من مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة سد الفراغ الموجود في
الايضاحية
جملة مواضع هامة من التشريع الجنائى المأمول به في الوقت الحاضر
١ - ليس في القانون نصوص تقضى بعقاب الموظفين والمستخدمين
للقانون
الذين يهجرون الخدمة العامة التي هم مكلفون بها ، ومع ذلك فن المسلم به عموماً
الاضراب

(١) الوقائع المصرية — العدد (١٠٥) الصادر في يوم الخميس ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٤٢ (اول نوفمبر سنة ١٩٢٣)

أن الاضراب الذى يقع فى خدمه عامة هو فعل غير مشروع اذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال القائمين بتلك الخدمة ومن الممكن طبعاً فى الوقت الحاضر توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين الذين يتركون الخدمة المعهود بها اليهم وهى عقوبات أشدها العزل من الوظيفة . غير أن هذه العقوبات غير كافية فى بعض الاحيان لقمع أفعال تكون على درجة خاصة من الخطورة وتهدد بشل حكومة البلاد عن القيام بوظائفها الاساسية

ويحتوى مشروع قانون العقوبات الذى وضع فى سنتى ١٩١٦ و ١٩١٧ ثم نقح فى سنى ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ على مادة فى هذا الشأن نصها كما يأتى :

(المادة ١٨٤ - كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته التى يلزمه القانون بتأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه اذا كان امتناعه مما يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر وكذلك اذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة

وتطبق هذه العقوبات على الموظفين والمستخدمين العموميين اذا اتفق ثلاثة منهم على الأقل وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى وكان الغرض من هذا الفعل أو كان قد ترتب عليه تعطيل خدمة عامة)

واذا رجعنا الى تعريف «المستخدم العام» (انظر المادة ١٢ من المشروع) لرأينا أنه من الاطلاق بحيث يشمل جميع الاشخاص الذين فى خدمة الحكومة أو فى خدمة احدى سلطات الاقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية ويدخل فى ذلك من كان منهم يقوم بعمل يدوى محض أو بعمل ساع أو خادم والمادة المتقدم ذكرها مأخوذة من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى وهذا نصها :-

(اذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ ليرة وبجرمانهم من وظائفهم حرماناً مؤقتاً

وتطبق هذه العقوبات على الموظفين العامين الذين يتركون عملهم بقصد احداث أى ضرر آخر للخدمة العامة)

والفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة المقترح ادراجها فى قانون العقوبات

(تراجع المادة الاولى من المشروع المرفق بهذه المذكرة) يقصد منها تقرير عقوبة لاتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل . وهي تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات المصرى والفقرة الاولى من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى

وأما ان شرط الوارد فى المادة ١٨٤ المتقدم ذكرها وهو أن ترك العمل يجب أن يكون الغرض منه أو أن يترتب عليه فعلا تعطيل خدمة عامة فقد أغفل لأن اتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل ينبغى أن يكون معاقباً عليه فى ذاته لما يتضمنه من الضرر للمصلحة العامة أو الخطر عليها بصرف النظر عن الغرض الذى يرمى اليه هؤلاء الموظفون من ترك العمل بجملتهم وعن الأثر الذى يترتب على ذلك

وأما الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة المقترحة فى المشروع المرفق بهذه المذكرة فالغرض منها عقاب الموظف أو المستخدم العام الذى يمتنع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته ولو كان فعله هذا فردياً قاصراً عليه وحده . وقد رأى فى هذا الموضوع أن لا يؤخذ نص مشروع قانون العقوبات كما هو لأنه نص ضيق اذ قيد العقاب بحالة ما اذا امتنع الموظف عن تأدية واجب من واجبات وظيفته التى يلزمه القانون بتأديتها . وذلك لأن واجبات الموظف ليست كلها تقرر بقانون بل يجوز أن توجهها لألحجة أو أن يصدر للموظف أمر قانونى بتأديتها

وقد رأى من الضرورى أيضاً توسيع نطاق الفقرة الثانية بعض الشيء بمعنى أن الامتناع عن تأدية الواجب ينبغى أن يعاقب عليه ليس فقط فى حالة ما اذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو اذا نشأت أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة بل أيضاً فى حالة ما اذا كان من شأنه الاضرار بصالح المجتمع المرتبطة بسير العمل فى المصالح العامة

واقضى الحال أيضاً أن تقرر فى فقرة ثالثة من المادة المعنى الواسع الذى يجب أن تفسر به عند تطبيق هذه المادة عبارة (الموظفين والمستخدمين العموميين) وهى عبارة فسررت فى جملة مواد من قانون العقوبات تفسيراً ضيقاً . فإن المادة

المقترحة وهي تقضى من جهة بالعقاب على اتحاد الموظفين ومن جهة أخرى بالعقاب على الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة يجب أن لا يقتصر تطبيقها على حالة الموظف الذى يشغل وظيفة عامة بل يجب أن تشمل أيضاً كل شخص مهما كانت صفته يشترك فى القيام بخدمة عامة أى بأية خدمة تباشرها الحكومة أو إحدى المصالح العامة بما فى ذلك سلطات الاقاليم والسلطات المحلية والبلدية

٤٣٩ ٢ - أما فى حالة الخدمة العامة التى منح امتيازها لمصلحة خاصة فان اقدام المستخدمين والعمال القائمين بها على ترك عملهم ينبغى أن يعامل معاملة خاصة لان هؤلاء الاشخاص فى الواقع يشغلون مركزاً وسطاً بين الموظفين والمستخدمين المعينين فى خدمة عامة بالمعنى الصحيح وبين العمال الذين يقومون بعمل الافراد . فانه ما لم يجعل هؤلاء الاشخاص فى مركز خاص يتمتعون فيه بضمانات تماثل ما يتمتع به موظفو الحكومة ومستخدموها فمن الصعب حرمانهم من حقهم فى الاضراب عن العمل غير أنه يجب أن لا يغيب عن البال من جهة أخرى ان الخدمة العامة الممنوح امتيازها لمصلحة خاصة لا فرق بينها وبين الخدمة العامة بالمعنى الصحيح من حيث قيامها بسد حاجات أهل البلاد وهى حاجات لا يستطيع الأفراد عادة القيام بسدادها

فلذلك ولأن الخدمة التى يشتغل فيها هؤلاء العمال من الأعمال ذات المنفعة العامة التى يجب ضمانه سيرها بلا انقطاع محافظة على مصالح الجمهور كان من غير المقبول أن يسمح لهم بالتوقف عن العمل كلهم معاً أو جماعات منهم من غير اخطار سابق بوقت كاف

والقرض من وضع المادة ٣٢٧ مكررة المقترح ادراجها فى باب جديد يضاف الى قانون العقوبات (تراجع المادة الخامسة من مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة) هو منع المفاجأة بالاضراب ولذلك قررت فيها مهلة كافية حتى يمكن التوفيق بين المصالح المتضاربة أو على الأقل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سير العمل مؤقتاً الى أن يحسم الخلاف

وقد قررت فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ مكررة التى نحن بصدد دمجها

عقوبة أشد من العقوبة الواردة في الفقرة السابقة عليها وذلك لمجازاة الاشخاص الذين يحرضون المستخدمين والعمال المشتغلين بخدمة عامة ممنوح امتيازها لمصلحة خاصة على مخالفة أحكام القانون فان مسئولية هؤلاء الاشخاص أعظم من مسئولية العمال أنفسهم

٣- ليس من شئون الحكومة في الاصل أن تتداخل في الخلافات ذات الصلة الخاصة التي تقع بين أصحاب الاعمال وبين العمال التابعين لهم الا انه اذا وقع خلاف فعلا فمن واجب الحكومة أن تحافظ على الأمن العام من جهة وأن تمنع من جهة أخرى الاعتداء على حرية العمل

أما من جهة الأمن العام فان سلطة البوليس العادية كافية بوجه عام للمحافظة عليه وفي مقدور السلطات دائما أن تلجأ الى استعمال القوة المسلحة اذا اقتضى الحال ذلك

وأما حرية العمل فان نصوص قانون العقوبات في الوقت الحاضر لا تكفي لقمع ما قد يقع من الاعتداء عليها

للعمال الذين يشتغلون في أعمال يملكها الافراد أن يتفقوا فيما بينهم على توقيف العمل ولا عقاب عليهم من أجل ذلك . غير انه اذا كان من بينهم من لا يريد توقيف العمل فيجب أن يكون حراً في الاستمرار على القيام بعمله من غير أن يتعرض لتهديد أو ارهاب من جانب زملائه

وللعمال كذلك الحق في انشاء جمعيات أو نقابات ولكن ليس لهم أن يجبروا زملاءهم على الاشتراك فيها ولا أن يجبروا أعضاء في جمعية من الجمعيات على تركها . وحق العمال في انشاء نقابات يجب أن لا يترتب عليه الحرمان من الحق في رفض الانضمام لتلك النقابات . كما أن حقهم في الاضراب يجب أن لا يترتب عليه الاعتداء على حرية الغير في العمل . وهذا يستلزم أيضاً أن يكون صاحب العمل حراً في اختيار عماله فلا يجبر بواسطة التهديد أو الارهاب على استخدام أو عدم استخدام فريق معين من الاشخاص تبعاً لانضمامهم أو عدم انضمامهم لجمعية من الجمعيات

تلك مبادئ، يحسن بالناس أن يذكروها ويوجب على الحكومة أن تلزمهم باحترامها والغرض من المادة ٣٢٧ (٣) (المقترحة في المادة الخامسة من مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة) تقرير عقوبة لما يقع على حرية العمل من الاعتداء على اختلاف ضروبه المعتادة. وهذه المادة مستفادة على الاخص من التشريع الفرنسي (المادة ٤١٤ وما يليها من قانون العقوبات) والتشريع البلجيكي (القانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢) والتشريع الانجليزي (قانون التآمر وحماية الاموال الصادر في سنة ١٨٧٥) والتشريع الايطالي (المادة ١٦٥ وما يليها من قانون العقوبات)

ومما لا شك فيه ان هذه المادة سيكون من ورائها عند وقوع خلافات خاصة بالعمل في المستقبل حماية أصحاب الاعمال والعمال على السواء حماية وافية

٤ — (خاصة بتعديل في المادة ١٥١)

٥ — (» » في المادتين ٣١٦ و ٣١٧)

٦ — (» باضافة مادة ٣١٧ مكررة)

وعليه تشرف وزارة الحقانية برفع مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة الى مجلس الوزراء ليعرضه بعد الموافقة على الاعتاب الملكية للتصديق عليه ما

بولسلى فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٣

وزير الحقانية

أحمد زو الفقار

صدق مجلس الوزراء فى ١١ ربيع أول سنة ١٣٤٢ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣)

رئيس مجلس الوزراء

على هذه المذكرة

عبدى ابراهيم

٤ - المسئولية

(جرائم الصحافة)

(الفصل الخامس من الباب الأول من الكتاب الأول في الاختصاص صفحة ١١٩)

حكم (٥)

أصدر حضرة قاضي الأحالة محمود على سرور بك يوم السبت أول
دسمبر سنة ١٩٢٣ قراراً في قضية « اللواء المصرى » المتهم فيها حضرة
الدكتور اسماعيل صدقي بك صاحب امتياز الجريدة ومدير سياستها والاستاذ
محمد أفندى الهياوى . وهذا نص القرار بعد وصف التهمة : —
الامطام

« حيث انه يتعين قبل البحث في موضوع المقال البت في مسئولية المتهم
الأول قانوناً

وحيث أن المحامين عن المتهم الاول دفعا المسئولية القانونية عن موكلهما في
التهمتين المنسوبتين اليه بالاوجه الآتية : —

أولاً - بأن المادة ١٦٦ عقوبات مكررة لا تنطبق على صاحب الامتياز ولا على
مدير السياسة بصفة فاعلا أصلياً (بل يصح اعتباره شريكاً)

ثانياً - لأن نص هذه المادة لا يعنى النيابة من تقديم الاثبات على وجود
المسئولية الجنائية

ثالثاً - على النيابة أن تثبت سوء النية

— عن الاول —

حيث ان القاعدة التى قررتها المادة ١٦٦ عقوبات مكررة هي قاعدة
القانون الفرنسى فى المادتين ٤٢ و ٤٣ من قانون سنة ١٨٨١ وأساسها اعتبار
الجريمة فى النشر

وحيث أن قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ قضى بوجوب
الحصول على اذن من الحكومة متى حصل تغيير صاحب امتياز الجريدة

أو صاحبها أو مديرها فن السهل إذا معرفة المدير مالم يخالف نصوص القانون
وحيث أنه ثابت في هذه المدعى أن امتياز جريدة اللواء المصرى كان
أصلاً باسم محمد حافظ رمضان بك ولكن لما أعيد إصدارها نقل الامتياز
باسم المتهم الأول الذى قبل أيضاً أن يكون مديراً لسياستها
وحيث أن علماء القانون قالوا أن الفعل المعاقب عليه يحتوى على ثلاثة عوامل
العامل الأول - تأليف المقالة - والثانى طبعها - والثالث نشرها ، ويقابل هذه
العوامل ثلاثة أشخاص المؤلف والطابع والناشر
ونظراً لأن مسئولية الناشر أكبر من مسئولية غيره في هذه الحالة فقد
جعله القانون المسئول الأول وعبر عنه بلفظة « مدير »
وحيث أن المادة ١٦٦ عقوبات مكررة تنطبق إذاً على المتهم الأول باعتباره
صاحب الامتياز والمدير كفاعل أصلى لأن هو الذى يقوم بالنشر

- عن الامر الثانى والثالث -

حيث أن الفصل فى هاتين النقطتين يستدعى الرجوع الى المذكرة الايضاحية
التي رفعتها وزارة الحتمانيه فى سنة ١٩١٠ عند عرضها مشروع القانون المراد
به تقرير الاحكام الواردة فى المادة ١٦٦ عقوبات مكررة
وحيث أنه يتبين من الاطلاع على المذكرة المذكورة أن المشرع اراد بالمادة
١٦٦ عقوبات مكررة الرجوع الى أحكام المادة ١٧٤ عقوبات التي ألغيت فى سنة ١٩٠٤
وهي التي كانت تقرر فى مواد الجنج التي ترتكب بواسطة الصحف قاعدة المسئولية
بطريق التعاقب استثناء من قواعد المسئولية الجنائية

وحيث أن السبب فى هذا الرجوع ان الخبرة دلت على انه من الصعب جداً
اثبات قصد المدير الجنائى وكذلك رأى المشرع الاخذ بالمبدأ المقرر فى المادة
١٧٤ عقوبات القديمة والقانون الفرنسى الخاص بحرية المطبوعات الصادر فى
٢٩ يوليو سنة ١٨٨١

وحيث أن النص الجديد للمادة ١٦٦ عقوبات مكررة يقرر اذن وجود
قرينة قانونية على اجرام المدير أو المؤلف
وحيث أن هذه القرينة القانونية تجعل المدير مسئولاً لأنه فى قدرته
الاطلاع على ما ينشر فى جريدته بسهولة

وحيث أن الدفاع ذهب الى أن المتهم كان حسن النية لأنه لم يطلع على المقالة المقامة بشأنها الدعوى وهو في الحقيقة صاحب الامتياز والمدير اسماً فقط لان الحزب هو المشرف على أعمال الجريدة

وحيث ان مدير الجريدة لا يمكن أن يدفع مسؤوليته القانونية ويثبت حسن نيته بأنه كان غائباً وقت النشر أو أنه لم يطلع على ما نشر في الجريدة ولكن دفعه يكون مقبولا لو استطاع أن يثبت أن النشر تم على رغم ارادته أو أنه كان في ظروف يستحيل معها أن يتمكن من الاطلاع على ما نشر حتى يعارض في نشره

وحيث أن المتهم لم يقدم أى دليل على ذلك بل الثابت انه كان في وسعه الاطلاع على ما ينشر في الجريدة المذكورة خصوصاً وأنه من أعضاء الحزب العاملين والمدير للسياسة المسئول قانوناً

وحيث انه بناء على ما تقدم تكون مسؤولية المتهم القانونية ثابتة وحيث أن الدفاع يقول بأنه على التسليم بثبوت هذه المسؤولية فان المقالة ليس فيها عيب في حق حضرة صاحب الجلالة الملك ولا بطريق التعريض واستدل على ذلك بما أبداه الدفاع عن المتهم الثاني ثم طلب اضافة المادة ٣٢ عقوبات على المواد الواردة بتقرير الاتهام

وحيث أن المتهم الثاني اعترف بأنه هو المحرر للمقالة بخطه ولكنه نفى عن نفسه التهمتين الموجهتين اليه قائلاً بأنه لم يقصد العيب في حق ذات صاحب الجلالة الملك بل بالعكس كان يرمى في مقاله الى المدح وبأنه لم يقصد اهانة احدى الهيئات النظامية بما ذكره في المقالة المذكورة

وحيث أنه تبين من الاطلاع على المقالة المذكورة ان التفسير الذي ذهب اليه المتهم غير مطابق للواقع

وحيث أن المتهم طلب سماع أقوال شهود ليستدل بأقوالهم على أنهم منعوا من السير في الجنازة

وحيث أن المتهم لم يكتف في مقاله بالاشارة على هذا المنع الذي قد تقتضيه المحافظة على النظام بل انه تعدى من ذلك الى نسبة أمور أخرى الى الحكومة توجب اهانتها

وحيث أن جريدة الاخبار التي قدمها المتهم الثاني أثناء المرافعة أشارت الى هذا المنع فقط فلم تتعرض المسئولية وعليه فلا محل لسماع أقوال هؤلاء الشهود لأنه مع التسليم بصحة روايته فلا تأثير لها على موضوع التهمة وحيث أنه بناء على ما تقدم يتعين احالة المتهمين على محكمة الجنايات واطافة المادة ٣٢ عقوبات على المواد الواردة في تقرير الاتهام

فلهذه الاسباب

قررنا باحالة المتهمين المذكورين على محكمة جنايات مصر لدور شهر يناير سنة ١٩٢٤ لمحكمة المتهم الاول بالمواد ١٤٨ و ١٥٦ و ١٦٠ و ١٦٦ مكررة و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢ من قانون العقوبات ومحكمة المتهم الثاني بهذه المواد والمادة ٤٠ (فقرة ثالثة) و ٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات الخ .

هـ - الاختصاص

(الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني في الاختصاص صفحة - ٣٢٠)

اتفاق بين مصر وايطاليا

(في شأن جنسية اللوبيين المقيمين بالقطر المصري) (١)

٤٤٠ نشرت وزارة الخارجية صورة هذا الاتفاق والمحضر الملحق به وهي :
١٩٩ و ٢٠٢ «موقعا هذا احمد حشمت باشا وزير الخارجية لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر والكونت لويجي الدروفاندي ماريسكوني كونت فيانو المبعوث فوق العادة والوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا بمصر المفوض اليهما طرابلس» ذلك طبق الاصول لكل منهما من حكومته قد اتفقا على ما يلي : -

المادة الاولى : تعرف صفة التبعية الايطالية في القطر المصري ابتداء من الآن للأشخاص الذين أصلهم من لوبة (طرابلس وبرقة) وكانوا قبل

(١) الوقائع المصرية - العدد (٥) الصادر في يوم الخميس ١١ جادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

تاريخ ضمها الى ايطاليا مقيمين بالقطر المصري ولا يزالون مقيمين به منذ ذلك التاريخ مع توافر الشروط التالية فيهم : —

١ — أن تكون اسماؤهم مقيدة بناء على طلبهم في دفاتر احدى القنصليات الايطالية بالقطر المصري

٢ — ان يكونوا مولودين في لوبة

٣ — ان تكون مهاجرتهم من لوبة على نية العودة اليها

المادة الثانية — معرفة التبعية الايطالية للوبي على مقتضى المادة السابقة ينجم عنها قانونا معرفة هذه الصفة لزوجه ولمن كان من ولده قاصراً في تاريخ ضم لوبة الى ايطاليا

على أن من كان ولده قاصراً في تاريخ ذلك الضم ومولودا في القطر المصري كان له اذا هو استمر في الاقامة بهذا القطر حق اختيار الجنسية المصرية في مدة سنة تحسب من تاريخ بلوغه أو من تاريخ توقيع هذا الاتفاق اذا كان الآن بالغا

المادة الثالثة — اللوبيون الذين تعرف لهم التبعية الايطالية على مقتضى المادة الاولى من هذا الاتفاق يكون ولداهم البالغين في تاريخ ضم لوبة المولودين في القطر المصري حق اختيار الجنسية الايطالية في مدة سنة تجري من تاريخ توقيع هذا الاتفاق . ولكن هؤلاء الولد اذا لم يعملوا بهذا الحق فلا يكون ولداهم أن يطلبوا الاستفادة منه

المادة الرابعة — بما أن المفوضية الايطالية قدمت الى وزارة الخارجية المصرية ثلاثة كشوف للاشخاص المقيدة اسماؤهم في دفاتر القنصليات الايطالية في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد على اعتبار أنهم من الفئة المقصودة بالمادة الاولى وبقصد أن تعرف لهم التبعية الايطالية فقد حدد مدة ثلاثة شهور ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق لتقديم كشوف اضافية الى وزارة الخارجية المصرية . ولا يجوز لاي لوبي من تلك الفئة بعد انتهاء هذه المدة أن يدعى لنفسه التبعية الايطالية في القطر المصري

المادة الخامسة — بعد فحص الكشوف المقدمة على هذا الوجه تتفق وزارة الخارجية المصرية مع المفوضية الايطالية على ابقاء الاسماء الواردة في هذه الكشوف أو محوها وتقرر بالاتفاق مع هذه المفوضية كشفاً عاماً

نهائياً للوئى الفئة المقصودة بالمادة الاولى المعروفة لهم صفة التبعية الايطالية على ان هذا الكشف العام يمكن تعديله بالاتفاق بين الطرفين وذلك فى الأحوال المستقبلية التى يثبت فيها أن شخصاً معيناً ممن وردت أسماءهم فيه لم يكن جاهزاً للشروط المنصوص عليها فيما تقدم ويكون بذلك قد خدع السلطات القنصلية والمحلية

أما الاشخاص التى لا تكون أسماءهم مقيدة فى الكشف النهائى فلا يقبل منهم أن يطالبوا بحق التبعية الايطالية ولا يشمل الارتفاع بالجنسية الايطالية الناجمة عن قيد الاسماء فى الكشف النهائى السابق ذكره ولا يمكن ان يشمل فى المستقبل سوى الأشخاص الواردة أسماءهم فيه وزوجاتهم والقاصرين من أولادهم بغير اخلال فيما يخص هؤلاء القاصرين بحق الاختيار السابق ذكره فى المادة الثانية من هذا الاتفاق

المادة السادسة - اللوبيون الذين استقروا بالقطر المصرى للمرة الأولى بعد تاريخ ضم لوبة الى ايطاليا أو الذين يستقرون به فى المستقبل يعتبرون فى هذا القطر رعية ايطاليين على شرط أن تقيّد أسماءهم فى دفاتر احدى القنصليات الايطالية بالقطر

ولا يقع التقييد الا بناء على تقديم شهادة من احدى محافظات لوبة أو اشهاد مصدق طبق الاصل بمعرفة رئيس محكمة مدينة مثبت أو مثبتة تلك الشهادة الجنسية الايطالية لصاحب الشأن ولا تصلح جوازات السفر لاثبات التبعية الايطالية الا للوبيين المارين بالقطر المصرى

المادة السابعة - يعتمد هذا الاتفاق ويتم تبادل الاعتمادين بالقاهرة فى أقرب وقت يمكن فيه ذلك واثباتاً لما تقدم قد وقع الطرفان هذا الاتفاق باسميهما وختميهما «

حرر فى نسختين أصليتين بالقاهرة ووقع بها فى اليوم الرابع عشر من
أبريل سنة ١٩٢٣ التوقيع التوقيع
أحمد مصطفى باشا البروفانرى

محضر لتبادل اعتماد الاتفاق المعقود

بين إيطاليا ومصر

بشأن اللوبيين بالقطر المصري

الموقع بالقاهرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٣

موقعا هذا حضرة صاحب المعالي محمد توفيق رفعت باشا وزير الخارجية
لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر وجناب الكونت لويجي الدروفاندي
ماريسكوني كونت فيانو المبعوث فوق العادة والوزير المفوض لحضرة صاحب
الجلالة ملك إيطاليا في مصر اجتماعا للقيام بتبادل ذلك الاعتماد من جلالة ملك
مصر وجلالة ملك إيطاليا . وقد وجدا النسختين المعتمدتين صحيحتين
ومتطابقتين فتبادلاهما

واثباتا لذلك قد حرر الموقعان هذا المحضر في نسختين وقعاهما باسميهما
وختميهما

حرر بالقاهرة في اليوم التاسع والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٢٣

التوقيع

الدروفاندي

التوقيع

محمد توفيق رفعت



التشريع السياسي في مصر

الفهرست الأيجدي

مرف - أ -

صفحة	بند	الموضوع
٤٩٧	٣٧٠	ابداء الملاحظات للمحامين والموظفين الرسميين بواسطة القاضي
٤٢١	٣٠٦	ابعاد الاجانب
٤٢٢	٣٠٧	» الوطنيين
٣٧٠	٢٥٤	اتفاق برن لاتحاد البوستة الدولي
٥٧٨	٤٤٠	اتفاق بين مصر وايطاليا بشأن جنسيه الطرابلسيين
٣١٣	٢٠٢	اتفاقية ايران والدولة العلية في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥
٤١١	٣٠١	» تسليم المجرمين بين المانيا وايطاليا
١٦٠	٨٨	اتهام تسعة موظفين باشتراكهم في حفلة تكريم سيد باشا
٣٥٨	٢٣١	اثبات الاسئلة في التحقيق
٣٦٤	٢٤١	» الانتماء في قانون البوليس
٣١٧	-	» الجنسية والتبعية
٣٥٨	٢٢٠	اجتناب طرق الوعد في التحقيق
٢٧٨	١٥٩	اجراءات استثنائية لوقاية الصحة العمومية
٣٩١	٢٨٤	» التسليم والمخابرات الدولية
٣٧٢	٢٥٧	» تفتيش الاجانب
٣٥٦	٢٢٨	» قاضي التحقيق
٤٠١	٢٩٠	» وجهات اختصاص تنفيذ مواد وفان الحكومتين المصرية والسودانية
٢٩٤	١٧٦	احاطة عامة في اختصاص المحاكم والهيئات المختلفة في الداخل
٣٠٩	١٩٥	احتجاج مندوب حكومة كيراسكي على عدم الاعتراف بالتمثيل السياسي الروسي

الموضوع	بند	صفحة
احكام جوازات السفر وقرار الداخلية في ذلك	٣٠٣	٤١٨
احوال تسليم المجرمين	٢٨٦	٣٩٣
اختصاص المحاكم الاهلية	١٧٧	٢٩٤
اختصاص المحاكم الاهلية الجنائي	١٨٥	٣٠١
اختصاص المحاكم المختلطة	١٧٨	٢٩٥
اختصاص محكمة الجنابات في فرنسا والحكمة في ذلك	٢١٥	٣٤٣
اختصاصات لجنة التوفيق	١١٩	٢١١
ارتباط الجرائم في القانون الفرنسي بعضها ببعض	٢١٤	٣٤٢
اركان جريمة اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء	٣٢٩	٤٣٨
اركان جريمة الاضرار	١١٨	٢٠٦
» » الاتفاق الجنائي	٧	٢٦
استبعاد القذف والنسب من الدفاع والتمويض عنه	٣٦٤	٤٨٥
استقالة السيد مصطفى القاياتي	١٠١	١٨٩
استراق السمع في نظر القانون	٢٥٥	٣٧١
اسرار الخطابات والتلغرافات في الدستور	٢٥٦	٣٧١
اسناد رئاسة مجلس النظار الى راغب باشا في سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٥
اضراب العمال	١١٨	٢١٠
اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء	٣٢٣	٤٣٤
اعتبار السفن الحربية جزءاً من القوة الحربية للحكومات	٣٠١	٤١٦
اعتراضات الدفاع على المادة (٤٧)	١٣	٣٠
اعلان الاوراق القضائية في السودان	٢٩١	٤٠١
» احالة السيد مصطفى القاياتي على مجلس تأديب مشيخة الازهر	١٠١	١٨٨
» الحكم القرقي البريطاني في مصر	١٣٨	٢٣٣
اعلان الناء الاحكام العرفية	١٤٩	٢٥٠
افتراء الخصوم امام القضاء	٣٤٨	٤٦٢

الموضوع	صفحة	بند
افشاء امر الاتفاقات الجنائية للحكومة	٢٩	١١
اقتراح مجمع القانون الدولي في تقرير وقائع الجرائم السياسية	٨	٩
اقسام الحدود وسريان لأئحة جوازات السفر عليها	٤٢١	٣٠٤
الابعاد واسبابه	٤٢١	٣٠٥
الاتفاق على ارتكاب جريمة او جنحه	٢٧	٨
الاجتماعات والمظاهرات	٧٩	٣٠
الاجتماعات العامة	٩٢	٣٩
الاجنبي المتمتع بالامتيازات	٣٠٣	١٨٧
الاحكام الصادرة في قضايا افتراء الخصوم على بعضهم وتضاربها	٥٠٧	٣٧٥
» في العبارات الجارحة التي تقع من الدفاع ضد خصومهم	٤٩٥	٣٦٨
» في جرائم اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء	٤٤١	٣٣٣
الاحكام في مسائل اثبات الجنسية والتبعية	٣١٧	٢٠٤
الاحكام في قضايا السيادة الاقليمية	٢٨٧	١٦٥
الاحكام في قضايا المسؤولية الجنائية	١٣٨	٦٧
الاحكام في جرائم الصحافة	١٣١	٦١
الاحكام في قضايا الاتفاقات الجنائية	٥١	٢٠
الاحكام في قضايا التجمهر	٧٧	٢٨
الاحكام التأديبية للمعاهد الدينية	١٤٢	٧٦
الاحكام الصادرة التي تؤيد حق القاضي في ابداء الملاحظات للمحامين وغيرهم	٤٩٧	٣٧١
الاختصاص والمسؤولية المدنية	١٣٧	٦٥
الارتباط وعدم التجزئة في الجرائم	٢٩١	١٧٣
الاشتغال بالسياسة وقرارات مجالس التأديب	١٥٣	٨٥
الاشخاص الذين تحميهم المادة (٢٦٦) عقوبات	٤٧٢	٣٥٦
الاضراب والمسؤولية الادارية	٢٠٣	١١٦
الاعانات واقسامها	٥٦٦	٤٣٣

الموضوع	بند	صفحة
الاعانات بطريقة غير مباشرة أو مستترة	٤٣٤	٥٦٦
الاعفاء من العقوبة في الاتفاقات الجنائية	١٢	٢٩
الاعمال التحضيرية لقانون الاتفاقات الجنائية والاحكام	١٤	٣٠
الاعمال التحضيرية لتشريع جرائم الصحافة	٥٧	١٢٢
الاماكن التي تحتلها جيوش الدولة	١٦١	٢٨٢
الامتيازات في مصر	١٦٠	٢٧٩
الامر العالى الصادر بتشكيل المحكمة المختصة	٢١٨	٣٤٨
الامل في اصلاح السجون	٢٦٨	٣٨١
الانتخابات والاحكام العسكرية	٢٢٣	٣٥٢
الاوراق التي يتناولها المنع من النشر	٣١٣	٤٢٧
الايرانيون ومحاكمتهم امام السلطات المحايه	ز	١٠
الاهمية العملية للتمييز بين الجرائم السياسية والجرائم العادية	٢٤٤	٣٦٦
البلاد التي للقناصل سلطة الحكم فيها	١٦١	٢٨٢
البلاغات الهامة التي صدرت أيام الحكم العرفي البريطاني	١٣٩	٢٣٤
البلغار وغيرهم ومحاكمتهم أمام المحاكم الاهلية	٢٤٣	٣٦٥
البواخر واعتبارها جزء من المملكة	١٦١	٢٨٢
التجمهر	٢١	٥٩
التحقيق مع الاجانب	٢٤٠	٣٦٤
التحقيق مع كبار الموظفين	٢٣٥	٣٥٩
التحقيقات مع الوطنيين	٢٢٥	٣٥٤
التشريع الانجليزى والاجتماعات	٣٥	٨٤
التشريع المصرى »	٢٧	٨٩
التعديل الذى اقترحتة لجنة مجلس الشورى للمادة (٤٧ مكررة)	١٦	٣٧
التعاقبات على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات	١٦٣	٢٨٤
التفتيش وتحقيق الجنايات	٢٥٢	٣٦٨

الموضوع	بند	صفحة
التوسع الاعترارى والسياده الاقليميه	١٦١	٢٨١
الثورة العربيه والمسئوليه الاداريه	١٣٠	٢٢٥
الجرائم التى تنفى الماده (٢٦٦) منها	٣٥٤	٤٦٩
الجرائم المستمرة	١٧١	٢٩٢
الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ومحاكمة سلامه بك ميخائيل الناذية	٩٢	١٧٧
الجنح المباشرة ورأى المحاكم فيها	٣٨٠	٥١٥
الجنسية المصرية	١٦٧	٢٨٨
الجنسية والسيادة الاقليمية	١٦٦	٢٨٨
الحبس الانفرادى	٢٧٢	٣٨٢
» فى جرائم الاتفاق الجنائى	٢٧٣	٣٨٢
الحرب بين اليونان والترك سنة ١٨٩٧ واختصاص القنصلية اليونانية فى مصر	١٩٠	٣٠٤
» المعظمى وتأثيرها على مصر	١٣٧	٢٣٢
الحضور فى التحقيق	٢٣١	٣٥٨
الحوادث المبررة للحبس الاحتياطى	٢٧٥	٣٨١
الحكومات وليدة معاهدة فرساي	١٩٣	٣٠٧
الدستور الفرنسى ومسئولية أعضاء البرلمان	٣٤٤	٤٥٩
الدستور المصرى	١٥٣	٢٥٩
» » وحق اتهام الوزراء	٣٤٣	٤٥٨
» » والدفاع عن المتهمين	٣٤٦	٤٦١
» » وعلنية جلسات البرلمان	٤٢٥	٥٦١
» » وحرية الرأى والصحافة	٣٨٢	٥١٩
» » وتسليم المجرمين	٢٩٩	٤٠٧
» » وحقوق الابعاد	٣٠٨	٤٢٣
» » وقانون الانتخاب	١٦٨	٢٨٩
» » والمسئولية الادارية	٧٠	١٤١

الموضوع	بند	صفحة
الدستور المصرى ومسئولية الوزراء ومحاکمتهم	٨٣	١٥٢
» » وحق الافراد (الاجتماعات والجمعيات)	٣١	٨٠
الدعاوى المباشرة والمحاکم المختصة بها	١٧٩	٢٩٦
الدعوى المباشرة	٣٣٥	٤٥٤
» » والا جانب	٣٤٠	٤٥٧
الدعوى العمومية والوطنيون	٤٣٣	٤٥٤
الدفاع أمام المحکمين	٣٥٥	٤٧١
الدفاع القانونى فى تهمة الموظفين التسعة لاشتراكهم فى حيلة تكريم سعه بلشا	٩٠	١٦٤
السلطة التأديبية فى القذف والسب الذى يقع أمام انقضاء	٣٦٥	٤٨٨
السيادة الاقليمية وأراضى المملكة	١٦٠	٢٧٩
الشريك فى المسئولية الادارية	٣	١٨
الشيخ عبد المزيى جاویش ومنعه من العودة الى مصر	٣٠٩	٤٢٢
الضبط والحبس الاحتياطى	٢٦٣	٣٧٤
الطلبة والمسئولية الادارية	١٠١	١٨٩
» والانتخابات	١١٢	٢٠٠
المرائض والطمعون والاحتجاجات التى تقدم للبرلمان	٣٨٦	٥٢٥
العفو الشامل للمجرمين السياسيين	ز	١٣
العفو العام عن أهالى القطر الذين اقترفوا جرائم سياسية	١٣٤	٢٣١
» عن بعض الضباط من جريمة العصيان أيام الثورة الميرانية	١٣٤	٢٣١
العقوبات التى توقعها المجالس التأديبية للمعاهد الدينية	٧٦	١٤٨
» والاحكام العامة	٣٩	٩٤
العقوبة فى الاتفاقات الجنائية	١١	٢٨
العقوبة فى الجرائم السياسية	٤٢٧	٥٦٢
الغاء الاحكام العرفية وقانون التضمنينات	١٤٣	٢٤١
» قومسيون طنطا	١٣١	٢٢٧

الموضوع	بند	صفحة
د قوميونات طنطا والمحلة ودمهور	١٣١	٢٢٧
الغرامة في الاحكام التي تصدر في الجرائم السياسية	٤٢٨	٥٦٢
الفاعل الاصلى في الجنايات	٢	١٧
الفرق بين المادتين ١٢٦ و ١٢٦ مكررة	٣٣١	٤٤٠
الفرمانات والقوانين الاوربية وحرية الموظفين	٩٠	١٦٦
الفصل في التعويض بسبب خروج الدفاع عن حقه	٣٦٩	٤٩٦
الفقرة الرابعة من مادة القانون الفرنسى في تجاوز حدود الدفاع	٣٦١	٤٨١
القانون الرومانى والاجتماعات	٣٣	٨٢
د الفرنسى والاضراب	١٢٤	٢١٧
» الفرنسى ودعاوى القذف والسب	٣٩١	٥٣١
» » والمسئولية المدنية	٦٢	١٣٤
» » وسرية الجلسات	٤٠٠	٥٤٣
» » والدعوى المباشرة	٣٣٩	٤٥٦
» » وافتراء الخصوم	٣٤٩	٤٦٣
» » وقيود القذف والسب أمام المحكمة	٣٥٩	٤٧٩
» » ونشر التحقيقات	٣١١	٤٢٤
» » وجرائم الصحافة	٢١٣	٣٤٢
» » القديم والعهد الاوسط والاجتماعات	٣٤	٨٢
» » في العهد الحديث والاجتماعات	٣٥	٨٣
» » ومنع نشر المرافعات	٤٠٦	٥١٦
» » وشروط نشر المرافعات	٤٠٨	٥٤٩
» » ومداوالات المحاكم السرية	٤١٤	٥٥٦
» » وما يدور بمجلسات البرلمان	٤١٩	٥٥٨
» » وعقوبة تحصيل الذرعات المحكوم بها بطرق النشر	٤٣٠	٥٦٤
المصرى ورفع دعوى القذف بصفة مستقلة	٣/٤	٥٠٦

الموضوع	بند	صفحة
القانون المصرى والمسئولية المدنية	٦٦	١٣٨
» » وحق ايقاف الموظفين العموميين	٣٦٦	٤٩١
» » وما يدور بالمجالس البلدية وغيرها	٤٢٤	٥٦١
» رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الخاص بمنع نشر المرافعات	٤٠٢	٥٤٥
القبض على موظفى الحكومة وعساكر الجيش	٢٧١	٣٨٢
» على سودانى فى مصر	٢٩٤	٤٠٢
القذف والسب الذى يرد فى الاحكام أو مرافعات أو طلبات النيابة وغيرها	٣٧٦	٥١١
» » فى التقارير والملخصات والملاحظات	٣٧٩	٥١٥
» » ونشرهما	٣١٨	٤٣١
القضاء بالتعويض فى حالة القذف والسب الذى يقع من الخصوم	٣٦٣	٤٨٤
القناصل وحاشيتهم والتحقيق معهم	٢٤٢	٣٦٥
» والمندوبون السياسيون أمام القانون	١٨٠	٢٩٧
القواعد العامة للمسئولية الجنائية	١	١٧
» الخاصة بإبلاغ الاخبار للجرائد	٧٣	١٤٦
القوانين المستمد منها قانون التجمير	٢٧	٧٦
» » » الاجتماعات والمظاهرات	٤٦	١٠٢
» التى يطبقها مجلس الاحكام المخصوص	٨٤	١٥٢
القومسيونات التى تشكلت أيام الثورة العربية	١٣١	٢٢٥
المادة ٢٦٦ عقوبات	٣٤٩	٤٦٢
» ٣٨ م . ف وتاريخها	٣١٢	٤٢٥
» ١٢٦ عقوبات	٣٢٤	٤٣٤
» ١٢٦ مكررة	٣٢٥	٤٣٥
» ٦٨ عقوبات	٢٢١	٣٥١
» ٣٢٧ مكررة	١٢١	٢١٤
» ٣/٣٢٣	١٢٣	٢١٦

الموضوع	بند	صفحة
المادة ١٦٦ مكررة وجرائم الصحافة	٥٢	١٢٠
» ١٦٦ عقوبات والغرامات المحكوم بها	٤٢٩	٥٦٢
المالك المسئول والمسئولية المدنية	٦٤	١٣٧
المجالس البلدية وما يدور بجلستها	٤٢٣	٥٦١
المجالس التأديبية والمسئولية الادارية	٧٧	١٤٩
المجرمون الممكن تسليمهم	٢٨٢	٣٨٧
» في الجرائم السياسية النسبية	٢٨٣	٣٨٩
المحامون بجلسات التحقيق	٢٣٢	٣٥٨
المحاكم المدنية ودعاوى القذف	٣٩٤	٥٣٥
» التي تتجاوز عن الافتراء أمامها	٣٥٥	٤٧٠
المحكمة والدعوى العمومية	٣٣٨	٤٥٥
» الادارية العليا واختصاصها	٨٢	١٥١
» المختصة بالمعاقبة على النشر على غير الحقيقة وبسوء نية	٤١٢	٥٥٥
» المختلطة والمسئولية الادارية	٩٧	١٨٦
المحرض على تكوين الاتفاق الجنائي	١١	٢٩
المدارس والمسئولية الادارية	١٥١	١٨٩
المدافعة شفها وافتراء الخصوم	٣٥٢	٤٦٤
» كتابة والقانون الفرنسي	٣٥٣	٤٦٦
المداولات السرية بالمحاكم ومنع نشرها	٤١٣	٥٥٦
المذكرة الايضاحية للعادة ١٢٦ مكررة	٣٢٦	٤٣٦
» الخاصة بقانون منع نشر المرافعات	٤٠٣	٥٤٥
» لتشريع جرائم الصحافة	٥٨	١٢٢
» لقانون الاتفاقات الجنائية	١٥	٣١
» التفسيرية للدستور المصري	١٥٤	٢٥٩
المراكيون وعدم تمتعهم بالامتيازات	١٩٩	٣١٢

الموضوع	بند	صفحة
المسئولية في جرائم الصحافه	٥١	١١٩
المستشار القضائى وقانون منع نشر المرافعات	٤٠٥	٥٤٦
المصرى فى الخارج	١٦٤	٢٨٦
المظاهرات فى الطريق العام	٣٩	٩٤
» وتأثيرها على الانتخابات	٤٢	٩٧
» والتجمهر	٤٤	٩٧
المعاملات التجارية والمسئولية الادارية	١٣٧	٢٣٢
المعاهد الدينية والاجتماعات	٤١	٩٦
» » والمسئولية الادارية	١١٣	٢٠١
المقصود بالحكومة	٩٠	١٧٣
» بنشر ما يجرى فى الدعاوى	٣٩٢	٥٣٢
المميز بين الجريمة السياسية والجريمة العادية	و	٥
الملاحظات والامتداد وحق القضاة فيها	٣٦٧	٤٩١
الموظفون المعينون بذكريتو ومحاکمتهم التأديبية	٧٩	١٥٠
» والمسئولية الادارية	٦٩	١٤١
النزاع فى جنسية الخصوم أمام المحاكم	٢٠٤	٣١٨
النشر لوقائع قذف أو سب بعد اشهارها بالجلسة	٣١٩	٤٣٢
» الجزئى لما يدور بجلسات البرلمان	٤٢١	٥٦٠
» بمعرفة المتهم لما يدور بالجلسة	٣١٦	٤٣١
» على غير الحقيقة	٤٠٧	٥٤٧
» فى غير الصحف السيارة	٤١٠	٥٥١
النيابة والدعوى المباشرة	٣٣٧	٤٥٥
النيابات وعلاقتها بالحكومة المصرية	٢٠٣	٣١٦
الهارب من السجن فى نظر القانون	٢٩٢	٤٠٢
الوزراء واعضاء البرلمان ومسئوليتهم فى الدستور	٣٤٢	٤٥٨

الموضوع	بند	صفحة
الوقائع التي تميز تسليم المجرمين	٢٨٣	٣٨٧
الوكلاء السياسيون والقوانين التي تسرى عليهم	١٨٠	٢٩٦
امتيازات الايرانيين في المنازعات المدنية والتجارية	٢٠٢	٣١٣
» الروسيين	١٩٤	٣٠٨
أمثلة شطب العبارات الجارحة التي تقع من الدفاع ضد خصومهم	٣٦٩	٤٩٤
أمر عال بتشكيل محكمة عسكرية	١٣١	٢٢٨
» » » لجنة لتحقيق جنایات ثورة سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٦
املاك عرابي ورفقائه	١٣٢	٢٣٠
املاك الخديوى السابق وتصفيتها	١٤٢	٢٤١
انذار محمود أفندى فهمى القراشى	٩٨	١٨٧
» » » ولیم أفندى مكرم عبید	٩٦	١٨٦
انشاء المحاكم المركزية	١٧٧	٢٩٥
» » » لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال	١١٩	٢١٠
أنواع الجرائم السياسية	ح	١٥
أوجه الخلاف بين الاتفاق الجنائى والنجمهر	٢٤	٦٥
» » » بين قانون التجمهر المصرى والقانون الفرنسى	٢٦	٧٠
ایقاف الاجراءات الجنائية بالنسبة لاعضاء البرلمان	٣٨٥	٥٢٢
» » » الموظفين العموميين والمحامين	٣٧٢	٤٩٨
ب		
بحث دائرة المعارف الفرنسية في حق البوليس في حل الاجتماعات	٤٨	١١٢
» » » رجال الصحافة لقانون الاجتماعات	٤٨	١٠٨
» » » مشروعية جريمة الاجتماع بدون تصريح	٣٢	٨١
بطرس غالى باشا (المرحوم) وحادثه قتله	٥	٢٠
بطلان الاجراءات اذ لم يتول محامى الدفاع عن المتهم امام محكمة الجنایات	٣٤٧	٤٦٢
بلاغات وضع مصر تحت الاحكام العسكرية	١٣٨	٢٣٤

الموضوع	بند	صفحة
بواتقان وجرائم العادة والجرائم المستمرة	١٧٠	٢٩١
بواتقان وعدم السماح بتسليم المجرمين في الجرائم السياسية	٢٨٣	٣٨٨
بيانات تكميلية لنصوص مواد جرائم الصحافة الجديدة	٦٠	١٢٧
بيان الظروف التي وضع فيها قانون سنة ١٨٦٨ الفرنسي الخاص بالاجتماعات	٤٨	١١٥
« رئيس الوزراء عن قانون الاجتماعات	٤٩	١١٨
« نصوص قوانين الممالك الاجنبية الخاصة بالاجتماعات	٤٧	١٠٥
« وزارة الحقاينة عن الاشخاص المحكوم عليهم من جهات غير عادية	٢٢٣	٣٥٢
« وزير الحقاينة عن قانون الاجتماعات والمظاهرات	٤٦	٩٩
ت		
تأثير الجمعيات في عهد الثورة الفرنسية	٣٥	٨٣
« الحرب العظمى على مصر	١٣٦	٢٣٢
« على امتيازات ألمانيا والنمسا	١٨٩	٣٠٣
« تقوانين العسكرية على الامتيازات الاجنبية	١٩٠	٣٠٣
« المظاهرات على الانتخابات	٤٢	٩٧
« قلاقل سنة ١٩١٩	١٤٠	٢٣٨
تأديب القضاء وأعضاء النيابة	٨١	١٥٠
« الموظفين المعيّنين بذكريتو	٧٩	١٥٠
« كبار موظفي المديريات والمحافظات	٧٨	١٤٩
« موظفي الاوقاف ومجلس تأديبهم	٨٠	١٥٠
« « الحقاينة »	٨١	١٥١
« موظفي المالية ومجلس تأديبهم	٧٧	١٤٩
« الحكومة ومجالس تأديبهم	٧٧	١٤٩
« ديوان جلالة الملك ومجلس تأديبهم	٧٧	١٤٩
تاريخ المادة ٣٨ م ف	٣١٢	٤٢٥

الموضوع	بند	صفحة
تاريخ تشريع الاتفاقات الجنائية	٥	٢٠
» » الاجتماعات والمظاهرات	٣٢	٨١
» » الاحكام العرفية في فرنسا	١٥٦	٢٦٥
» رفع الاحكام العرفية عن مصر	١٤٩	٢٥٠
» وتطور الجريمة السياسية	٤	٣
تأليف لجنة التعويضات	١٤١	٢٣٨
» مجلس الاحكام المخصوص	٨٤	١٥٢
تبليغ قانون التضمينات الى المندوب السامي	١٤٧	٢٤٧
تجاوز حدود الدافع	٣٦٠	٤٨١
تحديد معنى الاشتراك القانوني في الجنايات	٥	٢٢
تحقيقات البوليس وحق حضور المحامين	٢٣٩	٣٦٣
تحقيق الجنايات والقانون الفرنسي	٢٣٨	٣٦١
تدخل الطلبة في الانتخابات	١١٢	٢٠٠
ترتيب المسئولية في جرائم الصحافة	٦٠	١٢٨
» دفع التعويضات المقررة بهامن قومسيون التعويضات الدولي	١٣٣	٢٣٠
تسليم المجرمين والدستور	٢٩٩	٤٠٧
» » في مصر	٢٨٥	٣٩٢
» » وقواعد العامه	٢٧٩	٣٨٤
تشكيل المحكمة المخصوصة للظرف في جرائم التمدي على رجال جيش الاحتلال	٢١٨	٣٤٨
» ثلاث قومسيونات لتحقيق ما وقع أيام ثورة سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٧
» قومسيون دولي للتعويض عن حوادث سنة ١٨٨٢	١٣٣	٢٣٠
» » مخصوص لتحقيق ما وقع أيام ثورة سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٦
» لجنة التحقيقات السياسية	٢٢٦	٣٥٤
» » النظر في الاحكام العسكرية	٢٢٠	٣٥٠
» » لتحقيق جنايات ثورة سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٦

الموضوع	صفحة	بند
تشكيل لجنة لمنح تعويضات فلاق سنة ١٩١٤	٢٣٨	١٤١
» مجالس تأديب المعاهد الدينية	١٤٩	٧٦
» مجلس مخصوص لتحقيق جريمة عصيان سنة ١٨٨٢	٢٢٨	١٣٢
» محكمة الجنايات وقانون سنة ١٩٠٥	٢٩٤	١٧٧
» محكمة عسكرية في الاسكندرية	٢٢٧	١٣١
» هيئة المحكمة الادارية العليا	١٥٢	٨٢
تصريح رئيس الوزراء عن الغاء الاحكام العرفية	٢٥١	١٥٠
تصريحات وزير الخارجية بشأن قانون التضمينات	٢٤٣	١٤٤
تصفية أملاك الخديوى	٢٤١	١٤٢
تضارب الاحكام الصادرة في قضايا افتراء الخصوم	٥٠٧	٣٧٥
تطاول رجال القضاء والقانون الفرنسى	٥١٤	٣٧٨
تطبيق القانون على الجرائم التى ترتكب خارج الاراضى المصرية	٢٨٣	١٦٢
» المادة (٤٧ مكررة) على الجرائم العادية	٥٥	٢٠
» المادة (١٦٦ مكررة)	١٢١	٥٥
» قانون جرائم الصحافة	٣٤١	٢١٢
تعديل المادة (٤٧ مكررة) كما اقترحت لجنة مجلس الشورى	٣٧	١٦
» قانون العقوبات	٣٠٢	١٨٦
تعرض الاجانب فى ضبط شخص من رعايا الحكومة المحلية	٣٨٤	٢٧٨
تعريف الجريمة السياسية	٢	ج
تعليق المستشار القضاى على المادة (١٢٦ مكررة)	٤٣٨	٣٢٨
» » » على تعديل المادة (٤٧ مكررة)	٤٢	١٩
» » » على قانون التجمهر	٧٤	٢٧
» » » على قانون جرائم الصحافة	٣٤٠	٢١١
» أمين بك الرافعى على بيان الحقانية الخاص بقانون الاجتماعات	١١٤	٤٨
» دائرة المعارف الفرنسية على حل الاجتماعات	١١٢	٤٨

صفحة	بند	الموضوع
٢٨٤	١٦٣	تعليقات على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات
٢٨٥	١٦٣	» على المادة الرابعة من قانون العقوبات
٣٦٣	٢٣٨	» وزير الحقانية الفرنسية على تحقيق الجنايات
٩٧	٤٣	تعليقات البوليس الخاصة بالاجتماعات والمظاهرات
٣٩٣	٢٨٧	تعليقات الحقانية في ضبط المتهمين المقيمين في مصر
٣١٩	٢٠٥	» النيابة في اثبات الجنسية
٣٥٨	٢٢٩	» » في سلطة المحقق
٣٧٠	٢٥٤	» » في ضبط التلغرافات
٣٧٤	٢٦٢	» » في تفتيش الاجانب
٣٨١	٢٦٩	» » في الحبس الاحتياطي
٣٨٢	٢٧٧	» » في ضبط الاجانب
٣٩٣	٢٨٧	» » في تسليم المجرمين
٤٠١	٢٨٩	» » في تفسير مواد الوفاق بين حكومتى مصر والسودان
٥٥٢	٤١١	تغيير الحقيقة وسوء النية في نشر ما يجرى بالدعاوى
١٧	٢	» وصف الجريمة في المسؤولية الجنائية
٣٧٢	٢٥٨	تفتيش الاجانب وقانون البوليس
٣٦٨	٢٥٣	» الوطنيين في تحقيق الجنايات
٣٧٤	٢٦١	» محلات اليونانيين
١٣٦	٦١	تفسير المسؤولية المدنية في القانون الفرنسى
٢٩٢	١٧٤	تقدير الحكم النهائى وهضى المدة
٤٢	١٩	تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩١٠
١٢٣	٦٠	» » عن تشريع جرائم الصحافة
٣٠٣	١٩٠	» » وتشريع السلطة العسكرية
٣١٠	١٩٨	وموقف البلغار في المسائل المدنية والتجارية
٩٦	٤٠	تقرير المسؤولية في قانون الاجتماعات

صفحة	بند	الموضوع
٤٢٥	٣١٢	تقرير المسيو لسبون عن المادة (٣٨ م . ف)
٤٣٦	٣٢٧	» لجنة مجلس الشورى عن المادة (١٢٦ مكررة)
٣٢	١٦	» » » » عن تعديل المادة (٤٧ مكررة)
١٩٤	١٠٧	» » » » عن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٠
٣٢٢	٢٠٨	» » » » عن مشروع جرائم الصحافة واحالتها على الجنايات
٢٢٥	١٣١	تقرير راغب باشا عن أوجه الإصلاح التي يرى ادخالها في مصر
٣٦٩	٢٥٤	تقسيم رجال التحقيق وسلطتهم
٢٣٢	١٣٧	تقييد المعاملات التجارية
١٦٠	٨٨	تكريم سعد باشا ومحكمة بعض الموظفين تأديبياً
٢	١	تمهيد عن الجريمة السياسية
٣٦٦	٢٤٧	تلبس الاجانب بالجناية
٣١٢	٢٠٠	تمتع المراكشين بالامتيازات ومعاودة لوزان
٣١٣	٢٠١	» بعض الدول الشرقية بالامتيازات
٢٢٠	—	تمهيد عن الاحكام العرفية
٤٠٣	٢٩٦	تنفيذ الاحكام على المقيمين بالسودان
٥٦٢	٤٢٦	» » في الجرائم السياسية
١٥٤	٨٦	همة أحمد بك فريد وتقديمه الى مجلس التأديب
٢٧٥	١٥٦	توسيع اختصاص المحاكم العسكرية
٢٨١	١٦١	توسيع حدود الدولة الاعتبارية
٤٠٨	٣٠٠	توفيق بك كرم وحادثة قتله

ج

٤٨	١٩	جارو وشرح قانون العقوبات الفرنسي
٤٨	١٩	جران مولان وقانون العقوبات المصري
٣٩٠	٢٨٣	جرائم ضد القانون العام

الموضوع	بند	صفحة
الانتخاب والهيئة المختصة بالفصل فيها	٢١٦	٣٤٥
الصحافة ومسئوليتها	٥١	١١٩
وقانون ١٦ يوزيه سنة ١٩١٠	٢٠٦	٣٢٠
والقانون الفرنسي	٢١٣	٣٤٢
وحق اقامة الدعوى المباشرة	٣٣٦	٤٥٥
العادة	١٧٠	٢٩٠
في الخارج	١٦٢	٢٨٣
رجال العسكرية ضد القانون العام	٢٨٣	٣٩١
جريمة الاتفاق الجنائي وأركانها	٦	٢٦
التجهر في القانون الفرنسي	٢٥	٦٧
جريمة تحصيل غرامات محكوم بها بطرق النشر	٤٣٥	٥٦٧
جزاء التلامذه المترتب على درجات السلوك والمواظبه	١٠٥	١٩٢
جاسات التحقيق والمحامون	٢٣٢	٣٥٨
جمعية الاستئنف المختلطة والسياسة	٩٧	١٨٦
الاهلية وسلامه بك ميخائيل	٩٢	١٧٧
جهة اختصاص المعاقبة على النشر على غير الحقيقة وبسوءنية	٤١٢	٥٥٥
على نشر ما يحرى من المداولات السرية	٤١٧	٥٥٧
تأديب الموظفين المعينين بدكرتو	٧٩	١٥٠
رجال القضاء وأعضاء النيابة	٨٠	١٥٠
نظر دعوى المسؤولية المدنية في جرائم الصحافه	٦٥	١٣٦
جوازات السفر والغرض منها	٣٠٢	٤١٧
ح		
حادثة دنشواى والحكم فيها	٢١٩	٣٤٩
قتل توفيق بك كرم	٣٠٠	٤٠٨

الموضوع	بند	صفحة
حاشية الوكلاء السياسيين والقانون	١٨٠	٢٩٨
حال مرتكبي الجرائم من الاجانب	١٨١	٢٩٨
حالة الاوبئة والقحط في فرنسا	١٢٩	٢٢٤
» الحرب الداخلية	—	٢٧٢
» المجرمين في الجرائم السياسية النسبية	٢٨٣	٣٨٩
حبس الاجانب والقبض عليهم	٢٧٤	٣٨٣
حديث رئيس الوزراء عن قانون الاجتماعات	٤٩	١١٨
» وزير الحقانية عن قانون الاجتماعات	٤٦	١٠٠
حذف المادة (١٤٧) من قانون العقوبات	٦٠	١٢٦
حرية الاجتماع ودستور إنجلترا	٩٠	١٦٨
» الاجتماع ورئيس الوزراء	٤٩	١١٨
» الآراء في البرلمان	٣٨٤	٥١٩
» الدفاع المشروع وحدوده	٣٤٥	٤٦١
» الدفاع والخطابات البرلمانية	—	٤٦١
» الشهود أمام القضاء	٣٥٧	٤٧٤
» المناقشات في البرلمان	٣٨١	٥١٩
حضور التحقيق وحق النيابة في منعه	٢٣٣	٣٥٩
» المتهم أو المجنى عليه أو المحامين عنهم في التحقيق	٢٣١	٣٥٨
» طبيب القنصلات في جنایات الاجانب	٢٤٩	٣٦٧
» مندوب القنصلات وقت تفتيش مساكن الاجانب	٢٦٠	٣٧٣
حفلة تكريم معالي سعد باشا رئيس الوفد المصري	١٨	١٦٠
حق اجتماع الموظفين وابداء رأيهم السياسي	٩٠	١٧٠
» اعلان الاحكام العرفية في فرنسا	١٢٦	٢٢١
» انتخاب رجال البوليس والعسكرية للبرلمان	٧٢	١٤٤
» الاستبعاد وكيفية ذلك	٣٦٢	٤٨٢

[illegible]

الموضوع	بند	صفحة
حكم محكمة النقض في دعوى تجمهر لحرمان أشخاص من حرية العمل	٢٨	٧٨
» » » في من ارتكب قذفا بطريق النشر	٦١	١٣٢
» » » في الجريمة المستمرة	١٧٢	٢٩١
» » » في قضية المرحوم محمد بك فريد	٢١٧	٣٤٦
» » » في إيراد عبارات قذف بمذكرة محام	٣٥٣	٤٦٨
في السب الوارد بمذكرات قدمت في دعوى	٣٥٣	٤٦٨
مصر في القذف الذي يصدر من رجال القضاء	٣٨٠	٥١٥
حكمة اختصاص محكمة الجنايات في فرنسا	٢١٥	٣٤٣
» التشريع في جرائم الصحافة	٥٤	١٢١
» النص على معاقبة من يحصل غرامات بطرق النشر	٤٣١	٥٦٤
حل الاجتماعات	٣٩	٩٣
حماية المراسلات والتلغرافات وضمائم سريتها	٢٥٤	٣٧٠
حوادث سنة ١٩١٩ والظروف الاستثنائية التي تطلبت فيها	٨٥	١٥٣
» » وما قامت به طلبة المدارس	١١٠	١٩٧
حياة السجون في مصر	٢٦٧	٢٦٧
حيثيات قرار قاضي الاحالة متولى بك غنيم في تشريع الانفاقات الجنائية	٥	٢٢
خ		
خطاب لجنة مجلس الشورى في مشروع قانون جرائم الصحافة	٢٠٨	٣٢١
خطر نشر ما يجري بالتحقيقات	٣١٠	٤٢٤
خط شريف همايوني في الحرية الشخصية	٩٠	١٦٥
خطورة اضراب الموظفين	١١٨	٢٠٩
خطورة نشر ما يجري بجلسات المحاكم	٣٨٩	٥٢٨
خلع الخديوى عن منصبه	١٣٨	٢٣٨

الموضوع	بند	صفحة
دائرة المعارف الفرنسية وتعليقها على قانون الاجتماعات الفرنسي	٤٨	١١٢
دائرة تطبيق قانون جرائم الصحافة	٢١٢	٣٤١
دخول الجاني في منزل أحد الاجانب	٢٧٦	٣٨٣
» مساكن الاجانب	٢٥٩	٣٧٣
درجة النشر وحكم محكمة النقض الفرنسية	٣١٤	٤٢٨
دساتير فرنسا وايطاليا وقانون الاجتماعات	٤٦	١٠١
دستور الدانمارك وحرية الاجتماع	٩٠	١٦٨
» المانيا الجديد ومسئولية الموظفين	٧٥	١٤٦
» ايطاليا والحرية الشخصية	٩٠	١٦٧
» بروسيا وحرية ابداء الافكار	٩٠	١٦٧
» بلجيكا وحرية ابداء الآراء	٩٠	١٦٧
» » وقانون الاجتماعات	٤٦	١٠٠
» فرنسا وحق الافراد في الاجتماع	٣٤	٨٢
» » لوكسمبرج والحرية الشخصية	٣٩٠	١٦٨
دعوى السب والاهانة	٣٩٥	٥٣٦
» القذف والسب	٣٩٠	٥٣٠
» » » في القانون الفرنسي	٣٩١	٥٣١
» » » المنظورة أمام المحاكم المدنية	٣٩٤	٥٣٥
دعوى الافتراء الذي يقع من الخصوم	٣٥٨	٤٧٨
دكرتو ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ الخاص باستعمال الدساتير ضد الحكومة	١٣٢	٢٢٩
» أول يونيه سنة ١٨٩٣ الخاص بتأديب كبار موظفي المديريات	٧٨	١٤٩
ديجوى ورأيه في السلطات	٩٠	١٧٢
ديوان جلالة الملك ومجلس تأديب موظفيه	٧٧	١٤٩

الموضوع	بند	صفحة
ر		
راغب باشا واسناد رئاسة النظار اليه في سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٥
رأى الاستاذ جلمه في خطورة نشر ما يجري بالجلسات	٣٨٩	٥٢٨
» النائب العمومي في تطبيق قانون التجمهر	٢٩	٧٨
» الشراح في المسؤولية المدنية	٦٣	١٣٥
» » في الجرائم التي ترتكب في الوكالات السياسية	١٨٠	٢٩٨
رأى المحاكم الفرنسية في جريمة الاضراب	١٢٥	٢٢٠
» المشرع الفرنسي في نشر ما يجري بالتحقيقات	٣١٠	٤٢٤
» بارييه في الاعتراضات والمقاطعات أثناء الجلسة	٣٥٢	٤٦٥
» » في مسؤولية الشاهد وقت تأدية شهادته	٣٥٧	٤٧٦
» بسكال فيوري في تسليم المجرمين	٣٠١	٤١١
» بلليتان في حرية الآراء بمجالس المديريات	٣٨٧	٥٢٧
» جون ستوارت ميل في الجريمة السياسية	١٩	٤٨
» دي جراتيه في القضاء باليعويض لما يصدر من القذف والسب	٣٦٣	٤٨٤
» روسو في حرية الفرد	٩٠	١٦٤
» رئيس الوزراء في قانون الاجتماعات	٤٩	١١٨
» سايس في حرية الفرد	٩٠	١٦٤
» لودوفيك بوشيه في تسليم المجرمين	٣٠١	٤١٧
» مجمع القانون الدولي في الجريمة السياسية	١٩	٤٨
رجال البوليس والجيش والانتخابات	٧٢	١٤٣
» التحقيق وسلطتهم	٢٥٤	٣٦٩
» الصحافة وقانون الاجتماعات	٤٨	١٠٨
» العسكرية وجرائمهم ضد القانون العام	٢٨٣	٣٩١
رد الحكومة على رفض مجلس الشورى التصديق على احالة جرائم الصحافة لمحكمة الجنابات	٢٠٨	٣٣٩

الموضوع	بند	صفحة
« الماسيو (ارديلون بارو) على تخويل البوليس حق منع الاجتماعات	٤٨	١١٥
« المندوب السامي على تبليغ قانون التضمينات	١٤٨	٢٤٩
« مجلس النظر على تعديل مجلس الشورى للمادة (٤٧ مكررة)	١٨	٤٢
رطيا البلغار والجبل الاسود وامتيازاتهم	١٩٧	٣١٠
« الدول الاوربية وامتيازاتهم	١٧٨	٣٠٣
رفض طلب النقض في قضية المرحوم فريد بك	٢١٧	٣٤٧
« مجلس الشورى لمشروع احالة جرائم الصحافة على الجنايات	٢٠٨	٣٣٩
رفع الاحكام العرفية عن مصر	١٤٣	٢٤١
رفع دعوى القذف بطريقة أصاية	٣٧٣	٥٠١
« « نشر ما يجرى بالتحقيقات وجهة الاختصاص	٣٢١	٤٣٣
ركن النشر وطرقه	٤١٥	٥٥٧
رئيس الوزراء وحرية الاجتماع	٩٤	١١٨
س		
سبب اختيار المشرع المصري لكلمة (اتفاق جنائى) عن (جمعية)	١٩	٤٦
« حذف المادة ١٤٧ عقوبات	٦٠	١٢٦
سجين سياسى يصف حالة السجون في مصر	٢٦٧	٣١٦
سريان احكام قانون التجهر على تجهر بمنع حفلة زفاف	٢٨	٧٧
سرية التحقيقات	٢٢٨	٣٥٥
« الجلسات والقانون الفرنسى	٤٠٠	٤٤٣
سلطة الجهات الرئيسية في تقدير المسؤولية الادارية	٧٤	١٤٦
« الحكومة الفرنسية في حالة الاوبئة والقحط	١٢٤	٢٢٤
« المحاكم والاحكام العرفية	١٥٧	٢٧٧
سوء النية في الاتفاقات الجنائية	١٠	٢٨
سيادة الدولة الاقليمية	١٦٠	٢٧٩

الموضوع	بند	صفحة
ش		
شروط قانون رقم ٣٩ عما جاء بالدستور خاصة بمسؤولية الموظفين الادارية	٧٦	١٤٧
شرح القانون والمادة (٤٤) من قانون المطبوعات	٦٣	١٣٥
شرط معاقبة الشريك في الجنايات	٣	١٩
شركات التعاون والسياسة	٤٥	٩٩
شروط التجاوز عن الافتراء	٣٥٠	٤٦٤
شروط انتخاب رجال البوليس والعسكرية للبرلمان	٧٢	١٤٤
« جوازات السفر وقرار الداخلية	٣٠٣	٤١٨
شريك في المسؤولية الجنائية	٣	١٨
شكوى الاجنبى ضد الاجنبى	٢٤٥	٣٦٦
شهادة الشهود وتقارير الخبراء وقرارات هيئة المحكمة	٣٥٧	٤٧٢
ص		
صدور العفو العام في الجرائم السياسية	١٣٤	٢٣١
« امر عال بتشكيل قوميون لتحقيق ما وقع بالقطرايم الثورة.	١٣١	٢٢٦
« « « لجنة تحقيق جنابات ثورة سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٦
صعوبة التفريق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية	١٩	٤٨
صنع ومفاوضات اتفاقات تسليم المجرمين	٢٨١	٣٨٦
ض		
ضبط المتهمين الوطنيين والحبس الاحتياطي	٢٦٣	٣٧٤
ضرورة اثبات الاسئلة في التحقيق	٢٣٤	٣٥٩

تابع حرف «ض» «حرف طء طء ع»

الموضوع	بند	صفحة
« ان يكون نشر احكام قضايا القذف في وقت صدورها	٣٩٨	٥٤١
« حصول الافتراء اثناء المدافعة	٣٥١	٤٦٤
« وضع قانون مصرى للاحكام العرفية	١٥١	٢٥٣
ضمانات الافراد في قوانين البلاد الاوربية	١	٣٦
ط		
طبيعة حق تسليم المجرمين	٢٨٠	٣٨٥
طرق اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء	٣٢٩	٤٣٩
« النشر وحكم محكمة ليون	٣١٥	٤٣٠
« » لتحصيل غرامات محكوم بها	٤٣٢	٥٦٤
« » وقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٣	٤١٥	٥٥٧
« نشر مايجرى في الدعاوى	٣٩٣	٥٣٥
طريقة مخاصمة القضاة في القانون الفرنسى	٣٧٨	٥١٣
طلبات الحضور الخاصة باشخاص فى السودان	٢٩٥	٤٠٢
طالب القنصل للمتهم	٢٤٨	٣٦٧
« النص على ضمان يقرر المبادئ الاساسية بالنسبة للموظف	٧٥	١٤٦
« تسليم المجرمين المبني على حكم	٢٩٣	٤٠٢
طلبة العلم بالمعاهد الدينية	١١٢	٢٠١
ظ		
ظروف حذف المادة (١٤٧) عقوبات	٦٠	١٢٦
« وضع قانون الاجتماعات الفرنسى	٤٨	١٤٥
ع		
عائلات الوكلاء السياسيين امام القانون	١٨٠	٢٩٨
عدد الاشخاص فى ارتكاب الجرائم	٩	٢٨
عدم اختصاص المحكمة المختلطة بنظر قضايا حوادث سنة ١٨٨٢	١٣٣	٢٣٠

الموضوع	بند	صفحة
« اختلاف القوانين الفرنسية والبلجيكية في الاتفاقات الجنائية »	١٩	٤٤
« اتفاق اندماج رجال البوليس والعسكرية في السياسة لنظامهم »	٧٢	١٤٣
« اعتبار الشاهد مسؤولاً الا اثناء انعقاد المحكمة »	٣٥٧	٤٧٦
« الاعتراف بالتمثيل السياسي الروسي »	١٩٥	٣٠٨
« عدم السماح بتسليم المجرمين السياسيين »	٢٨٣	٣٨٨
« السماح بمقد اجتماعات في اماكن العبادة »	٣٩	٩٣
« تأثير الاحوال الخاصة بالفاعل الاصلى على الشريك »	٥	٢٤
« تسليم المجرمين السياسيين »	ز	١٢
« تخفيض عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل الاصلى »	٥	٢٣
« تمتع المراكشين بالامتيازات »	١٩٩	٣١٢
« جواز المفو عن الوزراء المحكوم عليهم من مجلس الاحكام المخصوص »	٨٤	١٥٣
« جواز نشر ما يجري في الدعاوى التي تسمع بجلسات سرية »	٣٩٩	٥٤٢
« ضرورة ان يكون هناك اتفاق لتكوين جريمة التجمهر »	٢٤	٦٥
« قصر قانون التجمهر على التجمهر المقصود منه غرض سياسى »	٢٨	٧٧
« معاقبة المبلغ عن وجود اتفاق جنائى »	١٢	٢٩
« عدم مناقضة قانون الاجتماعات لمبدأ الحرية »	٤٦	١٠١
« منافية الدستور المصرى لدستور ألمانيا فيما يختص بالموظفين »	٧٥	١٧٤
« مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يبدون من الافكار »	٣٨٣	٥١٩
« نشر المرافعات القضائية التي تتمتع المحاكم بنشرها »	٤٠١	٥٤٥
« عساكر الجيش والقبض عليهم »	٢٧١	٣٨٢
« عقوبة الابعاد في القانون الفرنسى »	١٩	٤٥
« الاشغال العامة في القانون الفرنسى »	١٥٦	٢٧٧
« الاضراب »	١٢٢	٢١٥
« التجمهر في القانون الفرنسى »	٢٥	٦٨
« الشريك في الجنايات »	٣	١٨

تابع حرف «ع»، حرف «د»، «ق»

الموضوع	بند	صفحة
عقوبة المحرضين في القوانين البلجيكية واليطانية والاسبانية	١٩	٤٩
» » ورؤساء المصائب	١٩	٤٤
» المحرض على التجهر في القانون الفرنسي	٢٥	٦٩
» مديري التجهر في القانون المصري	٢٧	٧٦
» نشر مايجرى من المداولات السرية	٤١٦	٥٥٧
عقوبات مخالفة القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٠	١١٥	٢٠٢
» الجرائم السياسية	٤٢٧	٥٦٢
علاقة اليابان بالحكومة المصرية	٢٠٣	٣١٦
علة المتمص بين قانون العقوبات المصري والفرنسي	١٦٣	٢٨٦
» وضع المادة (٤٨ م . ف)	٣١٢	٤٢٥
علنية الجاسات وحق النشر	٤٢٠	٥٥٩
عهد الثورة العرابية والمسئولية الادارية	١٣٠	٢٢٥
ف		
فاعلة أصلي في المسئولية الجنائية	٢	١٧
فرمان كلخانة والحرية الشخصية	٩٠	١٦٥
فوارق قانون التجهر المصري عن القانون الفرنسي	٢٦	٧٠
ق		
قاعدة تقدير مدى المنطقة البحرية المتاخمة لشواطئ الدولة	١٦١	٢٨١
» مقاس نطاق الدولة	١٦١	٢٨١
قانون ١٤ ديسمبر سنة ١٧٨٩ الفرنسي والاجتماعات	٣٤	٨٢
» ٢٤ أغسطس » ١٧٩٠ »	٤٦	١٠٣

الموضوع	بند	صفحة
قانون ٢٦ يولييه سنة ١٧٩١ الفرنسي والتجهر	٢٦	٧١
وما يدور بجلست البرلمان	» ١٧ مايو » ٤١٩	٥٥٨
المعاقبة على ما ينشر من جلسات البرلمان بسوء نية	» ٢٥ مارس » ٤١٩	٥٥٨
وحالة الاوثة والحفظ	» ٣ مارس » ١٢٩	٢٢٤
ردعاوى القذف والسب	» ٩ سبتمبر » ٣٩١	٥٣١
والتجهر	» ٧ يولييه » ٢٥	٦٧
والجديات والاجتماعات	» ٢٨ يولييه » ٣٥	٨٥
والسلطة العسكرية	» ٩ اغسطس » ١٢٨	٢٢٢
والاضراب	» ٢٧ نوفمبر » ١٢٤	٢١٨
ومنع نشر المرافعات	» ١٧ فبراير » ٤٠٦	٥٤٦
والجديات والاجتماعات	» ٢٥ مارس » ٣٥	٨٥
والاضراب	» ٢٥ مارس » ١٢٤	٢١٨
والجديات والاجتماعات	» ٦ يولييه » ٣٥	٨٥
وأسليم المجرمين	» ١٦ يولييه » ٢٨١	٢٨٦
وقضايا التجهر	» ٢٩ ديسمبر » ٢٦	٧٠
واعلان الاحكام العرفية	» ٣ ابريل » ١٢٦	٢٢١
وحرية الاجتماعات	» ٣٠ يولييه » ٣٥	٨٦
وحرية المطبوعات	» ٢٩ يولييه » ٢٠٧	٣٢١
٣٠ يولييه سنة ١٨٨١ الفرنسي والاجتماعات	» ٣٥	٨٦
وحرية الصحافة	» ٢٩ » ٦٠	١٢٤
والنقابات الصناعية	» ٢١ مارس » ١٢٤	٢٢٠
والتحكيم بين العمال	» ٢٧ ديسمبر » ١٢٤	٢٢٠
وتحقيق الجنايات	» ٨ » ٢٣٨	٣٦١
والاجتماعات	» ١ يولييه » ٣٥	٨٦
» » ٩ ديسمبر » ٣٥		٨٦

الموضوع	بند	صفحة
قانون ٢٨ مارس » ١٩٠٧ الفرنسي والاجتماعات العامة	٣٥	٨٦
» ١٠ اغسطس » ١٩١٤ » وانشاء مجالس حربية	١٥٦	٢٧٦
» ٢٧ ابريل » ١٩١٦ » وایقاف تنفيذ احكام المحاكم العسكرية	١٥٦	٢٧٧
» ٢٦ نوفمبر » ١٨٨١ المصرى الخاص بالمطبوعات	٦٠	١٢٨
» سنة ١٨٨٣ الخاص بالعقوبات	٦٠	١٢٤
» ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ وقرارات المحكمة الادارية العليا	٨١	١٥٢
» سنة ١٨٩٣ الخاص بالاحكام العسكرية	٧٢	١٤٣
» ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ وجرائم التفليس البسيطة	١٧٨	٢٩٦
» ٢٩ يونيه » ١٩٠٠ والجنسية المصرية	١٦٧	٢٨٨
» رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ بتشكيل المحاكم المركزية	١٧٧	٢٩٥
» ٤ » ١٩٠٥ » محكمة الجنایات	١٧٧	٢٩٤
» ١٠ » ١٩١٠ الخاص بالتجمهر	٤٤	٩٧
» ٢٧ » ١٩١٠ وجرائم الصحافة	٢١٠	٣٤٠
» ٢٨ » ١٩١٠ ونشر ما يجرى في الدعاوى	٣٨٩	٥٢٩
» ٣٠ » ١٩١٠ الخاص بسلوك الطلبة ومواظبتهم	١٠٥	١٩١
» ٣ » ١٩١١ ووقاية الصحة العمومية	١٥٩	٢٧٨
» ١٠ » ١٩١١ ونظام الازهر الحديث	١١٤	٢٠١
» ١٢ » ١٩١٢ واعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء	٣٢٥	٤٣٥
» ١٥ » ١٩١٢ والوقاية من الاسراض المعدية	١٥٩	٢٧٨
» ١٩١٣ الخاص بالانتخاب	٩٠	١٦٩
» رقم ١٠ لسنة ١٩١٣ ووقاية الصحة العمومية	١٥٩	٢٧٨
» ١٠ » ١٩١٤ الخاص بالتجمهر	٤	٢٠
» ١٨ » ١٩١٥ ووقاية الصحة العمومية	١٥٩	٢٧٨
» ٢٩ » ١٩٢٠ وعدم اشتغال الطلبة بالسياسة	١١٥	٢٠٢
» ١٤ » ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات والمظاهرات	٣٩	٩١

الموضوع	بند	صفحة
قانون الاتفاقات الجنائية	٥	٢٥
الاحكام العرفية في مصر	» ١٥١	٢٥٣
الاضراب القديم	» ١٢٠	٢١٢
الجديد	» ١١٧	٢٠٥
الانتخاب والموظفين	» ٧١	١٤٢
البوليس وتفتيش الاجانب	» ٢٥٨	٣٧٢
والقبض على الاجانب	» ٢٧٥	٣٨٣
التضمينات	» ١٤٥	٢٤٤
الجزاء المترتب على درجات سلوك الطلبة	» ١٠٥	١٩٢
اقرار تصفية املاك الخديوى السابق	» ١٤٢	٢٤١
العقوبات السودانى	» ١٩	٤٦
الهندي	» ١٩	٤٦
المضاحة المالية والموظفين	» ٧٣	١٤٤
المطبوعات ومسؤولية اصحاب الجرائد	» ٦٢	١٣٤
النقابات الزراعية	» ١١٨	٢١٠
انجلترا نمرة ٣٧ والاتفاقات الجنائية	» ١٩	٤٣
ايطاليا والاتفاقات الجنائية	» ١٩	٤٥
والاجتماعات	» ٤٧	١٠٦
بلجيكا ومعاودة المبلغ عن العصابات من العقاب	» ١٩	٤٤
قانون بلجيكا والاجتماعات	» ٤٧	١٠٥
تحقيق الجنائيات الفرنسى	» ١٦٠	٢٨٠
المصرى	» ٩٠	١٦٧
رومانيا والاجتماعات	» ٢٣	٨٢
نظام الاحكام العرفية في مصر	» ١٥٥	٢٦٠
نظام المدارس	» ١٠٢	١٩٠

لموضوع	بند	صفحة
قرار اتهام تسعة موظفين بتهمة اشتراكهم في حفلة تكريم سعد باشا	٨٩	١٦٠
» تشكيل لجنة النظر في الاحكام العسكرية	١٤٦	٢٤٦
» قاضى الاحالة في قضية اللواء المصرى	٤٣٦	٥٧٥
» قاضى الاحالة في قضية مقتل بطرس باشا	٥	٢١
» مجلس الوزراء الخاص بالغاء الاحكام العرفية	١٤٤	٢٤١
» » » والتمثيل السياسى الروسى	١٩٥	٣٠٨
» قرار ٢٨ ابريل سنة ١٨٦٦ الخاص بالابعاد	٣٠٦	٤٢١
» ١٣ مارس سنة ١٩٢١ لانتظام الطلبة في المناظرة على دور العلم	١١١	١٩٨
» مجلس تأديب مشيخة الازهر في قضية الاستاذ القاياتى	١٠١	١٨٩
» » » مصلحة الصحة في قضية الدكتور نجيب اسكندر	٩٩	١٨٧
» » » وزارة الحقانية في قضية احمد بك خشبه	٩٣	١٨٠
» » » الاستاذ وليم مكرم عبيد	٩٥	١٨٤
» » » الزراعة في قضية محمود بك النقراشى	٩٨	١٨٧
» » » المعارف في قضية فؤاد شريف أفندى وحسين فتون أفندى	١٠٠	١٨٧
» » » المعارف في قضية احمد بك فريد	٨٦	١٥٤
» » » الحقانية المختصر في قضية احمد بك خشبه	٩٤	١٨٢
» » » الاستاذ وليم مكرم عبيد	٩٦	١٨٦
» » » المعارف المختص في قضية احمد بك فريد	٨٧	١٦٠
» » » مجمع القانون الدولى في الجرائم الموجهة ضد النظم الاجتماعية	٢٨٣	٣٩٠
» » » محكمة تنازع الاختصاص الفرنسية والسلطة العسكرية	١٢٨	٢٢٣
قرار مؤتمر باريس الدولى والدولة العلية	٩٠	١٦٥
» وزارة الاوقاف بتشكيل مجلس تأديب موظفيها	٨٠	١٥٠
» » » الحقانية	٨١	١٥١
» » » لجنة النظر في الاحكام العسكرية	٢٢٠	٣٥٠
» » » الداخلية الخاص بمجوزات السفر	٣٠٣	٤١٨

صفحة	بند	الموضوع
١٤٩	٧٧	قرار وزارة المالية بتأليف مجلس تأديب موظفيها
١٩٠	١٠٣	» » » « المعارف بخصوص اجتماع التلامذة
٣٨٧	٢٨١	قرارات التبادل في تسليم المجرمين
٢٢٢	١٢٧	» السلطنة المعهود اليها تطبيق الاحكام العرفية
١٧٦	٩١	» صادرة من مجالس تأديب مختلفة
١٥٣	٨٥	» مجالس التأديب والاشتغال بالسياسة
١٢٩	٦٠	قرينة الاجرام في جرائم الصحافة
٣٦٠	٢٣٧	قضايا الاتفاق الجنائي والتصرف فيها
٣٠٦	١٩١	» الرعايا الالمان والمحاكم القنصلية الانجليزية
٣٥٩	٢٣٦	» الصحافة والتصرف فيها
٥١	٢٠	قضية التآمر على قتل الخديوى ووزرائه
٢٣٨	١٤٠	قلاقل سنة ١٩١٤
١٤٦	٧٣	قواعد خاصة بابلاغ الاخبار للجرائد
١٧	١	» عامة في المسئولية الجنائية
٥٢٩	٢٨٩	» نشر ما يجرى في الدعاوى
٣٨٤	٢٧٩	» ومباحث تسليم المجرمين
٣١	١٥	قوانين الامم المستمد منها نص المادة (٤٧ مكررة)
١٤٠	٦٨	قوة الاحكام في المسئولية المدنية
٢٩٣	١٧٥	» الاجنبية
٢٢٨	١٣٢	قومسيون القاهرة لتحقيق جرائم عصيان سنة ١٨٨٢
٢٣٠	١٣٣	» دولى للفصل في تعويضات حوادث سنة ١٨٨٢
٢٢٧	١٣١	قومسيونات طنطا والمحلة ودمنور
٤٧٩	٣٥٩	قيود القذف والسب أمام المحاكم الفرنسية
١٩	٤	» خاصة بالمسئولية الجنائية

الموضوع	بند	صفحة
ك		
كبار الموظفين والتحقيق معهم	٢٣٥	٣٥٩
ومجلس تأديبهم	٧٨	١٤٩
كتاب رسل في الجنايات والجنتح	١٩	٤٧
« وزير الخارجية الى المندوب السامي بخصوص قانون التضمينات	١٤٧	٢٤٧
كلمة ختامية في قانون الاجتماعات والمظاهرات	٥٠	١١٩
ل		
لائحة الجمارك والمعاهدات التجارية	١٨٣	٣٠٠
« ترتيب المحاكم الالهية واختصاصها الجنائي	١٨٥	٣٠١
« دفع التعويضات المقتضى بها من قومسبون التعويضات الدولي	١٣٣	٢٣٠
« جوازات السفر	٣٠٣	٤١٨
لجنة التعويضات المشكلة أيام ثورة سنة ١٨٨٢	١٣٣	٢٣٠
« التحقيقات السياسية وقرار تشكيلها	٢٢٦	٣٥٤
« التوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال	١١٩	٢١٠
« الدستور والاحكام العرفية	١٥٢	٢٥٣
« النظر في الاحكام العسكرية	١٤٦	٢٤٦
« تحقيق جنابات وجنتح ثورة سنة ١٨٨٢	١٣١	٢٢٦
« تعويضات ضحايا قلاقل سنة ١٩١٤	١٤١	٢٣٨
« محامي اسبوط والمسئولية الادارية	٧٥	١٤٦
لغة المحاضر التي تعمل ضد الاجانب	٢٥٠	٣٦٧
لوائح المحاماة وايقاف المحامين	٣٧٢	٤٩٩
لودوفيك بوشيه ورأيه في تسليم المجرمين	٣٠١	٤١٧
لويس نابليون بونابرت وقضاؤه على الحريات	٤٨	١١٦

الموضوع	بند	صفحة
م		
٢ ب - ماهية الجريمة السياسية		
ما يدور بجاسات البرلمان من المناقشات	٤١٨	٥٨٥
ما يستلزمه الدفاع من افتراء المخصوص	٣٥٨	٤٧٨
ما يطبقه مجلس الاحكام المخصوص من القوانين	٨٤	١٥٢
ما يمكن اعتباره نشرأ لما يجري في الدعاوى	٣٩٢	٥٣٢
مباحث لجنة الدستور فيما يختص بالاجتماعات	٣٨	٨٩
مبدأ اختصاص الدولة في طلب تسليم المجرمين	٣٠١	٤١٣
» » المحكمة بنظر الدعاوى المرفوعة أمامها بالقانون المعمول به وقت رفعها	٢١٧	٣٤٥
» الدفع بعدم الاختصاص لتمتع المتهم بالامتيازات	٢٠٤	٣١٨
» المعاقبة على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها	٢١٧	٣٤٦
» ان الاتفاقى الجنائى جريمة مستمرة	٢٠	٥١
» ان حق الاباحة لا يحمي نشر ما يجري في دعاوى القذف	٣٩٦	٥٣٨
» انه لتوفر الاتفاق الجنائى يجب أن يكون الاتفاق منظما	٢٠	٥٣
» تطبيق المادة (٤٧ مكررة) في الجرائم العادية	٢٠	٥٤
» » » » على من يقوم بتنفيذ اتفاق جنائى	٢٠	٥٦
بأجر		
مبدأ تطبيق المادة (١٢٦ مكررة) على اعانة أى متهم وعدم اقتصرها على الجنائى	٣٣٣	٤٤٤
مبدأ حق المحقق في سلخ أى مذكرة شخصية تشير الى رأيه	٣٣٨	٤٥٦
مبدأ ضرورة التصديق من الحكومة على أوراق الجنسية	٢٠٤	٣١٨
» » أن يكون الاتفاق الجنائى منظما ويستمر مدة من الزمن	٢٠	٥٤

الموضوع	بند	صفحة
مبدأ ضرورة وقوع عمل إجباري في تهم التضليل لا سلبى	٣٣٣	٤٥٣
« عدم اشتراط وجود اتفاق بين المجرم ومن يقدم معلومات كاذبة لتكوين جريمة الاعانة على الفرار	٣٣٣	٤٥٣
مبدأ عدم اعتبار الدفاع الكاذب لمتهم أعانة جان على الفرار من وجه القضاء	٣٣٣	٤٥٢
مبدأ عدم اعتبار تغيير وصف الجريمة عند نظرها من أوجه النقض	٣٣٣	٤٥٣
« « ايقاف الفصل في جريمة التضليل حتى يفصل في الجريمة الاصلية	٣٣٣	٤٥٠
مبدأ عدم التعدى على استقلال النيابة العمومية	٣٥٧	٤٧٣
« « تحظى السب والقذف الى درجة امتهان درجة القضاء	٣٥٩	٤٨٠
« « تسليم المجرمين فى المخالفات	٢٨٣	٣٨٨
« « « فى الجرائم السياسية	٢٨٣	٣٨٩
« « « سرعان المادة (١٢٦ مكررة) على من أعطى معلومات كاذبة بقصد اعانة شخص حكم ببراءته	٣٣٣	٤٤٣
مبدأ عدم معاقبة المتهم الاصلى عن جريمة التضليل	٣٣٣	٤٤٩
« « كفاية ذكر تبعية شخص فى حكم مختاط لاثبات التبعية أمام المحاكم الاهلية	٢٠٤	٣١٨
مبدأ معاقبة من تعمد اعانة الجانى على الفرار ولولم يتم الفرار فعلا	٣٣٣	٤٤٢
« « من قدم معلومات غير صحيحة بقصد اعانة الجانى على الفرار	٣٣٣	٤٤٧
مبدأ كفاية أن يكون الاتفاق على جنائية أو جنحة واحدة وليس من الضرورى تعيينها	٢٠	٥٧
متى يسوغ القبض على الاجانب	٢٧٥	٣٨٣
مجالس المديرية وحرية الآراء	٣٨٧	٥٢٦
مجلس الاحكام المخصوص وتأليفه	٨٤	١٥٢

الموضوع	بند	صفحة
مجلس الدولة الفرنسى والسلطة العسكرية	١٢٨	٢٢٢
» الشورى وقانون منع نشر المرافعات		
مجمع القانون الدولى وحق تسليم المجرمين	٣٠١	٤١١
محاكم النقض واعادة النظر فى القانون الفرنسى	١٥٦	٢٧٥
» منع الاسترقاق	١٨٣	٣٠٠
محاكمة الابرانيين أمام السلطات المحلية	٢٤٤	٣٦٦
» البلغار وغيرهم أمام المحاكم الاهلية	٢٤٣	٣٦٥
» الوزراء والدستور	٨٣	١٥٢
» من يرتكب جريمة القذف بطريق النشر	٦١	١٣١
محضر مجلس الشورى عن مشروع المادة (١٢٦ مكررة)	٣٢٧	٤٣٧
محكمة النقض أمام أوامر الاحكام العرفية	١٥٨	٢٧٧
» جرائم التعدى على رجال جيش الاحتلال	١٨٣	٣٠٠
محظورات نشر مايجرى فى الدعاوى	٣٩٢	٥٢٩
مخاصمة أعضاء النيابة فى القانون الفرنسى	٣٧٩	٥١٥
» القضاة	٣٧٨	٥١٣
مخالفات الاجانب والسلطة المختصة بها	٢٤٦	٣٦٦
مداولات المحاكم السرية ومنع نشرها	٤١٣	٥٥٦
مدير التجمهر فى نظر المشرع المصرى	٢٦	٧٢
مذكرات هامة فى حادثه قتل توفيق بك كرم	٣٠١	٤١٠
مذكرة الدستور التفسيرية	١٥٤	٢٥٩
» الموظفين المتهمين باشتراكهم فى حفلة تكريم معالى سعد باشا	٩٠	١٦٢
» السيد مصطفى القايتى بالدفاع عن نفسه	١٠١	١٨٩
» ابضاحية عن تشريع جرائم الصحافة	٥٨	١٢٢
» عن قانون سلوك التلامذة	١٠٦	١٩٤
» » » الاضراب	٤٣٨	٥٦٩

الموضوع	بند	صفحة
مذكرة إيضاحية عن تعديل المادة (٤٧ مكررة)	١٥	٣١
» » عن مشروع المادة (١٢٦ مكررة)	٣٢٦	٤٣٦
» » عن قانون التجمهر	٢٢	٦٢
» وزير الحفانية عن الاحكام العرفية	١٥٤	٢٥٩
مراعاة الظروف فى تحقيق الحوادث	٢٦٧	٣٧٥
مرتكبى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف	٦٠	١٢٤
مرجع تقدير الحكم النهائى ومضى المدة	١٧٤	٢٩٢
» معرفة المالك المسئول عن جرائم الصحافة	٦٤	١٣٧
مرسوم اعلان الاحكام العرفية	١٥٥	٢٦٠
» تشكيل لجنة تعويضات قلاقل سنة ١٩١٩	١٤١	٢٣٨
مستقبل التشريع فى نشر ما يجرى بالتحقيقات	٣٢٢	٤٣٣
مسئولية المحرض على ارتكاب جريمة التجمهر	٢٦	٧٣
» الموظفين الادارية	٦٩	١٤١
» الوزراء فى الدستور المصرى	٨٣	١٥٢
» رجال البوليس والمسكرية الادارية	٧٢	١٤٣
» مرتكبى جريمة التجمهر	٢٦	٧٢
» مرتكبى جريمة القذف بطريق النشر	٦١	١٣٢
» من يباشرون الطبع والتأليف والنشر	٤	١٩
مشروع قانون جرائم الصحافة	٢٠٧	٣٢٠
مشروعية العقوبة فى جريمة الاجتماعات	٣٢	٨١
مصر فى عهد الاحتلال الى سنة ١٩١٤ (نظام الاحكام العرفية)	١٣٥	٢٣٢
معاهدة فرساي وتأثيرها على مركز المانيا والنمسا	١٩١	٣٠٥
» معاهدة لوزان والغاء الامتيازات	١٩٢	٣٠٧
مغزى قانون سنة ١٨٨١ الفرنسى الخاص بالاجتماعات	٣٥	٨٨
مفاوضات وصيغ اتفاقات حق تسليم المجرمين	٢٨١	٣٨٦

الموضوع	بند	صفحة
مفعول اللجنة المخصصة بعد تغير الحالة السياسية في مصر	٢٢٠	٣٥٠
مقارنة قانون التجمع بقانون الاجتماعات	٤٤	٩٨
» » » المصري بقانون فرنسا	٤٦	١٠٣
مقاومة العمال السلبية والاضراب	١١٨	٢١٠
مكان الجريمة من حيث حدود الدولة	١٦٩	٢٩٠
مكان نشر ما يدور بجلسات البرلمان	٤٢٢	٥٦١
ملاحظات على المادة (٢٦٦ عقوبات)	٣٧٤	٥٠٦
» على الحبس الاحتياطي في مصر	٢٦٦	٣٧٦
ملخص أحكام قانون جرائم الصحافة الجديد	٦٠	١٢٧
» القواعد التي تتضمنها المادة (١٧٤ عقوبات)	٦٠	١٢٥
مناقشة لجنة الدستور في قانون الاحكام العرفية	١٥٢	٢٥٧
» مجلس الشورى في مشروع احالة جرائم الصحافة على	٢٠٨	٣٢٣
الحنائات		
مناقشة مجلس الشورى في تعديل المادة (٤٧ مكررة)	١٧	٣٨
مندوب القنصلات وضرورة حضوره وقت تفتيش الاجانب	٢٦٠	٢٧٣
مندوبو الدول بالقومسيون المخصوص	١٢٣	٢٣٠
منشور الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة والاشتغال بالسياسة	٩٧	١٨٦
» النائب العمومي في اعانة الجاني على الفرار	٣٣٢	٤٤٠
» وزارى جديد بخصوص الاجتماعات	٤٣٧	٥٦٨
منشورات ومذكرات بشأن الدعوى المباشرة والاجانب	٣٤١	٤٥٨
» في مسؤولية التلامذة الادارية	١٠٩	١٩٦
منع الاجتماعات في القانون المصري	٣٩	٩٢
» الشيخ جاويز من العودة الى مصر	٣٠٩	٤٢٢
» نشر المرافعات محافظة على النظام العام	٤٠١	٥٤٥
» نشر ما يجري من المداولات السرية	٤١٣	٥٥٦

الموضوع	صفحة	بند
من لهم حق التمتع بالامتيازات	١٨٥	٣٠١
من يعتبر خصماً في دعاوى القذف ومن يعتبر أجنبياً	٣٧٣	٥٠٥
مواد الجرائم السياسية في القوانين المصرية والفرنسية	و	٩
موافقة مجلس الشورى على نص المادة (١٦٦ مكررة)	٥٩	١٢٣
» » » على قانون جرائم الصحافة	٥٩	١٢٣
موقف البلغار في المسائل المدنية	١٩٧	٣١٠
» القناصل بالنسبة للقضاء المختلط	١٨٢	٢٩٩
ن		
نشر الاحكام في قضايا القذف والسب	٣٩٨	٥٤٠
نشر القذف والسب	٣١٨	٤٣١
» » » بعد اشهارهما بالجلسة	٣١٩	٤٣٢
» ما يجري بمجلسات البرلمان	٤١٨	٥٥٨
نشر ما يجري بمجلسات المحاكم السرية	٣٩٩	٥٤٢
» » » المحاكم العلنية على غير الحقيقة وبسوءنية	٤٠٧	٥٤٧
» » » »	٣٨٨	٥٢٨
» » في التحقيقات	٣١٠	٤٢٤
نص قانون جرائم الصحافة	٢١٠	٣٤٠
» » الاجتماعات والمظاهرات	٣٩	٩١
» » الاضراب	١١٧	٢٠٥
» » التجهر	٢٢	٥٩
» » نظام الاحكام العرفية	١٥٥	٢٦٠
» » الاجتماعات الفرنسية	٣٥	٨٦
نص المادة (٤٧ مكررة عقوبات)	٦	٢٦

الموضوع	صفحة	بند
» » (٦٨ عقوبات)	٣٥١	٢٢٢
نصوص قوانين الاجتماعات في الممالك الأجنبية	١٠٥	٤٧
نظام اختصاص المحاكم العسكرية في فرنسا	٢٧٢	١٥٦
» الاحكام العرفية في مصر	٢٢٤	—
» الازهر الحديث	٢٠١	١١٣
» الامتيازات وحبس الاجانب في مصر	٣٨٢	٢٧٤
» التأديب بالمعاهد الدينية والاقواق	١٥٠	٨٠
» الحبس الاحتياطي في فرنسا	٣٧٥	٢٦٥
» تسليم المجرمين في مصر	٣٩٢	٢٨٥
نظرة عامة في قانون الاجتماعات	٢٠٣	١١٦
نظر المشرع المصري في تقدير جريمة الاضراب	٢٠٦	١١٨
نقد الاستاذ خانكي لخروج المحامين عن حدود الدفاع	٤٩٢	٣٦٩
» امين بك الرافعي لقانون الاجتماعات	١٠٩	٤٨
» » » » الاحكام العرفية	٢٦٤	١٥٦
نقد احمد بك لطفي السيد تطبيق القانون قبل وضع المادة ٤٧ مكررة عقوبات	٢٠	٥
» المادة ٤٤ من قانون المطبوعات الفرنسي	١٣٤	٦٢
» قانون الاجتماعات	٩٩	٤٦
» لجنة محامي اسبوط للدستور المصري	١٤٦	٧٥
نوع جريمة تحصيل غرامات محكوم بها بطرق النشر	٥٦٧	٤٣٥
» » نشر ما يجري في التحقيقات	٤٣٣	٣٢٠
هـ		
هيئة محكمة الوزراء واعضاء البرلمان الخاصة	٣٥٥	٢٢٧

الموضوع	صفحة	بند
و		
وجود لجاني في منزل احد الاجانب	٣٨٣	٢٧٦
وزارة المالية وقرار تشكيل مجلس تأديبها	١٤٩	٧٧
وصف المقصود بالسلطة العسكرية	٢٤٥	١٤٥
وضع قانون مصرى للاحكام العرفية	٢٥٣	١٥١
« مصر تحت الحماية	٢٣٣	١٣٨
وفاق حكومتى مصر والسودان بشأن تسليم المجرمين	٣٩٦	٢٨٨
« « « فلسطين	٤٠٤	٢٩٨
وقاية الصحة العمومية واجراءات ذلك	٢٧٨	١٥٩

التصحيح

الصفحة	السطر	طبعت	الصواب
٩٦	١	بند ٤١	بند ٤٠
٩٦	٥	بند ٤٢	بند ٤١
١٦٨	١٨	كالاتى	نجدها تقرر ما يأتى
»	١٩	فقرره لحكم الفكر الدينية منها والسياسية	حرية الافكار الدينية منها والسياسية محترمة
»	٢٣	والاموال	في الاحوال
»	«	لقانون	في القانون
١٨٣	٩	الاساس	الاساسى
٢٢٠	١٥	عوضة	عرضة
٢٢٤	٤	استثنائية	استثنائية
٢٣٢	٢	نظامياً	نظاماً
٢٧٧	٢	تسكيرية	المسكيرية
٢٨٦	١٧	للحكومة القطر المحلية ارتكب وهو خارج القطر	للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر
٣٤٦	٧	الحكم	حكم
٣٥٨	بند ٣٣٠	الموعد	الوعد
٣٧١	١	ازاعة	اذاعة
٣٨١	١٢	خاص	خاصة
٣٨٤	٤	الباب الثالث	الباب الرابع
٣٩٦	١٤	الحكومتين المصرية	الحكومتين المصرية والسودانية
٤٠٢	٢	الذى	الذين
٤٣٣	٤	شر	نشر
٤٣٤	٥	وتسهل	وتسهل
٤٤٥	٢٤	المحكمة	الحكمة
٤٤٩	٧	اركاب	أركان

« تابع التصحيح »

الصفحة	السطر	طبعت	الصواب
٤٥٧	٣	ont.	out
٤٥٧	١٤	بينما	بيننا
٤٦٤	١٥	oraels	orales
٤٧٥	٢١	وسع	أوسع
٤٧٨	١٣	القذف	من القذف
٤٩٢	—	بند ٣٦٩	٣٦٨
٤٩٣	١٢	كان الطعن	سواء كان الطعن
«	١٤	الدعوى سواء	الدعوى
٤٩٥	—	بند ٣٦٨	٣٦٩
٤٩٦	—	» ٣٦٩	٣٦٩ مكررة
٥٣٢	٨	أى مكان	أى كان
٥٣٨	١١	معاقبا	معاقبا عليها
٦١٤	٢٠	سنة ١٩١٤	١٩١٩



أهم المراجع عن الجرائم السياسية وتسليم المجرمين

- (1) Guizot, Des conspirateurs et de la justice politique. 1827.
- (2) Guizot, De la peine de mort en matière politique. 1822.
- (3) Rep., Vo. Délit, cont., 65.
- (4) D. Supp., Vo. Délits polit., Ort.; I, 695; F. Tréb., I, p. 280.
- (5) Ch. et H. 11, 404.
- (6) Garr., I, 94; I, 105.
- (7) Haus, I, 343.
- (8) Vill., p. 130.
- (9) Norn., 166.
- (10) Lab., 241.
- (11) Bernard, Traité de l'extrad., II, p. 250.
- (12) Grivaz, - Nature et effets de l'asile politique. 1895.
- (13) Molinier - Abolition de la peine de mort en matière polit. (Rev. dr. fr. et Et. 1848, p. 273).
- (14) Renault - Des Crimes polit. en matière d'extrad. (Journ. droit int. priv. 1880, p. 55).
- (15) Renault - Revue de la jurispr. franc. (Rev. droit int., XIV. 308).
- (16) Renault, Trav. de Commission anglaise chargée d'examiner les quest. relatives à l'extradition (Bull. soc. lég. comp., VIII p. 175, 247).
- (17) Desjardins, principes de l'extrad. en Angleterre (Bull, soc. lég. Comp., VI. p. 126).
- (18) Teichman, Les délits politiques, le régicide et l'extrad. (Rev. droit int. XI, p. 475).
- (19) Albert Curet, Des délits politiques (Franc. Jud., 1882, p. 453).
- (20) Lammach, Le droit d'Extradition appliqué aux délits polit. traduit par A. Weiss et Louis Lucas - 1885).

- (21) Brusa, le délit politique et l'extrad. (Rev. droit int., XIV, p. 403).
- (22) Rolin, Des infractions politiques (Rev. droit int., XIV, p. 417.) XVI, p.147.)
- (23) Rolin, - Observ. sur les résolutions de l'institut. (Rev. droit int., XVII, p. 374).
- (24) Rolin, Rapport à l'institut. (Rev. de dr. int. XXIV. p. 526)
- (25) Soldan, Les délits politiques (Rev. générale du droit, 1882, p. 512)
- (26) Barbier - Code expliqué de la Presse.
- (27) Frabreguettes. Les délits politiques
- (28) Lombroso et Laschi - le crime politique et les révolutions. 2 vol., 1893.
- (29) Tarde - le délit politique, Etudes pénales et sociales.
- (30) J. Maxwell - Le crime et la Société.
- (31) L'extradition et les délit politiques, thèse, 1894.
- (32) Henry Bonfils - Annuaire de l'Institut du droit International.
- (33) Beauchet - Traité de l'extradition. (1899)
- (34) Garçon, art. 1, nos. 124 et suiv.